ROYAUME DU MAROC
MINISTERE DE L'INTERIEUR
REGION GUELMIM –OUED NOUN
PROVINCE DE SIDI IFNI
COMMUNE DE SIDI IFNI
DIVISION DES AFFAIRES ADMINISTRATIVES, FINANCIERES ET JURIDIQUES
SERVICE DES AFFAIRES JURIDUQUES ET DES AFFAIRES DU CONSEIL
BUREAU DES AFFAIRES DU CONSEIL

المملكـــة المغربيـــة
وزارة الداخليـــة
جهـــة كلميم- واد نـــون
اقليم سيدي افنـــي
جماعـــة سيدي افنـــي
قسم الشؤون المالية والقانونية
مصلحة الشؤون القانونية وشؤون المجلس
مكتب شؤون المجلس

الـــدورة العـــاديـــة لشهـــر فبراير 2022

➢ الجلسة الاولى :

1- دراسة وضعية القطاع الصحي بالمدينة .
2- دراسة وضعية الميناء .
3- تخصيص البناية الكائنة قرب ساحة 23 نونبر بشارع مولاي البودالي لجعلها مكاتب ادارية تابعة للجماعة .
4- المصادقة على تخصيص قطعة ارضية من الملك الجماعي الخاص بحي بوالعلام من اجل انشاء ملعب للقرب .
5- طلب اقتناء قطعة ارضية بحي للامريم تابعة لملك الدولة الخاص من اجل انشاء دار الحي .
6- دراسة امكانية تخصيص قطعة ارضية لإنشاء مركز صحي بحي للامريم .
7- تخصيص القطعة الارضية المتواجدة بحي تيفلت من اجل بناء دار الحي.
8- مراجعة السومة الكرائية للعقارات التابعة للجماعة طبقا لقانون الكراء.
9- دراسة امكانية اعتماد التدبير المفوض للمجزرة الجماعية .
10- التداول في شان اقتناء سوق حي للامريم.
11- دراسة مشروع اتفاقية شراكة وتعاون ما بين جماعة سيدي افني وجمعية الاعمال الاجتماعية لموظفي ومستخدمي جماعة سيدي افني.

➢ الجلسة الثانية :

12- احداث هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع .
13- الدراسة والمصادقة على قرار تنظيمي لإحداث فرقة المراقبة التابعة للشرطة الادارية.
14- الدراسة والمصادقة على القرار التنظيمي المتعلق باحتلال الملك العام لأغراض تجارية – مهنية – صناعية.
15- المصادقة على دفتر التحملات المتعلق بدعم الجمعيات .
16- مراجعة القرار الجبائي المستمر .
17- المصادقة على محضر لجنة السير والجولان .
18- دراسة امكانية اقتناء عقار من لدن دائرة املاك الدولة من اجل بناء مركب اداري جماعي.
19- برمجة الفائض الحقيقي برسم السنة المالية 2021 .
20- انتخاب نائب كاتب المجلس .
21- عرض تقرير التدقيق للمفتشية العامة لوزارة الداخلية للعمليات المالية والمحاسباتية للجماعة برسم سنة 2019 .

ROYAUME DU MAROC
MINISTERE DE L'INTERIEUR
WILAYA REGION GUELMIM –OUED NOUN
REGION GUELMIM –OUED NOUN
PROVINCE DE SIDI IFNI
COMMUNE DE SIDI IFNI
DIVISION DES AFFAIRES ADMINISTRATIVES, FINANCIERES ET JURIDIQUES
SERVICE DES AFFAIRES JURIDIQUES ET DES AFFAIRES DU CONSEIL
BUREAU DES AFFAIRES DU CONSEIL

المملكـة المغربيـة
وزارة الداخلية
ولاية جهة كلميم واد نون
جهـة كلميم- واد نـون
إقليم سيدي إفني
جماعة سيدي إفني
قسم الشؤون الإدارية والمالية والقانونية
مصلحة الشؤون القانونية وشؤون المجلس
مكتب شؤون المجلس

دورة عادية

جلســـــــة علنيـــــــة
محضـــر مـــــداولات مجلس جماعة سيـــــدي إفنـــي
المنعقد خلال دورته العادية لشهر فبراير 2022 (الـجلسة الاولـى)

الورقـــــة الحافظـــــة

بتاريخ الخميس 01 رجب 1442هـ الموافق لـ **03 فبراير 2022** على الساعة العاشرة صباحا بقاعة المسيرة الخضراء ، عقد مجلس جماعة سيدي افني الجلسة الاولى من دورته العادية لشهر فبراير 2022 تحت رئاسة السيد: رشيد البطاح رئيس المجلس الجماعي ، وبحضور السيد سيداتي الزين باشا مدينة سيدي افني بالنيابة، وممثل السيد عامل الاقليم ، وكذا السادة :

- حميد لمحندي : مدير المصالح الجماعية
- جمال بنعلي : رئيس قسم ميناء سيدي افني
- عزيز مارس : المدير الاقليمي للصحة والحماية الاجتماعية
- خالد اصطيفى : المندوب الجهوي للمكتب الوطني للصيد
- ايت علا المصطفى : مندوب الصيد البحري
- نورالدين فضيول : *عن قسم التعمير والبيئة والاشغال والممتلكات بالجماعة.*
- مولاي احمد حمان : *رئيس مصلحة الشؤون المالية والشرطة الادارية .*
- محمد السعدي : *مكلف بقسم الشؤون الادارية والمالية والقانونية.*
- محمد لبيب : *مكلف بمصلحة الشؤون القانونية والثقافية وشؤون المجلس.*
- احمد أشبان : *رئيس مكتب شؤون المجلس.*
- علي مازن : *رئيس مكتب الشؤون الثقافية .*
- حيماد عزيز : *عن مكتب الاملاك الجماعية .*

- العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 28 عضـوا.
- عدد الأعضاء المزاولين لمهامهم : 28 عضـوا.
- عدد المناصب الشاغرة : 00.
- عدد الأعضاء الحاضرين : **26** وهم السـادة :

1. رشيد البطاح : رئيس المجلس الجماعي.
2. عمر بوفيم : النائب الأول للرئيس.
3. احمد بوفايم : النائب الثاني للرئيس.
4. محمد المزدوغي : النائب الثالث للرئيس
5. رشيد زكي : النائب الرابع للرئيس.
6. رقية بوعبيد : النائبة الخامسة للرئيس.
7. احسان كاكا : النائبة السادسة للرئيس.
8. بوبكر اشو : كاتب المجلس.
9. مينة همام : رئيسة لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة.
10. ادريس اشنيض : نائب رئيسة اللجنة المالية والبرمجة
11. الزهرة العود : رئيسة اللجنة الثقافية والرياضية والاجتماعية والتنمية البشرية.
12. عزيز بزايو : نائب رئيسة اللجنة الثقافية والتنمية البشرية
13. مولاي عبد الله الوحداني : رئيس لجنة التعمير والبيئة
14. لحسن لكواس : نائب رئيس لجنة التعمير والبيئة.
15. علي بابرياش : رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات.
16. علي الرايس : نائب رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات
17. ابراهيم البطاح : عضو.
18. محمد بابرياش : عضو
19. مبارك اجبابدي : عضو.
20. كلثومة ابو المصالح : عضو.
21. محند لاشكر : عضو .
22. محمد ازركي :عضو .
23. اشواق الوادي :عضو .
24. محمد بهوش : عضو .
25. عمار بهوش : عضو .
26. فتيحة بنيران : عضو .

- عدد الأعضاء الغائبين بعذر : 02 وهما :
  - مصطفى بيتاس : عضو .
  - عبد الرحمان الراجي : عضو .
- عدد الأعضاء الغائبين بدون عذر : 00 .

هذا، وبعد التأكد من اكتمال النصاب القانوني طبقا للمادة 42 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ، افتتح السيد الرئيس اشغال هاته الدورة مرحبا بالسادة الحاضرين شاكرا اياهم على تلبية الدعوة ، بعد ذلك تم مسك سجل الحضور طبقا لمقتضيات المادة 67 من نفس القانون للوقوف على حالات الغياب المسجلة لدى افتتاح هاته الدورة، حيث عرض السيد الرئيس مبررات الغياب المتوصل بها من لدن العضوين السيد مصطفى بايتاس و السيد عبد الرحمان الراجي على انظار عموم المجلس ، و قد تمت الموافقة باجماع الاعضاء الحاضرين على قبول العذر الذي تقدم به العضو السيد مصطفى بايتاس، في حين تمت الموافقة باغلبية الاعضاء الحاضرين وامتناع صوت واحد على قبول العذر الذي تقدم به العضو السيد عبد الرحمان الراجي .

في البدائية ، طلب رئيس المجلس السيد رشيد البطاح من مدير المصالح القيام بتلاوة التقرير الاخباري لانشطة رئاسة المجلس من بداية الفترة الانتدابية الى حدود دورة فبراير 20222 .

مدير المصالح : واخد الكلمة مدير المصالح السيد حميد المحندي حيث قام بتلاوة نص التقرير وذلك على الشكل التالي :

ROYAUME DU MAROC
MINISTERE DE L'INTERIEUR
REGION GUELMIM –OUED NOUN
PROVINCE DE SIDI IFNI
COMMUNE DE SIDI IFNI
DIRECTION DES SERVICES
SECRETARIAT DE PRESIDENT
****

المملكـــــة المغربيـــة
وزارة الداخليـــة
جهـــة كلميم- واد نـــون
إقليم سيدى إفنـــي
جماعـــة سيدى إفنـي
الكتابة الخاصة
****

التقرير الإخباري لأنشطة رئاسة المجلس من بداية الفترة الانتدابية إلى حدود دورة فبراير 2022

بناء على الظهير الشريف رقم 85-15-1 الصادر في 20 من رمضان 1436(07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم113.14 المتعلق بالجماعات، وخاصة المادة 106 منه، يشرفني أن أعرض على حضرات السادة الأعضاء تقريرا إخباريا بالأعمال والأنشطة التي قمنا بها من بداية الفترة الانتدابية إلى حدود دورة فبراير 2022 في إطار الصلاحيات المخولة لنا بموجب مقتضيات القانون التنظيمي المشار إليه أعلاه، وذلك حسب المعطيات التالية:

- **الخميس 30 شتنبر 2021:**
  - ✓ تحويل مستوقف السيارات من الصنف الأول الخاص بمحطتي كلميم وتزينت.
- **االثلاثاء 04 أكتوبر 2021:**
  - ✓ لقاء مع مصالح المياه والغابات حول حديقة الحيوانات
- **الأربعاء 06 أكتوبر 2021:**
  - ✓ دورة تكوينية حول المالية المحلية تحت عنوان تبسيط المساطر الإدارية والإشكالات المتعلقة بالضرائب
  - ✓ اجتماع حول تحديد لائحة السيارات والشاحنات والحافلات والدراجات التي استوفت المدة القانونية للحجز.
  - ✓ عقد لقاء مع جمعية مستقبل حي بوجرة.
- **الخميس 07 أكتوبر 2021:**
  - ✓ إجتماع مكتب المجلس لإعداد مشروع أعمال الدورة المقبلة لشهر أكتوبر 2021.
- **الجمعة 08 أكتوبر 2021.**
  - ✓ اجتماع اللجنة المختلطة لدراسة إمكانية تخصيص قطعة أرضية لإنشاء المحول الكهربائي بحي تمحروشت.
  - ✓ اجتماع مع مصالح المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والكهرباء -قطاع الماء- حول توسيع الربط بشبكة الماء الصالح للشرب.
- **الإثنين 11 أكتوبر 2021.**
  - ✓ اجتماع مع شركة TOUT PROPRETE حول التدبير المفوض للنفايات المنزلية.
  - ✓ اجتماع مع السيد باشا مدينة سيدي افني والسيد لحسن أشعود لدراسة سبل تنزيل المقرر المتخد من طرف المجلس خلال دورته الاستثنائية ليوم 14 يناير 2021

➢ **الثلاثاء 12 أكتوبر 2021 :**

- ✓ إحداث اللجان الدائمة للمجلس.
- ✓ لقاء مع رئيس جمعية الصفا للسكن والخدمات الاجتماعية لموظفي ومستخدمي ومتقاعدي جماعة سيدي افني وجمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي ومستخدمي جماعة سيدي افني.

➢ **الأربعاء 13 أكتوبر 2021:**

- ✓ اجتماع حول احتلال الملك العمومي بالمدينة - الشرطة الإدارية –
- ✓ اجتماع تنسيقي حول مشروع تهيئة وتجهيز مركز حماية الطفولة

➢ **الخميس 14 أكتوبر 2021:**

- ✓ اجتماع حول دراسة طلبات إتلاف الطريق قصد الربط بشبكة الماء الصالح للشرب والصرف الصحي وكدا تمرير الخطوط الهاتفية .
- ✓ اجتماع حول دراسة طلب تجديد منزل تابع للأملاك المخزنية بجماعة سيدي افني.
- ✓ اجتماع حول دراسة وضعية مداخيل الجماعة

➢ **الجمعة 15 أكتوبر 2021:**

- ✓ اجتماع حول مشروع بناء الطريق المدارية بمدينة سيدي افني
- ✓ لقاء مع جمعية الأمل لتجار سيدي افني.

➢ **الخميس 21 أكتوبر 2021 :**

- ✓ اجتماع مع مصالح العمالة حول تحديد لائحة المتلاشيات التي سيتم بيعها.
- ✓ افتتاح ورش أشغال بناء مسلكين طرقيين يؤديان للشاطئ – الشطر الثاني -
- ✓ اجتماع اللجنة الإقليمية لتتبع ومواكبة تنفيذ اتفاقيات التعاون والشراكة المرتبطة بالتربية والتكوين والبحث العلمي

➢ **الجمعة 22 أكتوبر 2021:**

- ✓ لقاء مع جمعية المهرجان الدولي للسينما والبحر
- ✓ لقاء مع جمعية مؤسسة افني لكفالة اليتيم

➢ **الإثنين 25 أكتوبر 2021**

- ✓ زيارة ميدانية لموقع البناء من أجل التسليم القبلي لمشروع تهيئة مسلكين طرقيين المؤديان للشاطئ – الشطر الأول -
- ✓ المشاركة في أشغال اللجنة المكلفة بالزيارة الميدانية للمؤسسة السياحية belle vue.

➢ **الثلاثاء 26 أكتوبر 2021:**

- ✓ اجتماع تواصلي مع الموظفين المكلفين بمصلحة الحالة المدنية بالملحقة الإدارية الحي الإداري و مصلحة الدراسات والصفقات.

➢ **الأربعاء 27 أكتوبر 2021:**

- ✓ المشاركة في أشغال اللجنة المكلفة بالزيارة الميدانية للمؤسسة السياحيةbelle vue.

----- الزيارة الثانية -----

- ✓ اجتماع مع مصالح المجلس الإقليمي لسيدي إفني حول تتبع أشغال تهيئة شارعي ابن سيناء والحرية

➢ **الخميس 28 أكتوبر 2021:**

- ✓ اجتماع حول الرسم المفروض على مداخيل وكلاء أسواق السمكة (دراسة وضعية سوق السمك بالجملة بميناء سيدي افني).
- ✓ اجتماع حول الشواهد الإدارية.

➢ **الجمعة 29 أكتوبر 2021**

- ✓ اجتماع مع مصالح المديرية الجهوية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء
- ✓ اجتماع اللجنة الإدارية للتقييم (لتحديد السومة الكرائية للملك الجماعي المستغل من طرف عمر الصبيو).

➢ **الإثنين 01 نونبر 2021:**

- ✓ لقاء مع الجمعيات الرياضية بسيدي افني :
  - الجمعية الافناوية لكرة السلة
  - جمعية نادي إفنيبون للكراطي وفنون الحرب والايروبيك
  - جمعية ازنكاض سيدي افني ايت باعمران لالعاب القوى
- ✓ اجتماع مع مناديب التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية.

➢ **الثلاثاء 02 نونبر 2021:**

- ✓ معاينة لفندق الحرية لاتخاذ الإجراءات القانونية الخاصة بتسيير هدا الأخير.
- ✓ اجتماع حول المنطقة الصناعية بسيدي افني.
- ✓ لقاء مع جمعية الضياء لرعاية المعاق وجمعية جنة لأطفال التوحد.

➢ **الأربعاء 03 نونبر 2021:**

- ✓ لقاء تواصلي مع شركة النظافة المفوض لها تدبير النفايات المنزلية

➢ **الخميس 04 نونبر 2021**

- ✓ اجتماع مكتب المجلس

➢ **الثلاثاء 09 نونبر 2021 :**

- ✓ حضور أشغال اللقاء تواصلي حول التنمية بالإقليم بمقر العمالة.
- ✓ اجتماع حول تفعيل قرار الاحتلال المؤقت للملك العام البحري.

➢ **الأربعاء 10 نونبر 2021 :**

- ✓ اجتماع مع مصالح المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب – قطاع الماء – حول مشروع إحداثشبكة الصرف الصحي بحي إدوفقير .
- ✓ اجتماع اللجنة الإقليمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمقر العمالة.
- ✓ اجتماع بمقر العمالة حول اختيار الوعاء العقاري من أجل إنشاء بناية تابعة للأمن الوطني
- ✓ لقاء مع جمعية تجار ومهني السوق الجماعي

➢ **الخميس 11 نونبر 2021:**

- ✓ اجتماع حول تفعيل مقتضيات النظام الداخلي للمجزرة الجماعية

- ✓ اجتماع مكتب رئاسة المجلس
- ✓ زيارة ميدانية للسوق الجماعي
- ✓ زيارة ميدانية لموقع الاشغال بمعية السيد الكاتب العام للعمالة قصد دراسة بناء بعض المسالك المؤدية إلى الشاطئ.

➢ **الجمعة 12 نونبر 2021**

- ✓ لقاء مع جمعية الرحمة للجزارة والخدمات الاجتماعية بسيدي افني
- ✓ لقاء مع فاعل جمعوي بمجموعة من الجمعيات المغربية بفرنسا Association Pucama) (

➢ **الإثنين 15 نونبر 2021**

- ✓ اجتماع بمقر الباشوية لدراسة الشكايتان اللتان تقدم بهما رئيس الجمعية المغربية لحماية الستهلك.
- ✓ اجتماع بمقر العمالة حول تحديد سعر اقتناء وعاء عقاري لمشروع بناء مقر مندوبية المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني

➢ **الثلاثاء 16 نونبر 2021:**

- ✓ دراسة احترازات وإجراءات صيد وتسويق الأسماك وتعزيز الإجراءات الأمنية بالميناء.
- ✓ اجتماع حول إحصاء الأراضي الخاضعة لرسم الأراضي الحضرية غير المبنية

➢ **الأربعاء 17 نونبر 2021:**

- ✓ اجتماع بمقر العمالة حول دراسة وضعية التعمير بمركز جماعة سيدي افني (تقدم برنامج تأهيل جماعة سيدي افني)

➢ **الخميس 18 نونبر 2021:**

- ✓ الحضور والمشاركة في المهرجان الخطابي المنظم بمناسبة تخليد الدكرى 66 للأعياد المجيدة الثلاثة

➢ **الجمعة 19 نونبر 2021 :**

- ✓ لقاء مع جمعية تمدولت للثقافة والتنمية **الإعداد** المؤتمر الافتتاحي لمشروع مختبر المواطنة.

➢ **الثلاثاء 23 نونبر 2021:**

- ✓ حضور اللقاء التواصلي بقر العمالة في إطار تخليد الدكرى 64 لانتفاضة قبائل ايت باعمران
- ✓ اجتماع أشغال اللجنة المكلفة بفتح الأظرفة (شراء الاسمنت ،الارصفة و البلاط) – الجلسة الأولى

➢ **الأربعاء 24 نونبر 2021:**

- ✓ اجتماع مع مصحالح المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب– قطاع الماء- حول تمرير قناة بمدخل المدينة
- ✓ اجتماع بمقر العمالة حول قطاع التجهيز بالإقليم
- ✓ حضور حفل بالثانوية الإعدادية الحسن الأول بمناسبة الذكرى 64 لانتفاضة قبائل أيت باعمران

➢ **الخميس 25 نونبر 2021:**

- ✓ معاينة بخصوص احتلال الملك العمومي دون ترخيص بحي لالة مريم

➢ **الاثنين 29 نونبر 2021:**

- ✓ اجتماع بمقر العمالة حول تقدم إنجاز مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

- ✓ اجتماع بمقر الباشوية حول الإجراءات التنظيمية والأمنية من اجل تنظيم البطولة المدرسية للعدو الريفي

➢ **الثلاثاء 30 نونبر 2021:**

- ✓ اجتماع بمقر الباشوية حول الاكراهات المتعلقة بتقوية القنوات الجهوية للماء تيزنيت سيدي افني –الركونت –سيدي افني.
- ✓ اجتماع يتعلق بالبث في طلبات استرجاع رخص استغلال المحلات التجارية بتجزئة المنكوبين
- ✓ اجتماع بمقر العمالة حول التطهير السائل في إطار المبادرة المحلية للتنمية البشرية
- ✓ اجتماع بمقر الباشوية حول دراسة وضعية قطاع نقل البضائع بمدينة سيدي افني

➢ **الأربعاء 01 دجنبر 2021:**

- ✓ اجتماع اللجنة الإقليمية للشواطئ بمقر العمالة

➢ **الخميس 02 دجنبر 2021 :**

- ✓ اجتماع حول دراسة التسليم المؤقت لتجزئة القدس دات الرسم العقاري عدد : 31/1974 الكائنة بحي المحيط.
- ✓ اجتماع اللجنة المحلية للتنمية البشرية حول تقييم المشاريع الممولة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بباشوية سيدي افني
- ✓ اجتماع مكتب المجلس

➢ **الجمعة 03 دجنبر 2021:**

- ✓ اجتماع لجنة طلب العروض حول شراء الاسمنت والأرصفة والبلاط (الجلسة الثانية)
  - أشغال الشطر الثاني لفتح الأظرف-
- ✓ اجتماع تنسيقي بمقر العمالة حول وضعية:
  -مشروع التطهير السائل بحي إدو فقير
  -مشروع بناء الطرق الرابطة بين حي إدو فقير و الطريق رقم 1918
  -مشروع تهيئة حديقة بولعلام

➢ **الاثنين 6 دجنبر 2021:**

- ✓ اجتماع حول دراسة بعض الإشكاليات العالقة مع المصالح المختصة للمحافظة العقارية

➢ **الثلاثاء 07 دجنبر 2021:**

- ✓ اجتماع رؤساء مجالس الجماعات المكونة لمؤسسة التعاون بين الجماعات لانتخاب رئيسها
- ✓ لقاء تحسيسي عبر الانترنت حول المالية والمناخ و التنمية المستدامة

➢ **الاربعاء 08 دجنبر 2021:**

- ✓ اجتماع حول تحويل موقع محول كهربائي بحي المحيط بمقر باشوية سيدي افني
- ✓ اجتماع حول طلب شهادة جبائية عن الأراضي الخاضعة لرسم الأراضي الحضرية غير المبنية.

➢ **الخميس 09 دجنبر 2021:**

- ✓ اجتماع حول اختيار عقار من أجل بناء مقر للمجلس الإقليمي لسيدي افني
- ✓ اجتماع حول بيع منتوج تقطيع الأشجار
- ✓ اجتماع مكتب المجلس

➢ **الجمعة 10 دجنبر 2021:**

- ✓ اجتماع حول دراسة وضعية مقبرة سيدي افني
- ✓ جرد شامل للمحجوزات المتواجدة بالمحجز الجماعي

➢ **الاثنين 13 دجنبر 2021:**

- ✓ زيارة ميدانية لموقع أشغال تهيئة شارعي ابن سيناء و الحرية
- ✓ لقاء تواصلي مع جزاري سيدي افني ومساعديهم

➢ **الثلاثاء 14 دجنبر 2021:**

- ✓ اجتماع بباشوية سيدي افني حول تحويل موقع محول كهربائي بحي المحيط
- ✓ برنامج تحسيسي لفائدة المنتخبين الجدد بمقر العمالة

➢ **الأربعاء 15 دجنبر 2021:**

- ✓ اجتماع حول دراسة وضعية الكشك المتواجد بشارع الحرية
- ✓ المشاركة في أشغال لجنة الخبرة لتحديد سعر العقار لبناء سكن وظيفي للكاتب العام ورئيس قسم الشؤون الداخلية
- ✓ اجتماع حول كيفيات تنظيم دورات التكوين المستمر لفائدة اعضاء مجالس الجماعات الترابية مقر مجلس الجهة
- ✓ برنامج تحسيسي لفائدة المنتخبين الجدد بمقر العمالة

➢ **الخميس 16 دجنبر 2021:**

- ✓ اجتماع حول طلب رخصة إنشاء محطة الهاتف النقال لاتصالات المغرب بحي المحيط
- ✓ اجتماع يتعلق بدراسة الطلبات حول اتلاف الطرق قصد الربط بشبكة الماء الصالح للشرب والصرف الصحي وكدا تمرير قنوات الخطوط الهاتفية
- ✓ برنامج تحسيسي لفائدة المنتخبين الجدد
- ✓ اجتماع مكتب المجلس

➢ **السبت 18 دجنبر 2021:**

- ✓ حضور ورشة تحسيسية وتوعوية في مجال اضطراب طيف التوحد لفائدة مربيات رياض الأطفال بالمدينة.

➢ **الثلاثاء 21 دجنبر 2021:**

- ✓ اجتماع حول دراسة احتلال الملك العمومي بالمدينة

➢ **الأربعاء 22 دجنبر 2021:**

- ✓ اجتماع حول دراسة مشكل التخلص من مخلفات البناء على مستوى نفوذ جماعة سيدي افني.
- ✓ اجتماع بمقر العمالة حول دراسة وضعية المنازل التابعة للأملاك المخزنية بحي للامريم.

➢ **الخميس 23 دجنبر 2021:**

- ✓ اجتماع تنسيقي لحاملي المشاريع المقترحة للمتنافسين حول الإعلان عن طلب عروض لمشاريع 2022 للوقاية من الكوارث الطبيعية
- ✓ اجتماع بمقر العمالة حول احداث لجنة إقليمية لدراسة مشروع تجزئة نعمة سيدي افني
- ✓ اجتماع يتعلق بدراسة التدابير التي يتعين اتخاذها في هدم وبناء مسجد المغاربة بالحي الإداري بمقر العمالة
- ✓ اجتماع اعضاء المكتب

➢ **الجمعة 24 دجنبر 2021:**

✓ حضور أشغال الدورة الاستثنائية لمجلس مؤسسة التعاون بين الجماعات افني الكبرى

➢ **الاثنين 27 دجنبر 2021:**

✓ بيع عن طريق المزاد العلني لما يلي :

- منتوج تقطيع الأشجار
- ادوات واليات ومتلاشيات

➢ **الثلاثاء 28 دجنبر 2021:**

✓ اجتماع وزيارة ميدانية للمنطقة الصناعية خارج الميناء بسيدي افني في إطار برنامج التعاون – الميثاق الثاني- المبرم بين حكومة المملكة المغربية وهيئة تحدي الألفية

✓ اجتماع يتعلق بدراسة بعض النقط المتعلقة بالسير والجولان بمدينة سيدي افني

➢ **الأربعاء 29 دجنبر 2021:**

✓ لقاء إخباري وتشاوري بخصوص إعداد برنامج عمل الجماعة 2022-2028

✓ المشاركة في أشغال اللقاء التواصلي حول تنمية قطاعي التربية الوطنية والشباب والرياضة بالاقليم.

➢ **الخميس 30 دجنبر 2021:**

✓ المشاركة في اشغال اللقاء التواصلي حول تنمية الإقليم حول قطاعي التربية الوطنية والشباب والرياضة بالاقليم.

✓ المشاركة في أشغال الاجتماع المتعلق بتفعيل بنود اتفاقية التدبير المفوض لمرفق النقل ما بين الجماعات بواسطة الحافلات.

✓ اجتماع مع بعض الجمعيات الثقافية والرياضية وهي كالتالي :

- جمعية الامل للأعمال الاجتماعية وادماج السجين
- جمعية مستقبل حي بوجرة.
- جمعية سيدي افني لحمام السباق.
- جمعية شباب حي تامحروشت للتنمية والرياضة.
- جمعية العين للتنمية الاجتماعية.
- جمغية فن وايقاع

➢ **الجمعة 31 دجنبر 2021:**

✓ تتبع أشغال تحويل الكشك الجماعي المتواجد بمحاذاة مقر الدائرة الأمنية بحي للامريم وبطه بمختلف الشبكات – الماء والكهرباء والصرف الصحي –

➢ **الاثنين 03 يناير 2022:**

✓ مناقشة سبل تنزيل برنامج الجامعة الملكية لكرة القدم الرامي الى انجاز ملاعب لكرة القدم الشاطئية بشواطئ جهات المملكة.

➢ **الثلاثاء 04 يناير 2022:**

✓ أشغال اجتماع حول تعيين لجنة إقليمية لدراسة مشروع إحداث مقهى ومطعم بشاطئ سيدي محمد بن عبد الله بمير اللفت وتجزئة رياض السلام بسيدي افني.

- **الاربعاء 05 يناير 2022:**
  - ✓ المشاركة في أشغال الاجتماع حول دراسة قطاعي الكهرباء والماء الصالح للشرب بالاقليم.
  - ✓ اجتماع حول مشكل عطب الشاحنة الخاصة بنقل اللحوم الحمراء
- **الخميس 06 يناير 2022:**
  - ✓ اجتماع بمقر العمالة حول دراسة تصميم إعادة التهيئة لحي تامحروشت.
  - ✓ اجتماع أعضاء المكتب
- **الجمعة 07 يناير 2022:**
  - ✓ اجتماع أعضاء مجلس المؤسسة للتعاون بين الجماعات
- **الإثنين 10 يناير 2022:**
  - ✓ حضور النشاط الثقافي بمناسبة الذكرى 78 لتقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال
  - ✓ اجتماع حول تتبع وضعية أشغال تحويل الكشك الجماعي المتواجد بمحاذاة مقاطعة الأمن الوطني بحي للامريم افني بمقر بالباشوية.
- **الأربعاء 12 يناير 2022:**
  - ✓ اجتماع حول طلب العروض لمشاريع الوقاية من الكوارث الطبيعية 2022 واقتراح لائحة حاملي المشاريع المقترحة للمتنافسين حول هذا الإعلان
- **الخميس 13 يناير 2022:**
  - ✓ اجتماع حول الشواهد الإدارية
  - ✓ اجتماع المكتب
- **الاثنين 17 يناير 2022:**
  - ✓ اجتماع تنسيقي حول مشروع تهيئة شارع الحرية وابن سينا سيدي افني من طرف شركة صوطاماك بمقر العمالة
- **الثلاثاء 18 يناير 2022:**
  - ✓ اجتماع مع مصالح القسم التقني بالجماعة
- **الأربعاء 19 يناير 2022:**
  - ✓ اجتماع حول تشخيص ترابي التشاركي بحضور المصالح الخارجية التي تمثل قطاعات : التعليم الصحة الشباب والرياضة
  - ✓ اجتماع اللجنة المكلفة بالتعمير ولجنة المرافق العمومية لدراسة النقط المخصصة لها والمدرجة بجدول أعمال دورة فبراير 2022
- **الخميس 20 يناير 2022:**
  - ✓ اجتماع حول دراسة طلب بناء مسجد بحي المحيط
  - ✓ اجتماع حول دراسة انجاز مشروع تجزئة نعمة
- **الجمعة 21 يناير 2022:**
  - ✓ معاينة لمنزل بحي لالة مريم للتأكد من طباقة الأشغال للتصميم الخاص به

كما قام السيد الرئيس خلال هدا الاسوع بزيارة عمل بالرباط والتي تخللتها الأنشطة التالية :

- o لقاء مع السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة بحيث تمت دراسة ملف تأهيل الأحياء الناقصة التجهيز بالمدينة
- o لقاء مع السيد وزير العدل لمناقشة ملف استئناف العمل بالمحكمة الابتدائية بسيدي افني

o لقاء مع السيد وزير الإدماج الإقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات تم خلاله مناقشة ملف الحي الصناعي و سبل خلق فرص الشغال بالمدينة .

- **الثلاثاء 25 يناير 2022:**
  - ✓ اجتماع مع المصالح التقنية بالجماعة لتتبع مجموعة من الملفات العالقة.
- **الأربعاء 26 يناير 2022:**
  - ✓ حضور مراسيم تدشين مقر القباضة الإقليمي
  - ✓ وضع الحجر الأساس لمشروع بناء المدرسة الابتدائية ايت باعمران بحي المحيط
  - ✓ زيارة مشروع بناء الثانوية الإعدادية المحيط
- **الخميس 27 يناير 2022:**
  - ✓ اجتماع حول دراسة طلب إتلاف الطريق قصد ربط تجزئة الهدى بشبكة الكهرباء
  - ✓ لقاء مع السيد المندوب الجهوي لأملاك الدولة حول اقتناء عقارات لانجاز مشاريع اجتماعية ورياضية.
- **الثلاثاء 01 فبراير 2022:**
  - ✓ لقاء تواصلي بين أعضاء المجلس والسيد عامل الإقليم
  - ✓ اجتماع مع المصالح التقنية بالجماعة لتتبع تقدم انجاز العمل المتفق عليه.
- **الأربعاء 02 فبراير 2022 :**
  - ✓ اجتماع بمقر العمالة حول برنامج التأهيل الحضري لمدينة سيدي افني.
  - ✓ لقاء مع فعاليات رياضية حول بالقطاع

كانت هذه أبز أنشطة رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة مابين دورة أكتوبر 2021 و هذه الدورة، وفي الختام أشكر السادة الحاضرين على سعة صدرهم وحسن استماعهم.

وطبقا لمقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات فقد تمت احاطة المجلس علما برفض بعض النقط التي اقترح النائب الاول لرئيس المجلس السيد عمر بوفيم ادراجها بجدول اعمال هاته الدورة ، حيث كان الجواب على الشكل التالي :

ROYAUME DU MAROC
MINISTERE DE L'INTERIEUR
REGION SUD-MAMM -OUED NOUN
PROVINCE DE SIDI IFNI
COMMUNE DE SIDI IFNI
DIRECTION DES SERVICES
DIVISION DES AFFAIRES ADMINISTRATIVES, FINANCIERES ET JURIDIQUES
SERVICE DES AFFAIRES JURIDIQUES ET DES AFFAIRES DU CONSEIL
BUREAU DES AFFAIRES DU CONSEIL

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
جهة سوس ماسة درعة
إقليم سيدي إفني
جماعة سيدي إفني
مديرية المصالح
قسم الشؤون المالية والقانونية
مصلحة الشؤون القانونية وشؤون المجلس
مكتب شؤون المجلس

عدد: .....ج.س.ا/م.ش.م سيدي إفني في: 31 يناير 2022.....

257 ---

من رئيس المجلس الجماعي
= سيدي افني =
إلى :
السيد عمر بوفيم
النائب الاول لرئيس المجلس

الموضوع : حول عدم ادراج بعض النقط بجدول اعمال دورة فبراير 2022 .
المرجع : طلبكم المؤرخ في : 2021/12/30 .

سلام تام بوجود مولانا الامام،

وبعد، فعلاقة بالموضوع اعلاه، والمشار اليه مرجعا ، يشرفني ان انهي الى علمكم انه خلال مناقشة النقط المقترح ادراجها بجدول اعمال الدورة العادية لشهر فبراير 2022 الواردة بطلبكم، من طرف مكتب المجلس ، فانه لم يتم ادراج النقطتين المتعلقتين ب :

- دراسة وضعية قطاع الشباب والرياضة.
- بدراسة قطاع الثقافة بالمدينة.

وذلك، نظرا لوفرة النقط المدرجة بجدول اعمال ذات الدورة.
لذا، فقد تقرر تأجيل النقطتين سالفتي الذكر الى دورة لاحقة لإيلائهما الاهمية التي تستحقهما .

وبـــــه الاعـــــــلام.

والسلام ./.
رئيس المجلس

الرئيس

إمضاء الرئيس
رشيد البكاص

Commune de Sidi Ifni
ADRESSE : 01, Place Hassan II Sidi Ifni FAX : 0528876138 / TEL : 0528875092/0528876137
E-MAIL : cuifni.president@gmail.com SITE WEB : http/www.communeifni.com

وقبل الشروع في بسط جدول اعمال هاته الجلسة ، اوضح السيد رئيس المجلس انه طرا تعديل بصدد النقط التي يتضمنها ، بحيث تم حذف النقطة الخامسة التي تعرضت بشانها المصالح المختصة بالعمالة ، وكذا تقديم توضيحات حول النقطتين السادسة والتاسعة بذات جدول الاعمال ، وذلك بناء عللى الرسالة العاملية الواردة في هذا الصدد تحت عدد:550 بتاريخ 31 يناير 2022 ، والتي قام السيد الرئيس بتلاوتها على الشكل التالي :

1/01 2022 12:54 0528780107 TRANS PSI #4699 P.001/001

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة كلميم واد نون
إقليم سيدي افني

سيدي افني في ..31.. يناير 2022

من عامل إقليم سيدي افني

إلى

السيد رئيس مجلس جماعة سيدي إفني
تحت إشراف السيد باشا مدينة سيدي إفني

عدد 50 - ع س/ك ع/ق ع م/1

الموضوع : حول جدول أعمال الدورة العادية لشهر فبراير 2022

المرجع : رسالتكم عدد 176 بتاريخ 24 يناير 2022.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فتبعا للموضوع والمرجع المشار إليهما أعلاه، والمتعلقين بجدول أعمال الدورة العادية لشهر فبراير 2022 وعلى إثر التوصل بالتوضيحات الكتابية بخصوص بعض النقط المدرجة بجدول أعمال الدورة أخبركم أن دراسة هذه النقط أسفرت عن الملاحظات التالية:

- بخصوص النقطة الخامسة المتعلقة بتخصيص جزء هام من القطعة الأرضية المتواجدة بالمنتزه الجماعي لإنشاء ملاعب للقرب في أفق خلق قرية رياضية مستقبلا، أخبركم أنه وبناء على المعطيات المتوفرة لدى هذه السلطة من خلال الدراسة المنجزة من طرف وكالة الحوض المائي لسوس ماسة تفيد أن المكان المزمع تخصيصه لهذا الغرض، مهدد بشكل كبير بالفيضانات، لذلك فإن السلطة الإقليمية، بناء على مقتضيات المادة 41 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات، تتعرض على مناقشة هذه النقطة.

- فيما يتعلق بالنقطة السادسة المرتبطة بدراسة إمكانية تخصيص قطعة أرضية لإنشاء مركز صحي بحي للا مريم، أطلب منكم موافاتي بمعطيات مدققة في الموضوع خصوصا مساحة الأرض المخصصة لهذا الغرض ونوع التخصيص المحدد لها.

- فيما يخص النقطة التاسعة ونظرا للوضعية الراهنة للمجزرة الجماعية، واعتبارا للأشواط المهمة التي قطعها إحداث مجزرة جديدة فإن السلطة الإقليمية تقترح الاستمرار في العمل بالمجزرة الحالية وفق نفس الشروط مع العمل على التسريع بإنجاز المسطرة المرتبطة بإنجاز وبناء مجزرة جديدة.

وعليه، وحرصا على التطبيق الدقيق والسليم للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل، فإني أبلغكم تعرضي على مناقشة النقطة الخامسة أعلاه، طالبا منكم القيام بالمتعين مع العمل على موافاتي بما تم اتخاذه بخصوص النقطتين السادسة والتاسعة وذلك في أقرب الأجال.

والسلام.

ثم بعد ذلك اطلع السيد الرئيس السادة اعضاء المجلس على مضمون الجواب الموجه من طرف رئاسة المجلس في هذا المضمار ، و هو على الشكل التالي :

ROYAUME DU MAROC
MINISTERE DE L'INTERIEUR
WILAYA REGION GEULMIM –OUED NOUN
PROVINCE DE SIDI IFNI
COMMUNE DE SIDI IFNI
SERVICE DES AFFAIRES DU CONSEIL COMMUNAL

المملكـــــة المغربيـــة
وزارة الداخليـــة
جهـــة كلميم- واد نـــون
اقليم سيدي إفنـــي
جماعـــة سيدي إفنـي
مصلحـــة أعمال المجلـــس

2022 JUL 31

2022 - - -

من رئيس المجلس الجماعي
لمدينة سيدي إفني
إلى
السيد: عامل اقليم سيدي افني
-* تحت إشراف باشا مدينة سيدي افني *-

الموضوع: حول جدول أعمال الدورة العادية لشهر فبراير 2022.

المرجع: مراسلتكم عدد 550/ع س ا/ك ع /ق ج م/1 بتاريخ 31 يناير 2022.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، تبعا لرسالتكم المشار اليها مرجعا أعلاه، والمتعلقة بجدول أعمال الدورة العادية لشهر فبراير 2022، يشرفني أن أخبركم بخصوص النقطة السادسة من جدول أعمال الدورة السالفة الذكر لدراسة امكانية تخصيص قطعة أرضية لإنشاء مركز صحي بحي للامريم، أنه سيتم إقتراح تأجيل دراسة هذه النقطة الى حين اعداد ملف متكامل بشأنها وسيتم موافاتكم به في حينه.

أما بخصوص النقطة التاسعة فسيتم بسط ملاحظتكم بشأنها للاستمرار في العمل بالمجزرة الحالية وفق نفس الشروط مع العمل على التسريع بإنجاز المسطرة المرتبطة ببناء مجزرة جديدة من أجل اخذها بعين الاعتبار من قبل المجلس التداولي ضمن المقرر الذي سيتم اتخاذه في شأنها.

والسلام.

رئيس المجلس الجماعي

الرئيس

إمضاء الرئيس
رشيد البطاح

Commune de Sidi Ifni
ADRESSE : 01, Place Hassan II Sidi Ifni FAX : 0528876138 / TEL : 0528875092/0528876137
SITE WEB : ifni.ma

وبناء على ذلك ، قام السيد الرئيس ببسط جدول اعمال الدورة العادية لشهر فبراير 2022 في اطار جلستها الاولى ، والذي يتضمن النقط التالية :

01 **دراسة وضعية القطاع الصحي بالمدينة .**
02 **دراسة وضعية الميناء .**
03 **تخصيص البناية الكائنة قرب ساحة 23 نونبر بشارع مولاي البودالي لجعلها مكاتب ادارية تابعة للجماعة .**
04 **المصادقة على تخصيص قطعة ارضية من الملك الجماعي الخاص بحي بوالعلام من اجل انشاء ملعب للقرب .**
05 **طلب اقتناء قطعة ارضية بحي للامريم تابعة لملك الدولة الخاص من اجل انشاء دار الحي .**
06 **دراسة امكانية تخصيص قطعة ارضية لإنشاء مركز صحي بحي للامريم .**
07 **تخصيص القطعة الارضية المتواجدة بحي تيفلت من اجل بناء دار الحي.**
08 **مراجعة السومة الكرائية للعقارات التابعة للجماعة طبقا لقانون الكراء.**
09 **دراسة امكانية اعتماد التدبير المفوض للمجزرة الجماعية .**
10 **التداول في شان اقتناء سوق حي للامريم.**
11 **دراسة مشروع اتفاقية شراكة وتعاون ما بين جماعة سيدي افني وجمعية الاعمال الاجتماعية لموظفي ومستخدمي جماعة سيدي افني .**

تجدر الاشارة في هذا الصدد الى انه وردت مجموعة من التدخلات قبل الشروع في مناقشة النقطة الاولى المدرجة بجدول اعمال هاته الجلسة .

الباشا : اعطيت الكلمة لباشا المدينة بالنيابة السيد سيداتي الزين الذي ذكر بانه كلما تعلق الامر بتعديل في جدول اعمال الدورات بطلب من المصالح الاقليمية للعمالة ،فانه يتعين اطلاع السادة اعضاء المجلس على ذلك خلال افتتاح الدورة حفاظا على السير العادي للمناقشة .

عزيز بزايو : وفي اطار نقطة نظام ، طالب عزيز بزايو نائب رئيسة اللجنة الثقافية بتلاوة التقرير الذي اعدته هاته الاخيرة بخصوص وضعية القطاع الصحي بالمدينة ، وفي السياق ذاته تساءل عن عدم استدعائه للاجتماع الثاني الذي عقدته ذات اللجنة بعد عدم توفر النصاب القانوني خلال الاجتماع الاول ، وهو ما يخالف مقتصيات النظام الداخلي للمجلس في مادته 32 حسب رايه .

الرئيس : وتناول الكلمة رئيس المجلس الجماعي متسائلا عن رغبة السادة الاعضاء في تلاوة تقرير اللجنة ام لا داعي لذلك سيما وان كافة الاعضاء يتوفرون على نسخة من هذا التقرير .

عمر بوفيم : الا ان النائب الاول للرئيس السيد عمر بوفيم اقترح المرور مباشرة الى الاستماع الى عرض المدير الاقليمي للصحة ، ما دام ان السادة اعضاء المجلس قد توصلوا جميعا بتقرير اللجنة .

الرئيس : وفي نفس الاتجاه اوضح السيد الرئيس انه من الافضل الدخول مباشرة في مناقشة النقطة الاولى المرتبطة بدراسة وضعية الصحة بالمدينة ، وفي هذا المضمار رحب السيد الرئيس بالمدير الاقيمي للصحة ذاهبا الى ان هذا الاخير يعد من بين الاطر الاكفاء ومشهود له بالجدية في العمل ، شاكرا اياه على تلبية دعوة الحضور ومشاركته في دراسة وضعية قطاع الصحة بالمدينة لاغناء النقاش حول هذا الموضوع ذات الاهتمام المشترك . وفي المقابل التمس السيد الرئيس من المدير الاقليمي للصحة اعطاء توضيحات حول عدم حضور السيد المدير الجهوي لقطاع الصحة رغم ان رئاسة المجلس قد وجهت له دعوة الحضور لاشعال هاته الدورة .

ثم بعد ذلك ، اعطى السيد الرئيس الكلمة للمدير الاقليمي للصحة قصد تقديم عرضه بصدد هاته النقطة .

النقطـــة الأولى:

دراسة وضعية القطاع الصحي بالمدينة .

العـــرض:

المدير الاقليمي للصحة : تناول الكلمة المدير الاقليمي للصحة والحماية الاجتماعية السيد عزيز مارس الذي استهل عرضه بتقديم اعتذار المدير الجهوي للصحة عن عدم حضوره اشغال هاته الدورة ، حيث ابلغ السادة الحاضرين انه على اثر المذكرة الاستعجالية الصادرة بصدد تتبع الوضع الوبائي بمختلف المؤسسات التي مفادها العمل على اتخاذ الاجراءات الاحترازية المصاحبة لجائحة كوفيد بمختلف المؤسسات ، فقد اضطر السيد المدير الجهوي الى التنقل في اخر لحظة الى المطار من اجل مواكبة هاته العملية .

وبخصوص حديثه عن هاته النقطة ، ابرز المدير الاقليمي للصحة ان عرضه سيتمحور حول نقطتين اساسيتين بشان وضعية قطاع الصحة بالمدينة برسم 2021 وهي كالتالي :

1/ تشخيص الوضعية .

2/ الاستراتيجية المعتمدة للنهوض بالقطاع الصحي بالمدينة.

وقبل المرور الى بسط عرضه ، اوضح ان خريطة التوزيع الصحي تبين ان مدينة سيدي افني يتواجد بها مركزين صحيين ، وفي هذا الاطار ذكر بان الكثافة السكانية بالمدينة تبلغ 22.427 نسمة ، وهنا لابد من سرد بعض المعطيات الاولية يتم تحديدها بناء على عدد السكنة ومن جملتها ما يلي :

- **عدد المواليد** المنتظرة : 2316 مولود جديد منتظر.
- عدد الاطفال من 0 الى 11 شهر : 2272 .
- عدد الاطفال من 12 شهر الى 23 شهر : 2253 .
- عدد الاطفال اقل من 5 سنوات : 11305.
- عدد النساء في طور الانجاب من 15 الى 49 سنة : 15663
- عدد النساء من 40 الى 49 سنة : 20622 .

فهاته المعطيات يضيف المتدخل انها توضع لكون جميع البرامج الصحية تعمد على تتبع مختلف الفئات العمرية الواردة سلفا .

** العرض الصحي بالمدينة :

- المستشفى الاقليمي اصبح حاليا يحمل اسم المركز الاستشفائي الاقليمي .
- عدد الاسرة : 44 سرير .

وكتوضيح من طرف السيد المدير الافليمي فان عدد الاسرة سيفوق 210 سرير بالنسبة للمستشفى الجديد المزمع انجازه .

- مركز واحد لتصفية الدم يتواجد داخل المستشفى يتكون من 10 مولدات لغسل الكلي بمعنى ان عدد المستفيدين من حصص تصفية الكلي يبلغ 10 مرضى على مدى الاسبوع .
- العدد الخاص بلائحة الانتظار 10 اشخاص ، منها 08 حالات تتابع العلاج ولم تصل بعد درجة التصفية ، وشخصان غادرا المدينة ويستفيدان من حصص التصفية بمدينة الدار البيضاء من تلقاء

انفسهما ، ويتعين عليهما توقيع التزام حسب السيد المدير الاقليمي للصحة ، حتى لا يدعيان انهما مسجلين بلائحة الانتظار الخاصة بمركز تصفية الدم .

- ** المراكز الصحية :

المستوى الاول : 02 ، ان هذا الصنف لاتتواجد به قاعات للولادة يوضح المتحدث .

- المركز الصحي بولعلام .
- المركز الصحي حي للامريم.

** المستشفى الاقليمي بسيدي افني :

- عدد الأسرة : **44** موزعة على الشكل التالي :
- مصلحة الطب العام : 12 سرير .
- مصلحة الجراحـــة : 12 سرير .
- مصلحـــــة التوليد : 10 اسرة ,
- مصلحة المستعجلات : 04.اسرة .
- مصلحة طب الاطفال : 6 اسرة .
- مصلحة تصفية الدم : 10 اسرة .

** التجهيزات والمرافق التقنية بالمستشفى :

***مركب الجراحي يتكون من 4 قاعات وهي :**

- 02 منها مركزية :
- قاعة واحدة خاصة بالولادة.
- قاعة واحدة خاصة بالعيون الانف والاذن والحنجرة .

***قسم التشخيص بالأشعة يتوفر على :**

- جهاز واحد للفحص بالصدى للقلب
- جهاز الفحص بالصدى 04
- جهاز السكانير:01 .
- ** **مصلحة المختبر** :

وفيما يتعلق بمصلحة المختبرفهناك مجموعة من التجهيزات تهم الفحوصات المختبرية يبلغ عددها 10 أجهزة من بينها جهازيطرح عدة مشاكل وهو جهاز hematologie له علاقة بما يسمى: **NFS** بحيث ان هذا الجهاز متاكل واصبح غير صالح للاستعمال ويتطلب الامر استبداله بجهاز جديد .

وهناك تجهيزات اخرى قام المدير الاقليمي بجردها من ححيث النوع والعدد على الشكل التالي :

- مولد كهربائي : 02.
- قاعة للتبريـــد :02 .
- مركز التزويد بالاوكسجين : 01 .
- خزانة المشرحة (MORGUE) وتتكون من 06 خزائن (casiers) .

** **مرافق الدعم بالمستشفى** :

- وحدة لتصحيح البصر.
- عيادتين لطب الاسنان.
- صيدلية اقليمية .
- خلية المراقبة الوبائية واليقظة الصحية تناط بها مهمة المساندة والمؤازرة لانشطة المستشفى.

** **وسائل التنقل :**

في هذا الصدد افاد المدير الاقليمي انه تم تعزيز هذا الاسطول بمجموعة من السيارات سواء على مستوى المستشفى او على مستوى المراكز الصحية المتواجدة بالمدينة وهي كما يلي :

- سيارات الخدمـــــــــــة : 03.
- سيارات ذات الدفع الرباعي : 02 .
- سيارات الإسعاف من نوع A : 03.
- سيارات الإسعاف من نوع B: 03.

** **الموارد البشرية** :

هنا مربط الفرس يقول السيد المدير الاقليمي ، موضحا ان الطاقم البشري الذي يعمل بهذا القطاع يلعب دورا اساسيا ومحوريا داخل المنظومة الصحية ، فجميع العاملين ابلوا البلاء الحسن ، وتحملوا مسؤوليات جسام خلال اداء واجبهم المهني ابان فترة كوفيد وتجندوا ليل نهار طيلة المحطات التي عرفتها المرحلة الاولى والثانية والحالية للجائحة ، في سبيل خدمة الوطن والمواطنين ، الا ان الموارد البشرية تبقى دائما قليلة وغير كافية لمسايرة جل الانشطة والبرامج الصحية لسد الخصاص الذي يعاني منه القطاع الصحي بالمدينة من خلال ما هو متوفر وهو على الشكل التالي :

بالنسبة لعدد الاطباء :

- مصلحة الطب العام : 06
- الجراحة العامة : 01
- النساء والتوليد : 03 .
- طب الأطفال : 02 .
- طب العظام : 03 .
- طب الامراض الجلدية : 01.
- طب الاشعة : 02.
- الانف والاذن والحنجرة : 02 .
- طب العيون : 02.
- جراحة الفم والاسنان : 01.
- الجهاز الهضمي : 01.
- الجهاز التنفسي : 01.
- طب المختبر : 01 .
- الطب النفسي :01 .
- الطب الباطني : 01 .
- طب امراض الكلي : 01 .
- طب أمراض الغدد : 01 .
- طب امراض القلب : 01 .
- الصيدلية : 01 .
- الممرضون وتقنيو الصحة : 108 موزعة على المستشفى والمركزين الصحيين .
- الإداريون والتقنيون والاعوان : 14 .

المجموع : 154 .

وأشار المدير الاقليمي في هذا المضمار الى ان المستشفى يفتقر الى طبيب الانعاش والتخدير معلنا انه خلال قدومه بتاريخ 2022/01/01 وتوليه مسؤولية تسيير هذا القطاع ، وجد طبيبين بالنسبة لهذا التخصص ، واحد منهما غادر العمل بقرار منه رغم مطالبته للعودة الى عمله ، وقد طلب مهلة 48 ساعة للحسم في هذا الامر ، فكان رده اتخاذ قرار المغادرة ، وحينها تم إشعار المصالح المركزية بالوزارة من اجل تفعيل الاجراءات اللازمة بشأن هاته الوضعية، اما الطبيب الثاني فقد تم توجيهه الى مدينة كلميم في إطار ظروف الجائحة ، وانه في حالة استقرار الوضعية الوبائية سيعود المعني الى منصبه لمباشرة عمله ,وفي ظل هاته الظروف الموازية اكد المدير الاقليمي انه يتم توجيه المرضى الى مدينة اكادير لسبب توقف جميع العمليات الجراحية بالمستشفى بسبب غياب طبيب التخدير ، وان تصحيح هذا الوضع يتجاوز اختصاصات المديرية الاقليمية للصحة ، الشيء الذي يستلزم التدخل المباشر للسيد والي الجهة لدى المدير الجهوي للصحة من اجل حل هذا المشكل ,

❖ **الوضعية الصحية** : ابرز المدير الاقليمي انها تشمل اربع محاور وهي :

1/ الايجابيات .

2/ الاكراهات .

3/ التخوفات.

4/ الفرص المتوفرة.

وتشكل هاته العناصر حسب راي المدير الافليمي اللبنة الاساسية لكل تشخيص للوقوف على نقط القوة المتوفرة والاكراهات التي تقيد مسايرة الانشطة ، وفي حالة عدم التغلب على هاته الإكراهات ستكون هناك تخوفات ، وان غياب الفرص سيساهم في خلق ازمة كبيرة واختناق القطاع بشكل عام .

1/ الايجابيـــــــات :

من خلال الايجابيات الاستشفائية يجب الاخد بعين الاعتبار الفحوصات الطبية المنجزة سنة 2021 :

- عدد الفحوصات الطبية . 12916
- عدد المرضى الذين ولجوا المستعجلات : 23736 .
- عدد الولادات المنجزة : 809.
- عدد الولادات القيصرية : 348 اي بنسبة 40% من عدد الولادات المنجرة بقسم الولادة.
- عدد العمليات الجراحية : 611 بداية سنة 2021 حيث لازال طبيب التخدير يمارس عمله .
- عدد التحليلات المختبرية : 6213 .
- عدد عمليات الفحص بالاشعة : 5049 .
- نسبة الولوج الى المؤسسات الصحية الاساسية : 100% بحيث ان غالبية السكان يقطنون بالقرب من المراكز الصحية .
- مؤشرات برامج الصحة :الوقائية في إطار برنامج التمنيع الخاص بالاطفال دون 5 سنوات :

BCG : 77 % وهي نسبة تبدو منخفضة حيث يتعين- يوضح المديرالاقليمي - تجاوز نسبة 95% ولتحليل هذا المعطى فان هذا ينطبق على مستوى مجموع التراب الوطني، ويرجع انخفاض هذا المؤشر الى تخوف المواطنين من مصاحبة ابنائهم للتلقيح بالمؤسسات الصحية بسبب الجائحة بمعنى ان معدل 23% لم يتلقوا تلقيح BCG مما سيطرح مشكل تعرض الاطفال لامراض معدية ، وفي المقابل فقد عملت المديرية الاقليمية للصحة بنشر اعلانات للتحسيس والتوعية من اجل تدارك هذا المشكل قبل فوات الاوان.

- نسبة التغطية ضد شلل الاطفال : 100% لانها عبارة عن جرعات للشرب بالنسبة اللاطفال.

- متوسط عدد الزيارات خلال فترة الحمل : 04 .
- نسبة النساء اللواتي استفدن من الفحص ما بعد الولادة : 97%. وهذا مؤشر ايجابي بالمقارنة مع ما كان عليه الوضع سابقا .
- عدد المرضى المستفيدين من تشخيص داء السكري : 999 .
- عدد المرضى المستفيدين من تشخيص الضغط الدموي : 4139 .
- الصحة العلاجية المتنقلة : ¼ السكان استفادوا من الفحوصات الطبية بالمؤسسات الصحية الاساسية وبالخصوص مركز حي للامريم.
- الفحوصات الشبه الطبية المنجزة بالمركزين من طرف الممرضين بلغت تقريبا فحص لكل شخص بنسبة 0.8 %
- الصحة المدرسية : بلغ عدد التلاميذ المستفيدين من الزيارات الطبية لتشخيص ضعف البصر 1526 .
- مراقبة الامراض الوبائية ضمنها وباء كوفيد 19 هناك التكفل وعلاج الامراض الوبائية التي تم الكشف عنها ومنها التهاب السحايا menangite ، التسمم الغذائي التي عرفت سنة 2020 وضعا كارثيا.

02 **الاكراهات** : فقد سجل المدير الاقليمي ما يلي :

- التأكيد على النقص الملحوظ من حيث الموارد البشرية على مستوى المستشفى والمراكز الصحية.
- قلة استقرار الموارد البشرية على مستوى المدينة فما بالك على مستوى الاقليم .
- حركية كبيرة من حيث انتقالات الموظفين الذين يبحثون عن كل الوسائل للانتقال بعد التكوين الميداني الذين يتلقونه ، والنتيجة خسارة الشخص والتكوين والمؤسسة والمستفيد.
- التفكير في الحفاظ على الموارد البشرية وتهيىء الاجواء الملائمة لاستقرارهم .
- نقص كبير من حيث اعوان الصحة وعدد السائقين فهناك سائق بالمندوبية لجميع الخدمات غير الاسعافية ،

فعلى مستوى المستشفى هناك 04 اعوان صحيين من بينهم عون سيحال على التقاعد متم السنة الجارية والمشكل هو عدم تعويض هؤلاء الاعوان بحيث يتم تعيينهم بالمستشفيات الكبرى لقلة عدد الاسعافيين المكلفين بسياقة سيارة الاسعاف، مما يجعل الامر صعبا جدا ويتم اللجوء للجماعات لسد هذا الخصاص.

- عدم ملاءمة ومواكبة حالة بناية المؤسسات الصحية حسب المتطلبات الحالية فحالة المستشفى صراحة لاتسمح بالقيام بأي نوع من التهيئة لمساحته المحدودة وطاقته الاستيعابية غير الكافية ، مما يفرض إعادة النظر في تركيبة المرافق التابعة له ، فضلا عن هشاشة بنيانه الناجم عن فعل الرطوبة وتواجده بالقرب من الشاطىء ، كما ان المركز الصحي بحي للامريم غير ملائم هو الاخر ، فهو عبارة عن منزل قد يطرح عدة اشكالات لدى ذوي الاحتياجات الخاصة للاستفادة من الفحوصات الطبية.
- خصاص في بعض التجهيزات بالمستشفى زمنها :
- جهاز hematologie
- المعدات الخاصة بالجهاز الهضمي.
- عدم توفر بعض الاجهزة الخاصة بطب العيون .

وفي هذا السياق ابرز السيد المدير الاقليمي انه اعد لائحة تضم التجهيزات التي يفتقر اليها المستشفى,

- طب القطاع الخاص شبه منعدم بالمدينة والذي له دور فعال في قطاع الصحة والتخفيف ومساهمته في التخفيف من الضغط الذي يعرفه القطاع الصحة العمومي فهو مكمل لهذا القطاع .
- غياب مكتب حفظ الصحة بالمدينة هناك تقني الصحة على مستوى المستشفى والمندوبية لكن عملهم يبقى محصورا.

03-التخوفات :

في ظل هاته الاكراهات المتعددة الح السيد المدير الاقليمي على وجوب البحث عن سبل تحسين الوضع والتغلب على المشاكل ، ذاهبا الى انه في حالة غياب معالجة مشكل الموارد البشرية سيؤثر ذلك سلبا على تجويد البرامج الصحية والخدمات الاستشفائية المنتظرة، وخير دليل على ذلك غياب طبيب التخدير منذ اكتوبر 2021 وما صاحبه من توقف للعمليات الجراحية ، فهذا عيب وعار من وجهة نظره ، وان المريض هو من يؤدي فاتورة هاته الوضعية ، ولمسايرة هذه المرحلة فهناك القافلة الطبية المزمع تنظيمها والتي تشمل عدة تخصصات سوف تخفف نسبيا من حدة هاته المعاناة الى حين ايجاد حل في القريب العاجل .كما ان غياب تأهيل المؤسسات الصحية قد يفقدها بريقها في الولوج الصحي الأمن للمواطنين بحيث ان كل إصلاح في هذا الصدد يتم تجاوزه بدعوى انجاز مستشفى جديد .

الفرص المتوفرة :

- الاهتمام والعناية الكبيرين من طرف السيد عامل الاقليم لهذا القطاع لتجويد الخدمات الصحية بالمدينة من خلال الاجتماعات التي يتم عقدها بهذا الشان .
- الارادة الفعلية للسيد رئيس المجلس الجماعي والمنتخبين من اجل النهوض بقطاع الصحة بالاقليم عامة والمدينة خاصة ، وخير دليل على ذلك انعقاد هاته الدورة وادراجها هذا الموضوع الهام الذي بات بؤرق مضجع الجميع ، واوضح المدير الاقليمي في هذا الاتجاه انه يتعين والحالة هاته تظافر الجهود ووضع يد في يد بغية تحقيق الاهداف والرقي بمستوى قطاع الصحة بالمدينة .
- الاشادة بانخراط فعاليات المجتمع المدني لتحسين الخدمات الصحية على المستوى المحلي ، والحس الوطني والانساني الذي ابان عنه النسيج الجمعوي من خلال تواصله مع السلطات الصحية للانخراط في كل برامج التوعية والتحسيس.

- **الاستراتيجية المعتمدة للنهوض بالقطاع الصحي بالمدينة :**

على ضوء هاته الدراسة خلص المدير الاقليمي الى تحديد خمسة محاور رئيسية :

✓ **المحور الاول** : المحافظة على الايجابيات وتوطيدها للحفاظ على المكتسبات والبرامج الصحية.

✓ **المحور الثاني** : حسن تدبير الموارد البشرية المتوفرة والعمل على تدعيمها سيما فئة الاطباء.

✓ **المحور الثالث** : تطويرالیات التوعية الصحية فيما يخص التطعيم باللقاح ضد كوفيد خاصة واننا في فترة الدروة للجائحة ، مبرزا ان مدينة سيدي افني قد عرفت نسبة 93 % بالنسبة للجرعة الاولى والثانية ، قي حين ان الجرعة الثالثة عرفت نسبة 30% ، وهو ما يجعل اخذ الاحتياطات والالتزام بالشروط والاحترازات وتشجيع الجميع لأخذ اللقاح. ، مع العلم ان العملية يتم تعزيزها بالموارد البشرية والوقود لنقل وتوفير اللقاح الا ان والنتيجة من خلال الاحصائيات اليومية تبدو ضعيفة ، وتجعل جرعات اللقاح تضيع وتنتهي صلاحيتها، وتطوير آليات التوعية الصحية فيما يتعلق بالامراض السارية عن طريق الماء والمواد الغذائية ومحاربة داء السعار والامراض المتنقلة جنسيا .

✓ **المحور الرابع** : تحسين جودة الخدمات الصحية من خلال تحسين الاستقبال وظروف الاشتغال وتوفير ادوية الامراض المزمنة بالمراكز الصحية بالمدينة .

✓ **المحور الخامس** : توطيد وتفعيل الشراكات مع جميع المتدخلين من أجل ترميم المرافق الصحية ومن بينها مصلحة تصفية الدم و توسيعه فضلا عن توسيع مصلحة الولادة ، وتأهيل المركز

الصحي بجي للامريم ، ثم النظافة والمحافظة على البيئة ، ومحاربة الامراض السارية عن طريق الماء والمواد الغدائية وكذا محاربة الامراض الناجمة عن بعض الحيوانات ، والامراض المتنقلة جنسيا ، وهذا كله في اطار توطيد وتفعيل الشراكات .

وفي الاخير شكر المدير الاقليمي للصحة السادة الحاضرين على حسن اصغائهم ، والاعتذارعن طول المدة الزمنية التي استغرقها هذا العرض .

الرئيس : وتناول الكلمة رئيس المجلس الجماعي السيد رشيد البطاح الذي شكر المدير الاقليمي للصحة على العرض الذي تفضل بتقديمه حول تشخيص وضعية قطاع الصحة بالمدينة، والذي شمل كافة المعطيات والتوضيحات التي تهم هذا المرفق الهام بالمدينة، وجرد الاكراهات التي تحول دون تحقيق الأهداف المتوخاة، و أردف السيد الرئيس أن وضعية القطاع تستأثر باهتمام أعضاء المجلس بصفتهم ممثلي الساكنة،واكد قي هذا السياق انه كان على المدير الجهوي حضور هاته الجلسة لتعميق النقاش حول هذا الموضوع والبحث عن الحلول الناجعة لكل المشاكل المطروحة ، وتمكين السادة أعضاء المجلس من الإطلاع على جميع الحيتياث والمشاكل الحقيقية المرتبطة بهذا القطاع وفي طليعتها غياب طبيب التخدير طيلة هاته المدة ، الشيء الذي يشغل بال المواطنين ويشعرهم بنوع من التقصير في حقهم وتصنيفهم من الدرجة الثانية حسب تعبيره ، لعدم الاكتراث لهذا المشكل الذي اثر سلبا على صحة المريض بشكل خاص والمواطن بشكل عام، إذ لا يمكن يضيف السيد الرئيس ان يتم نقل طبيب التخدير المعين بمدينة سيدي افني الى مدينة كلميم، وقد سبق لهذا المشكل ان كان موضوع نقاش مع المدير الجهوي للصحة بحضورالسيد والي الجهة، ملحا في هذا المضمار انه لايقبل ابدا السماح بنقل اي طبيب سبق تعيينه بمستشفى سيدي افني الى وجهة اخرى، واعتبر الرئيس موقفه بمثابة رسالة موجهة للمدير الجهوي للصحة عن طريق المدير الاقليمي ، وفي ظل هاته الإكراهات تساءل السيد الرئيس عن مآل المستشفى الاقليمي باعتباره مشروعا ملكيا اطلق منذ سنة 2015 ، ومن المفروض أن يتم تشغيله في بحر السنة الجارية، والذي سيمكن من حل كل المشاكل الراهنة المطروحة على مستوى هذا القطاع، بالرغم ان هذا المشروع قد واجهته صعوبات عديدة تتمثل في العقار وموقع بنائه، إلا أن كل هاته العقبات تجووزت بفضل تدخل السيد عامل الاقليم مشكورا حيث لعب دورا كبيرا من أجل إخراج هذا المشروع الى حيز الوجود الذي كان من المنتظر أن ينجز بالمواد القابلة للتفكيك او ما يسمى prefabrique، وفي ظل هاته المعطيات التمس السيد الرئيس الإسراع بإنشاء هذا المرفق الصحي الهام نظرا لمجموعة من الأسباب والتي يتصدرها مشكل النقص في الموارد البشرية وعدم ملاءمة بناية المستشفى الحالي الذي لم تعد طاقته الاستيعابية كافية لتقديم كافة انواع الخدمات الصحية اللازمة، وفي سياق آخر عبر السيد رئيس المجلس عن أسفه كما جاء على لسان المدير الإقليمي بالنسبة لعدم استقرار الأطباء والأطر التمريضية لدى تعيينهم بمدينة سيدي افني، رغم انها تمتاز بموقع سياحي متميز ، حيث اعتبر ذلك مشكلا كبيرا يتطلب التدخل والتعاون ما بين جميع المتدخلين من أجل تنمية هذا القطاع، والسير به قدما من حسن الى أحسن، وتحقيق الأهداف المرجوة.

وقبل فتح باب المناقشة ذكر السيد الرئيس بمقتضيات المادة 32_من القانون التنظيمي للمجلس، وذلك ردا على نقطة نظام التي تدخل على إثرها السيد عزيزبزايو ، وأوضح السيد الرئيس بأن الإجتماع الثاني للجن الدائمة للمجلس ينعقد بناء على الاستدعاء الأول الذي تمت فيه الاشارة الى التوقيت والمكان ، ويكون صحيحا بمن حضر.

يشار إلى ان الجلسة عرفت مجموعة من الماخلات خلال قيام رئيس المجلس بتسجيل أسماء الأعضاء ضمن لائحة التدخلات، حيث تدخل العضو السيد عمار بهوش بشكل مباشر مطالبا بتطبيق الديموقراطية والشفافية بخصوص تسجيل الاعضاء المتدخلين، واعتبر ذلك نوعا من *الحكرة * في حقه وهو ما لايمكن قبوله بتاتا حسب زعمه، وفي نفس الاتجاه تدخل العضو السيد محمد بهوش معبرا عن غضبه من هذا السلوك ونعته هو الآخر " بالحكرة" التي تجلت حسب رأيه في عدم استدعائه للقاء التواصلي الذي

أشرف عليه السيد عامل الاقليم، إلا أن السيد رئيس المجلس نبه العضو بأن هذا الأمر يعد خارج جدول الأعمال .

ونظرا للاجواء التي ميزت هاته المداخلات طلب السيد الرئيس باحترام النظام اثناء الجلسة ولاداعي لضرب الطاولة ، مما جعل النقاش يشوبه نوع من التوتر والإنفعال من طرف كل من السيدة رقية بوعبيد والسادة محمد المزدوغي وعمار بهوش ومحمد بهوش.

المناقشـــة

عمر بوفيم : وتدخل النائب الاول لرئيس المجلس السيد عمر بوفيم الذي شكر المدير الاقليمي للصحة على عرضه القيم بشأن وضعية قطاع الصحة بالمدينة، موجها سؤالا مباشرا للمدير الاقيمي يتمثل في الحلول المقترحة لاسترجاع خدمات طبية في المستوى لصالح المواطنين والمواطنات ، على غرار السنوات الماضية .

عزيز بزايو : وتدخل نائب رئيسة اللجنة الثقافية السيد عزيز بزايو حيث شاطر رأي السيد رئيس المجلس المتمثل في مآل المستشفى الإقليمي، كما تطرق الى مشكل توقف العمليات الجراحية الخاصة بالعيون منذ سنة 2019 بسبب غياب الطبيب، وفي المقابل اوضح المتدخل أن هذا الأخير كان قد وضع برنامجا للعمل وحدد مجموعة من الحالات المعنية بإجراء العمليات الجراحية، إلا أن غياب الممرضين حال دون تنفيذ هذا البرنامج ،مما جعل الأمور تستفحل بقوة بسبب غياب الطبيب تارة والممرضين تارة اخرى، وحسب رايه فإن المسؤولية تتحملها المديرية الافقليمية للصحة في تدبير الشؤون الإدارية للعاملين بالمستشفى، كما تحدث عن ظاهرة المختلين عقليا مؤكدا انها لم تتم الاشارة اليها بعرض المدير الاقليمي ، متسائلا عن الجهة المختصة المسؤولة عن مثل هاته الحالات لما تشكله من خطورة على أمن واستقرار المواطن ،واستدل بالحالة التي وقعت بمدينة تيزنيت وطالب في هذا السياق التدخل والتنسيق للحد من هاته الظاهرة المسجلة بالمدينة حفاظا على طابعها السياحي المتميز.

احمد بوفايم : وتناول الكلمة النائب الثاني لرئيس المجلس السيد احمد بوفايم موجها شكره للسيد المدير الاقليمي للصحة على ما تضمنه العرض حول القطاع الصحي من معطيات وتوضيحات لامست جميع المشاكل المطروحة والإكراهات المسجلة في هذا المجال واقتراح الحلول التي من شأنها ان تساهم في إعادة خدمات هذا المرفق الى سابق عهدها، وفي ذات الوقت اثنى المتدخل على المجهودات التي يبذلها المدير الإقليمي للصحة بالرغم من المدة القصيرة التي قضاها غداة تعيينه بمدينة سيدي افني بتاريخ 2022/01/01، وهو ما يبدو جليا من خلال مساعدته ودعمه لاحدى الحالات الخاصة بالولادة حيث لم يذخر جهدا للقيام بالواجب الذي يمليه الضمير المهني قبل كل شيء ، مستدركا في هذا الصدد ان جناح الولادة كان من أرقى الاجنحة على مستوى الجنوب اعتبارا للخدمات التي يقدمعا في هذا المجال، ومن جهة أخرى أثار النائب الثاني لرئيس المجلس مجموعة من المشاكل التي يعاني منها المستشفى وتداعياتها على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين منها ما يتعلق بالاستفادة من خدمات جهاز السكانير الذي يعد من الاجهزة ذات الأهمية الكبرى والدور الفعال الذي يلعبه من حيث التشخيص، فضلا عن غياب الطبيب المختص في التخدير والذي أثر سلبا على القيام بالعمليات الجراحية والمتوقفة منذ شهر اكتوبر من السنة المنصرمة بالمستشفى ، وفي المقابل اشاد بمستوى النظافة التي يتميز بها هذا الاخير، وخلص المتحدث الى وضع السؤال التالي : ماهو المعمول والحالة هاته؟ فقد بات من الضروري التنسيق والتعاون مع السيد المدير الاقليمي للصحة في النهوض بهذا القطاع ، فإن المسؤولية ملقاة على عاتق الجميع من منتخبين وسلطات محلية واقليمية وبرلمانيين الذين منهم من يشغل منصب وزير في الحكزمة ، الشيء الذي يحتم على الجميع التدخل من أجل تصحيح هذا الوضع والرقي بمستوى الخدمات الطبية .

وفي متم تدخله نوه بالمندوب الاقليمي السابق السيد عبد السلام الذهبي ،وكذا الطبيب وديع الازرق على ما اسدياه من خدمات جليلة في سبيل تحسين قطاع الصحة بالمدينة، واستشهد المتدخل بعدد العمليات التي اجراها الطبيب سالف الذكر التي تجاوزت 1224 عملية جراحية.

محند لاشكر : وتميزت كلمة عضو المجلس السيد محند لاشكر بالترحيب بالمدير الاقليمي متمنيا له كامل التوفيق في مساره المهني ، مبرزا ان قطاع الصحة يعد بمثابة قنبلة موقوتة نظرا لمكانة هذا القطاع وارتباطه الوطيد بهموم المواطنين ، معلنا انه سوف لن يتحدث عن تفاصيل هاته النقطة والمشاكل المطروحة على مستوى هذاالقطاع الذي تدخل بشأنه السادة الاعضاء بشكل مستفيض، وركز على استحضار الحس الانساني سواء تعلق الامر بقطاع الصحة او بقطاع التعليم والمواطنة الصادقة بالدرجة الاولى، حيث أبدى استغرابه لما يقع بقطاع الصحة إذ لا يعقل أن تجد طبيبين مختصين في مجال واحد يعمل كل واحد منهما 15 يوما ويتغيب خلال الخمسة عشرة يوم الموالية، ناهيك عن حالات الانتقال الذي يشهده المستشفى من طرف بعض الأطباء، حيث أن المسؤول عن هذا الوضع هو المدير الجهوي للصحة، فكيف لطبيب لا يريد العمل بالمدينة وهو يتقاضى مرتبا لايستهان به، في حين أنالاستاذ بقطاع التعليم تجده يعمل بالمداشر والجبال بتفان ونكران الذات بغض النظر عن الظروف الصعبة احيانا، فماذا يقع في وزارة الصحة ياترى يتساءل المتحدث .

عمار بهوش : وتدخل عضو المجلس السيد عمار بهوش مساندا تقرير اللجنة الذي اعدته حول وضعية القطاع الصحي بالمدينة والذي لامس جميع الجوانب، وتطرق لكافة الملاحظات المسجلة بصدد الوضعية الراهنة لهذا المرفق، ملتمسا موافاة المدير الاقليمي بنسخة منه لما يتضمنه من معطيات كافية وشاملة حول هذا الموضوع .

بوبكر اشو : وتطرق للحديث كاتب المجلس السيد بوبكر اشو ذاهبا الى أن القطاع الصحي على الصعيد الوطني يشهد اختلالات ومشاكل عديدة ، ولايمكن ان تكون مدينة سيدي افني استثناء ، مستدركا ان الخدمات الصحية بمستشفى سيدي افني قد عرفت تحسنا ملحوظا خلال السنوات القليلة الماضية ، والغاية المراد الوصول اليها هي استعادة هذا البريق الذي بوذلت بشانه مجهودات حثيثة مكنت من الارتقاء بمستوى هذا القطاع.،حيث اشاد.بما تم تقديمه على المستوى الاداري من قبل الفقيد المرحوم علي شحور ولخدماته الجليلة التي اسداها هو الاخر قيد حياته كموظف بمستشفى المدينة، وذلك على غرار الخدمات الطبية التي قدمها كلا من المندوب والطبيب السابقين الذين ذكرهما النائب الثاني لرئيس المجلس، وفي سياق آخر طالب السيد كاتب المجلس من المدير الاقليمي للصحة أخد مجموعة من النقط بعين الاعتبار وفي صدارتها ان عموم المجلس على استعداد تام من أجل التعاون والتنسيق مع السلطات الصحية بغية تحسين الخدمات الطبية وتجويدها، بالاضافة الى إثارته لمسألة انتقال الموارد البشرية حيث أبدى المتدخل رفضه بشكل قطعي تكرار مثل هاته الممارسات ، وذلك باعتبارها انتقالات مزاجية لاتصب في مصلحة المواطن، واوضح المتحدث في هذا السياق ان المسؤولية هي ملقاة على عاتق المديرية الاقليمية التي من المفروض أن تتخذ الإجراءات اللازمة الخاصة بتعويض كل طبيب جرى انتقاله لسبب من الأسباب، كما تمت الاشارة في تدخل السيد كاتب المجلس الى مشكل حراس الامن الذين سجل بصددهم العديد من الشكايات ضد هذه الفئة من العاملين بالمستشفى ، وما هو دورهم الحقيقي بالمؤسسة والمهام التي يقومون بها، وهوما جعل المواطنين يتعرضون لشتى انواع العراقيل التي أضحت تحرمهم من حقهم في الولوج الى المستشفى قصد العلاج في ظروف عادية وسلسة ودون وساطات.

رقية بوعبيد : وفي معرض حديثها أشادت النائبة الخامسة لرئيس المجلس بالعرض الذي قدمه المدير الاقليمي والذي تم من خلاله تشخيص وضعية القطاع الصحي بالمدينة وما تضمنه من ايجابيات وسلبيات، والتمست الاسراع في إنجاز المستشفى الاقليمي الذي اعطيت انطلاقته منذ عدة سنوات، كما اوردت السيدة النائبة مجموعة من المشاكل المطروحة بخصوص هذا القطاع، بدءا بمسألة تعيينات الاطباء والتي تشوبها نوعا من العشوائية وعدم الاستقرار، كما التمست تحسين خدمات غرفة الانعاش التي اصبحت

شبه منعدمة بالمستشفى حسب رايها، وبالنسبة للخصاص الحاصل من حيث الاطباء طالبت بتعيين طبيب بالمركز الصحي بحي بولعلام وكذا انشاء بنك للدم، دون اغفالها لذكر المشاكل المطروحة على مستوى مصلحة التحاليل المخبرية، و أنهت نائبة رئيس المجلس مداخلتها بأن المجلس الجماعي سيبقى رهن إشارة المديرية الاقليمية للصحة من أجل النهوض بهذا القطاع الذي يستلزم التدخل العاجل من طرف برلمانيي المنطقة ومنهم من يتولى حقيبة وزارية في الحكومة.

مولاي عبد الله الوحداني: وتساءل عضو المجلس السيد مولاي عبد الله الوحداني عن الاسباب في تأخير إجراء عمليات جراحة العيون .

محمد المزدوغي : وتدخل النائب الثالث لرئيس المجلس السيد محمد المزدوغي حيث رحب في كلامه بالمدير الاقليمي للصحة، ثم تساءل عن المعايير المعتمدة بخصوص تسمية المستشفى بالمستشفى الاقليمي لسيدي افني، ومدى توفر هاته المعايير والمواصفات الخاصة بتسميته بالمستشفى الاقليمي بعد أن كان قبل سنة 2010 يطلق عليه مستشفى سيدي افني ، علما يضيف المتدخل أن هاته الحقبة عرف خلالها المستشفى تقدما ملموسا اعتبارا لعدد العمليات الجراحية التي اجريت على مختلف تخصصاتها، وهو العكس الذي يقع الآن بحيث تقلصت عدد العمليات الجراحية وكذا عدد قاعات الولادة ، زد على ذلك غياب طبيب التخدير، وهو ما اعتبره السيد نائب رئيس المجلس مشكلا كبيرا لا تعود فيه المسؤولية الى المدير الاقليمي المعين بداية السنة الجارية، وانما تعود فيه المسؤولية المباشرة الى المجلس الجماعي الذي تم انتخابه من طرف الساكنة ووضعت ثقتها في المنتخبين قصد الدفاع عن حقوقهم ومطالبهم ، والعمل من أجل النهوض بالقطاع الصحي بالمدينة ، اذ لايمكن القول بأن المستشفى يعد مؤسسة نظيفة ولايتوفر على طبيب مختص في الانعاش للتكفل بالحالات التي تكتسي طابعا استعجاليا، وبالنسبة لقلة السائقين التمس السيد النائب من رئيس المجلس التنسيق مع المدير الاقليمي للصحة من أجل تدعيم هاته الاخيرة من حيث هذا الخصاص ، وذلك بتوفير سائق ضمن العمال المياومين، كما كان الحال عليه سابقا وتكليفه بالقيام بهاته المهمة، كما تساءل المتحدث عن سبب تأخير مواعيدالمواطنين المتعلقة بطب العيون والعظام والتوليد ، بالرغم ان هناك العدد الكافي من الأطباء المختصين في هاته المجالات، وقبل انهاء مداخلته طالب السيد نائب رئيس المجلس برفع توصيات حول هذا الموضوع والدفاع بقوة من اجل تحسين الوضع الصحي بالمدينة مقترحا في هذاالصدد دعوة السيد وزير الصحة للقيام بزيارة ميدانية للمستشفى، واردف في هذا المضمار انه لامناص من تحفيز الاطباء والعمل على تمكينهم من الاشتغال في ظروف جيدة لضمان استقرارهم بالمدينة ، ومنحهم جميع الفرص التي من شأنها تفادي الانتقالات التي لاتخدم مصلحة المستشفى والمواطن سواء بسواء، وان تكون التدخلات في إطار مخطط شامل وهادف يتوخى منه رفع مستوى قطاع الصحة من حسن الى أحسن.

كلثومة ابو المصالح : وفي خضم حديثها تساءلت السيدة كلثومة ابو المصالح عضو المجلس عن امكانية الزيادة في عدد الأشخاص الراغبين في إجراء التحاليل، مبرزة ان العدد المحدد في 20 شخص غير كاف، وهذا يطرح عدة مشاكل للمواطنين الوافدين من المناطق البعيدة التابعة للاقليم الذين يصطدمون بحصراللائحة في العدد المذكور مقترحة وضع حل لذلك.

ادريس اشنيض : وتطرق للحديث نائب رئيس لجنة المالية السيد ادريس اشنيض الذي ذكر في البداية بأنه سبق ان تمت مناقشة هاته النقطة خلال انتداب المجلس السابق انطلاقا من تشخيص وضعية قطاع الصحة تبعا للعرض الذي قدمه المدير الاقليمي السابق، إلا أنه منذ ذاك التاريخ الى اليوم ظهرت عدة مستجدات تتمثل في الحالة الوبائية التي شهدها العالم ، وهو ما أثر سلبا على القطاع الصحي بشكل عام، وفي هذا السياق اقترح المتدخل وضع حلول لجميع الإكراهات التي تم تسجيلها حول هذا القطاع ، ومن هذا المنطلق تساءل نائب رئيس لجنة المالية عن توفر الوقود بالمستشفى ، وبالنسبة للطبيبين المختصين في الانعاش ، فقد اعرب عن استغرابه من مغادرة الاول لمنصبه ونقل الثاني الى مدينة كليم ، مستفسرا عن المساطر القانونية المعتمدة في مثل هاته الحالات بقطاع الصحة، إذ لايعقل ان يكون المستشفى بدون طبيب للانعاش مقابل عدد العمليات الجراحية المزمع اجراءها في هاته الظروف، ذاهبا إلى أن هذا الواقع يحز في

النفس ولايشرف المجلس والسلطة المحلية ، فضلا عن الآثار السلبية لهاته الوضعية على مستوى المستعجلات والولادة، وأن الجميع يتحمل مسؤوليته في هذا الإطار، وفي ذات الوقت أثار المتدخل مشكل بناء المستشفى الاقليمي متسائلا عن مآل انجازه علما أن الدراسة المرتبطة بالمشروع قد أنجزت وكذا توفير العقار الذي سيحتضن هذا المرفق الصحي الهام على غرار المستشفى الجهوي بكلميم الذي هو في طور الإنجاز، مما يتطلب فتح نقاش خاص حول هذا الموضوع، ثم انتقل المتدخل الى نقطة اخرى مبرزا انه سبق ان تطرق اليها وطرح فيها سؤالا للمدير الإقليمي السابق ولم يتلق بشانها جوابا كافيا ، الا وهي كيفية تدبير النفايات الطبية والجهة المسندة اليها هاته المهمة، كما تم التطرق لموضوع حراس الأمن العاملين بالمستشفى الذي يعد مشكلا كبيرا يتطلب التدخل العاجل بحيث من غير المقبول بتاتا التصرفات الصادرة من طرف هؤلاء الحراس تجاه المواطنين المتسمة بالزبونية والمحسوبية، مطالبا من السيد المدير الاقليمي وضع حد لهاته الممارسات والمزايدات التي يعتبر المستشفى في غنى عنها ، بحكم أن هذا المرفق هو لجميع المواطنين والمواطنات، واقترح السيد ادريس اشنيض البحث عن شراكات ما بين الجماعات التابعة للاقليم والمديرية الاقليمية للصحة بتنسيق السلطة المحلية من أجل تقديم الدعم وتوفير المستلزمات الممكنة للتخفيف من العبء والخصاص الحاصلين في هذا الاتجاه.

المدير الاقليمي للصحة : وأعطيت الكلمة للمدير الاقليمي للصحة وذلك في إطار جوابه على تساؤلات واستفسارات السادة اعضاء المجلس، معلنا في البداية انه مستعد للعمل بكل جدية وحزم مؤكدا انه لا يرضيه ان يعين كمسؤول على هذا القطاع بالمدينة ، ويبقى مكتوف الايدي دون ان يحرك ساكنا، فهذا خير له لن ينصرف ويذهب الى حاله سبيله ، وانه يتحمل المسؤولية أمام السيد باشا المدينة ، وأردف بان تعيينه بمدينة سيدي افني كان من اقتراح الوزارة الوصية والذي قبله بكل تلقائية ، آملا في العمل بعيدا عن اسرته القاطنة بمدينة اكادير، مؤكدا انه جاء ليعمل ويشتغل ، وان التاريخ يشهد على عمله وانه على وعي تام بهموم المجلس تجاه الوضع الصحي وهو مستعد للمشاركة جنبا الى جنب لحل المشاكل المرتبطة بهذا القطاع ،.وفي إطار الرد على تساؤلات السادة اعضاء المجلس اوضح ان تشخيص الوضعية الراهنة لقطاع الصحة بذلت بشأنها مجهودات جبارة وتم على إثرها الوقوف بدقة على جل العوائق التي تعتري المجال الصحي على المستوى المحلي والاقليمي ، وتمت زيارة جميع الدواوير التابعة لنفوذ الجماعات الترابية من أجل استخراج هذا العرض الشامل والمتضمن لكافة المعطيات ذات الصلة ، اما بالنسبة ما يتعلق بطبيب الانعاش فهوغائب منذ شهراكتوبر 2021 ، في حين ان تاريخ الشروع في العمل كمشرف على هذا القطاع هو 2022/01/01، متسائلا بدوره في هذا الصدد عن اسباب سماح المسؤولين من قبله للمعني مغادرة منصبه، وماهي الاجراءات الادارية المتخدة في هطا المضمار، وفي المقابل فقد تمت مراسلة المدير الجهوي للصحة الذي قام بدوره بمكاتبة الوزارة الوصية بهذا الخصوص، مبرزا أن هذه الحالة ليست قانونية بحيث أن العمل بادارة المستشفى يسير بشكل قانوني وفي إطار الحكامة الجيدة، واثر ذلك طلب السيد المدير الاقليمي للصحة من السادة الأعضاء المعذرة عن الطريقة التي يتحدث بها.

وعن الحلول لاسترجاع الخدمات الطبية أبرز السيد المدير الإقليمي أنها تسير شيئا فشيئا إنطلاقا من وضع برنامج زيارات للمراكز الصحية ، حيث سجل في هذا المضمار انخفاض المؤشرات الصحية وهو ما أثر بشكل سلبي على تدني مستوى الخدمات الصحية التي من المفروض ان يستفيذ منها المواطن على الوجه المطلوب، إلا أن المتحدث أوضح أن هذا البرنامج تم توقيفه مؤقتا لظروف جائحة covid، وسيتم استئناف الزيارات الاسبوع المقبل من أجل الوقوف على جميع الاختلالات والاسباب التي أدت الى تسجيل الانخفاض في المؤشرات الصحية، وأن هاته العملية تندرج في إطار التوجهات والاستراتيجيات المعمول بها في هذا الميدان ، وبناء على ما تمت مراكمته من تجارب في العمل ، الشيء الذي سيساهم في كيفية تدبير هاته الوضعية، وفيما يتعلق بتساؤل أحد الاعضاء عن الغياب المسجل تارة من طرف طبيب التخدير وتارة من طرف الممرضين ، لفت السيد المدير الاقليمي الى أن هذا المشكل كان موضوع حوار أجري مع الطرفين كل واحد على حدة، بحيث صرح طبيب التخدير أنه قد وضع برنامجا لإجراء 100 عملية جراحية

، في حين كان جواب الممرضين بالرفض، وانطلاقا من هاته المعطيات سجل المدير الاقليمي ان طبيب الانعاش يريد أن يشتغل لمدة يومين ويتفرغ للاشتغال باحدى العيادات لفترة تمتد على ستة اشهر من الزمن، وهذا عمل غير لائق وتعسفي يراد منه قهر ارادة الممرضين ، وتحميلهم ما لاطاقة لهم من أجل تحقيق رغباته الشخصية، وأن هؤلاء الممرضين على حق ، فتصدوا لهذا التصرف الانتقامي ، وقد تمت مطالبته بتسطير برنامج عقلاني ومسؤول يأخذ بعين الإعتبار العواقب الوخيمة لهذا الكم الهائل من العمليات ، وما لذلك من مضاعفات تعفنية خطيرة جدا دون احتساب المدة الزمنية لكل عملية جراحية ونتائجها السلبية على صحة المرضى، ومن حيث ما يتعلق بمسألة المختلين عقليا اوضح السيد المدير الاقليمي أنه مشكل مطروح على الصعيد الوطني وان المستشفى يتوفر على طبيب نفسي ، وفي المقابل هناك برامج صحية تعنى بالصحة العقلية، فكل ما يتعلق بمرض SCHIZOPHRENIE(انفصام الشخصية) ومرض الاكتئاب (DEPRESSION) يتم تصنيفها في إطار الصحة العقلية حيث تقوم المديرية بارسال تقريربشأن هاته الحالات الى المصالح المركزية بوزارة الصحة قصد التتبع ، وان العدد المسجل في هذا المضمار هو 607 مريض تحت المراقبة والتتبع، وأن العدد المتبقى بالمستشفى والذين هم في حالة هيجان (AGITATION) واصبحت وضعيتهم غير مستقرة ، فإنها تطرح إشكالات عديدة يصعب معه تتبعها ،وليس من السهل خلق مصلحة خاصة بهذا النوع من الامراض العقلية، فإن ذلك يتطلب معايير ومواصفات معينة ، وقد تم في هذا الاتجاه اقتراح خلق هاته المصلحة وإخبار السيد عامل الاقليم بصدد تهيئتها على مستوى المستشفى تكون معزولة عن باقي المرافق التابعة للمستشفى تفاديا لكل من شأنه أن يحدث خللا او ارتباكا في تدبير هاته المصلحة، إلا أن هذا رهين بالمصادقة من طرف الوزارة الوصية على القطاع، كما ثم في نفس السياق مكاتبة الوزارة من أجل إحداث مصلحة للامراض العقلية تتكون من سريرين سيتم بناؤها خارج المستشفى بغية احتواء هاته الظاهرة بشكل نسبي، إلا أن المدير الإقليمي استطرد قائلا : هل المسألة ستحتاج الى سريرين فقط، مضيفا أنه بمجرد إحداث هذا المرفق ستتكاثر عدد هاته الحالات، وان كل شخص مريض من هذا الصنف سيحال مباشرة الى المستشفى ، الشيء الذي سيتسبب في وقوع مشاكل يصعب التغلب عليها، واستشهد المدير الاقليمي بالحالة التي وقعت ببلدية الاخصاص حيث أن إمرأة اقدمت على تخريب وكالة للبريد وتعنيفها للمواطنين ، وتم التدخل لنقل هاته السيدة إلى مدينة انزكان مع أن الامر كان صعبا لقبولها، نظرا للطاقة الاستعابية المحدودة في 75 شخص، وبالنسبة لاستحضار الحس الانساني أوضح المدير الاقليمي انه سبق ان أشار الى ذلك في مقدمة عرضه بحيث لايعقل أن تجد مريضا تم تسجيله منذ شهر اكتوبر 2021 وهو مازال ينتظر أن تجرى له عملية جراحية، وفيما هو مرتبط بالانتقال أكد السيد المدير الاقليمي انه لن يسمح أبدا لأي عامل بالمستشفى ان ينتقل دون تعويضه ، وأن هذا الإجراء قد تم الإعلان عنه منذ البداية وكانت هناك حالات تم رفضها البتة، وهناك حالات تم قبولها للحسم في تعويض اصحابها ، والعكس صحيح فأولئك الذين لم يتم البث في تعويضهم فإنهم سيمارسون عمليهم الى حين تعيين من سيخلفونهم ، وبالنسبة لحراس الأمن افاد السيد المدير انه يقوم بزيارات بين الفينة والاخرى وبشكل يومي وكلما تم الوقوف على خلل معين يتم معالجته في حينه، فبفضل الصبر والتريث ستكون الامور على أحسن ما يرام، وبخصوص التسريع بانجاز المستشفى الاقليمي فقد وجهت بهذا الشأن مراسلة الى المصالح المركزية بالوزارة لمعرفة مآل هذا المشروع، حيث علم فيما قبل ان هناك اربعة مستشفيات اسندت مهمة انجازها لوكالة فرنسية وذلك بواسطة المواد القابلة للتفكيك، إلا أن الأمر لم يعد واردا، وهذا لايمنع من تتبع هذا الملف ومواكبته من أجل إخراجه إلى حيز الوجود، وفي سياق التوضيحات المرتبطة بهاته النقطة تمت الإشارة إلى أن هناك خصاص من حيث قسم الانعاش لما له من دور مهم سيما بالمحور الذي تتواجد به مصلحة الولادة، كما أن هناك خصاص ايضا بالنسبة لبنك الدم وان المشكل المطروح في هذا المضمار يتجلى في النقص الحاصل من حيث التبرعات الذي يبقى واقعا معاشا على مستوى جميع انحاء المملكة ، ولتدارك هذا النقص يستحسن تنظيم حملات تحسيسية ونشر اعلانات التوعية من أجل انخراط المواطنين في هذا العمل الانساني لتسير الامور في الاتجاه الصحيح، وتحقيق الاهداف المرجوة .

وارتباطا بالترافع بشأن تحسين الوضع الصحي بالمدينة فإن ذلك يعود لجميع المتدخلين كل حسب طاقته ومعارفه من حيث طرق جميع الابواب التي من شأنها أن تساهم في ايجاد حلول ناجعة وتحقيق هذا المبتغى، وعن تأخير جراحة العيون ، فإن المسألة متوقفة بسبب غياب طبيب الإنعاش، وبخصوص تحديد العدد اليومي للتحليلات الطبية فإن هذا الأمر لا اساس له من الصحة ولا يمت بأية صلة بما هو معمول به في هذا المجال، وأن الامر لايعدو كونه ان المكلفين بإجراء التحليلات المخبرية الذين يبلغ عددهم اربعة افراد إثنان منهم وضعوا رهن الاشارة بمدينة اكاديربسبب ظروف الجائحة، وقد تم استدعاؤهما لمباشرة عملهما وستسيرعملية اجراء التحليلات بشكل صحيح ودون تحديد عدد المستفيدين، وصلة بالتحليلات المخبرية ، أشار المدير الاقليمي الى الأعطاب التي تحدث بشأن الجهاز الخاص بأمراض الدم والمسمى، HEMATOLOGIEستكون له نتائج غير مرضية في حالة عدم استبداله بجهاز آخر جديد، اما فيما يتعلق بتدبير النفايات الطبية فإن هاته العملية تتم عن طريق التعاقد من الباطن او ما يسمى ب sous-traitance تطبيقا للقانون 28.00 المنظم لهذا النوع من العمليات والتي تسند الى شركة مختصة في هذا المجال في إطار الاعتمادات المرصودة لها وفق دفتر تحملات معد لهذا الغرض، وفيما يرجع الى التسمية الحالية للمستشفى فإنها تخضع للقانون رقم 34.09 والذي يحدد تسمية المستشفى المحلي اوالاقليمي اوالجهوي ، وان مستشفى المدينة سمي حاليا بالمستشفى الاقليمي لتوفره على عدة تخصصات ما عدا تخصص واحد وهو جراحة المسالك البولية (hurologie).

الرئيس : وتناول الكلمة السيد رئيس المجلس الذي شكر المدير الاقليمي على سعة صدره والاجابة على كل التساؤلات المطروحة من طرف أعضاء المجلس، مذكرا أنه تم رصد مبلغا يقدرب: 50.000.00 درهم لاقتناء الآليات والمعدات التي تم تخصيصها لفائدة المستشفى، ثم بعد ذلك نوه السيد الرئيس بالمجهودات التي يبذلها المدير الاقليمي للصحة وتفانيه في العمل وغيرته على أن يتبوأ هذا القطاع المكانة اللائقة به، كما أعرب عن اعتذاره باسم أعضاء المجلس لتساؤلاتهم عن وضعية القطاع الصحي بالمدينة الذي لايتحمل فيه المدير الاقليمي ادنى مسؤولية، وأن المجلس بكافة اعضائه يده ممدودة للمساعدة وتظافر الجهود من أجل النهوض بهذا القطاع الحيوي الهام.

عزيز بزايو : وفي إطار التعقيب تساءل نائب رئيس اللجنة الثقافية والاجتماعية عن العلاقة ما بين الجماعة والمديرية الاقليمية للصحة بالاضافة الى السلطة المحلية في تدبير وضعية المختلين عقليا، فعادة يطرح بهذا الصدد مشكل يتمثل في الجهة المكلفة بنقل الشخص المصاب ، حيث ان المديرية الاقليمية للصحة تفيد بان الجماعة أخذت على عاتقها هاته المهمة والتزمت بتوفير وسيلة النقل المخصصة لهذا الغرض، والتمس المتدخل من رئيس المجلس التعاون والتنسيق مع قطاع الصحة في تدبير هاته الوضعية في الظروف الراهنة.

السيد الباشا : وتدخل باشا المدينة بالنيابة السيد سيداتي الزين الذي اوضح انه لايجب الخلط ما بين المريض النفسي بشكل عادي يخضع للمراقبة الطبية ، وبين ذاك الذي حالته شاذة وبلغت درجة معينة من العنف والعدوانية، بحيث ان الصنف الاول تتكفل به عائلته وليس المجازفة به ونقله الى مستشفى الامراض العقلية، في حين ان الصنف الثاني يعد من الحالات التي يتم نقلها الى مستشفى الامراض العقلية لبلوغه مراحل معينة من المرض الناتج عنه الاعتداء اللفظي والجسدي بالشارع العام.

وبعد نقاش مستفيض حول هاته النقطة تمت احالتها على التصويت

مقرر عدد: 01 بتاريخ: 03 فبراير 2022

دراسة وضعية القطاع الصحي بالمدينة .

إن مجلس جماعة سيدي افني المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2022 خلال الجلسة الاولى المنعقدة يوم الخميس 03 فبراير 2022 .

- طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات .
- بعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ب: دراسة وضعية القطاع الصحي بالمدينة .
- وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني
- وحيث ان عملية التصويت أسفرت على ما يلي:
  - ✓ عدد الأعضاء الحاضرين : 26 عضوا.
  - ✓ عدد الأصوات المعبر عنها : 26عضوا.
  - ✓ عدد الأعضاء الموافقين : 26 عضوا.

وهم السادة: رشيد البطاح – عمر بوفيم – احمد بوفايم – محمد المزدوغي – رشيد زكى – رقية بوعبيد – احسان كاكا – بوبكر اشو – مينة همام – ادريس اشنيض – الزهرة العود – عزيز بزايو – مولاي عبد الوحداني – الحسن لكواس – علي بابرياش – علي الرايس – ابراهيم البطاح – محمد بابرياش – مبارك اجبابدي – كلثومة ابو المصالح – محند لاشكر – محمد ازركي – اشواق الوادي – محمد بهوش – عمار بهوش – فتيجة بنران .

- عدد الأعضاء الرافضين : 00
- عدد الممتنعين عن التصويت : 00

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي باجماع اعضائه الحاضرين على رفع ملتمس الى وزارة الصحة والحماية الاجتماعية من اجل دعم المستشفى الاقليمي لسيدي افني بالموارد البشرية في حميع التخصصات ، والاسراع في انجاز المستشفى الاقليمي في أقرب الآجال .

رئيس المجلس

رشيد البطاح

كاتب المجلس

بوبكر اشو

النقطـــة الثانية

دراسة وضعية الميناء

العـــــرض

الرئيس : تناول الكلمة بهذا الصدد رئيس المجلس السيد رشيد البطاح حيث رحب بكل من رئيس قسم ميناء سيدي افني السيد جمال بنعلي والمندوب الجهوي للمكتب الوطني للصيد السيد خالد اصطيفي ومندوب الصيد البحري السيد ايت علا المصطفى، و شكرهم على تلبية دعوة حضور اشغال هاته الدورة التي تتضمن النقطة المتعلقة بدراسة وضعية الميناء، وفي هذا السياق ذكر السيد رئيس المجلس السادة ممثلي قطاع الميناء انه عقد لقاء اولي حول هذا الموضوع بداية انتداب المجلس الحالي تم فيه التطرق الى الاكراهات والحلول ذات الصلة بهذه النقطة، وتأسيسا على ذلك أدرجت بجدول اعمال هاته الدورة لتنوير السادة اعضاء المجلس بكل ما مرتبط بهذا الصدد .

محمد بابرياش : وفي إطار نقطة نظام تدخل عضو المجلس السيد محمد بابرياش مطالبا بتنظيم التدخلات وعلى كل عضو ان يسجل تدخله تفاديا لتكرار الاراء خلال المناقشة.

مندوب الصيد البحري: وأعطيت الكلمة لمندوب الصيد البحري السيد ايت علا المصطفى مذكرا بما جاء في تدخل السيد رئيس المجلس حول الاجتماع الذي تم عقده بداية انتداب المجلس الحالي ، حيث عرف هذا الاجتماع دراسة مجموعة من القضايا المتعلقة بالصيد البحري ، وتم إطلاع السادة اعضاء المجلس على كل المعطيات والاحصائيات المرتبطة بهذا القطاع والذي يعرف هو الاخر عدة مشاكل واكراهات تعمل المندوبية بشكل يومي على وضع الحلول لكل مشكل على حدة، وابرز المندوب انه خلال السنوات المنصرمة تم تحقيق حصيلة ايجابية وذلك على مستوى الكميات التي تم إفراغها بالميناء ،حيث كان لها وقعا ايجابيا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة للبحارة وكذا ساكنة المدينة، وعرفت الاحصائيات المرتبطة بالسنوات الماضية ولاول مرة ارتفاعا ملحوظا يرجع فيها الفضل الى المجهودات التي يبذلها جميع المتدخلين في القطاع من سلطات محلية ومهنيين، والسلطات المينائية وغيرها، وان الاثار الايجابية على الممهنيين تتمثل في الخدمات المقدمة المتمثلة في التكوينات التي يتم تنظيمها لفائدة البحارة سيما من حيث ما يتعلق بالانقاد البحري، لكن يبقى الاستثمار ضعيفا، الشيء الذي يستلزم تشجيع المستثمرين من أجل القيام بمعالجة الكميات المفرغة حصريا بالميناء بغية تحقيق قيمة مضافة بالنسبة لقطاع الصيد، وأبرز المندوب ان عرضه ليس كالعرض الذي تم بسطه خلال الاجتماع السابق وإعادة الاحصائيات والارقام من جديد، بل يستحسن الإنصات الى تساؤلات السادة الأعضاء وارائهم من حيث المشاكل المطروحة والاكراهات لمحاولة ايجاد الحلول الناجعة لها، واضاف في هذا المضمار انه يتم تقديم الخدمات الصحية لفائدة البحارة في إطار الوحدة الصحية المتواجدة بالميناء، تم هناك ايضا حصة الاخطبوط التي عرفت تزايدا ملحوظا وكذا بالنسبة لسمك القرش اعتبارا لزيادة حصيص هذا النوع من الأسماك والسماح بصيده، وذلك لتمكين بحارة الصيد

التقليدي من الاشتغال في ظروف مريحة، ثم تطرق المندوب الى التنسيق الذي يتم مع مصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بشأن تحسين جودة الخدمات المقدمة لفائدة البحارة من حيث التعويضات العائلية والمرض ، فهذا التنسيق يتم بشكل عام مع جميع المتدخلين وعلى رأسها السلطة المحلية مشكورة على المجهود الجبار الذي تبذله في هذا الإتجاه فضلا عن تواجدها بشكل مستمر بالميناء في إطار التتبع والمواكبة، واسترسل المتدخل في كلامه مبينا أن مجهودات المندوبية تبقى رهينة بالنقص الحاصل في الموارد البشرية للاضطلاع بالمهام المنوطة بها على أحسن وجه من أجل تطوير هذا القطاع المنتج بالدرجة الاولى بالمدينة.

المندوب الجهوي للمكتب الوطني للصيد : تم تناول الكلمة المندوب الجهوي للمكتب الوطني للصيد السيد خالد اصطيفى مبرزا أن العروض التي يتم اعدادها من لدن المكتب الوطني للصيد تكون عادة عبارة عن ارقام وبيانات، وذكر في السياق ذاته ان جميع الاحصائيات والارقام المتعلقة بالمكتب الوطني للصيد قد تم عرضها خلال الاجتماع السابق المنعقد على صعيد الجماعة، وفي هذا الإطار اعطى السيد المندوب الجهوي بعض الاحصائيات والمعطيات التي تهم القطاع على الصعيد الوطني خلال العشر سنوات الاخيرة كالتالي :

- حجم التسويق : 1.340.000 طن .
- القيمة المالية : 9.8 مليار درهم.
- المعامل : 2% بالنسبة للقيمة .
- المعامل : 7% بالنسبة للحجم .
- محتوى المنتوج المعد للتسويق : 90% من السمك السطحي
- البـــــــــــــاقي : 10% من الاسماك الاخرى .
- الرخويـــــــــــــات : 50 % من ناحية القيمة.

➢ على مستوى مدينة سيدي افني خلال العشر سنوات الاخيرة .

12 الف طن بقيمة : 80 مليون درهم.

استفادة الجماعة لايتجاوز : 1.7 مليون درهم.

بالنسبة لسنة 2022 تم تحقيق : 46500 طن بقيمة اجمالية بلغت : 210 مليون درهم استفادت منها الجماعة بمبلغ 6 مليون درهم، ما يفيد أن النسبة مرتفعة جدا وطنيا.

ثم بعد ذلك أشار السيد المندوب ان المكتب الوطني للصيد انه يقتصر فعلا على التسويق ولكن بمواصفات وطنية وعالمية مما يجعل العمل الاداري به يسوده نوع من التشدد والصرامة، ومن حيث الخدمات الاخرى فانها تتمثل في الاقتطاعات لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعيCNSS والتغطية الصحية الاجبارية AMO واقتطاعات القروض، كما أبرز المتدخل ان سوق السمك قد تم تأهيله وتمت الاستجابة في هذا الشأن لجميع متطلبات المكتب الوطني للصحة والسلامة الغذائية ONSSA وتم إحداث عدة فضاءات منها فضاء للاستقبال وفضاء للعرض، وغير ذلك وفق تصميم مخصص لهذا الغرض الذي تم الإستعانة في إنجازه بمكتب الدراسات ، والتي مكنت من الحصول على الموافقة الخاصة بسوق السمك والتي تعد قيمة مضافة من حيث التعريف بالمنتوج وإمكانية تصديره مباشرة، ولفت المتدخل انه تم تجاوز العشوائية في استخلاص المبيعات، وتم إعتماد الرقمنة وفق نظام معلوماتي مدقق، إلا أن هناك مشكلا آخر مازال يطفو على السطح المتمثل بما يسمى " بالسويلكات" و

ان إعادة هيكلة هذا النوع في طور المعالجة، وختم المندوب تدخله بالاستعداد التام من أجل التعاون والتنسيق والتواصل بغية المضي قدما بهذا القطاع من حسن الى أحسن .

رئيس قسم ميناء سيدي افني : وتطرق للحديث رئيس قسم ميناء سيدي افني السيد جمال بنعلي الذي اورد في البداية بعض المعطيات المتعلقة بالبنية التحتية للميناء والمتمثلة فيما يلي :

- **منشآت الحماية** : اكثر من 2400 م طولي
- **عدد الارصفة الخاصة بالافراغ** : 02 طولها 400 م.
- **رصيف عائم مخصص للصيد التقليدي**.
- **مساحة الاراضي المسطحة** : 35 هكتار.
- **الاحواض المائية** : 18 هكتار .
- **عدد المناطق المتواجدة بالميناء** : 04 وهي :
  - حوض اصلاح السفن.
  - الصيد التقليدي .
  - الصيد الاصطناعي.
  - المنطقة الترفيهية المتوقعة.

➢ استثمارات وكالة الموانئ خلال 10 سنوات الاخيرة :

- بناء الحاجز الرملي بتكلفة مالية تفوق : 430 مليون درهم.
- حوض إصلاح السفن : 35 مليون درهم.
- اشغال الجرف الهائل (dragage): 93 مليون درهم.

➢ تكلفة الاستثمار بالميناء خلال 10 سنوات الاخيرة : 600 مليون درهم تقريبا.

➢ المشاريع الحالية بالميناء :

- وحدة صناعية للمعالجة تمتد على مساحة : 3200 م2 . الاشغال منتهية.
- وحدة صناعية اخرى تمتد على مساحة 3300 م2 وهي في طور الانجاز.
- وحدة إصلاح السفن (من الاوراش المهمة بالميناء) لما سيخلقه من فرص الشغل وتحريك العجلة الاقتصادية بالمدينة).

أشغال الجرف العائم (dragage) انجزت اواخر سنة 2021، كما أنه في الاسابيع المقبلة سيتم استئناف ذات الاشغال من أجل تسوية مدخل الميناء .

➢ الاشغال المنجزة حاليا :

- إعادة هيكلة الانارة العمومية بالميناء.
- تجديد الرصيف العائم.
- تعزيز وتقوية منشأة الحماية الرئيسية.

واشار رئيس قسم الميناء الى ان تجديد الرصيف العائم وتعزيز منشأة الحماية يجري بصددهما تنسيق ما بين الوكالة الوطنية للموانئ وجهة كلميم واد نون بشان تمويل هذين المشروعين .

وفي الاخير أثار السيد رئيس قسم الميناء ثلاثة نقط مبرزا انها في غاية الأهمية سواء بالنسبة لقسم الميناء او الجماعة سواء بسواء وهي كالتالي :

1/ الخصاص الحاصل من حيث الإنارة بالطريق المؤدية الى الميناء .

2/ مشكل انهيار الحائط الوقائي.

3/ العمل على تأهيل الاكشاك المتواجدة بمدخل الميناء.

محمد بابرياش : وتدخل عضو المجلس السيد محمد بابرياش ذاهبا الى انه في حالة إقدام البحارة بصيد السردين ذات الحجم الصغير ، لا ينبغي اللجوء الى عملية الحجز، بل يتعين تبسيط الاجراءات التنظيمية الواردة في هذا الصدد لئلا يتكبد البحار خسائر مادية، والاقتصار على انذاره بعدم تكرار مثل هاته المخالفة، والغاية من ذلك هو تشجيع البحارة وضمان رواج فعال والحفاظ على انعاش وتحريك العجلة الاقتصادية بالميناء على وجه الخصوص والمدينة عموما، واعتبارا للظروف المعيشية لهاته الفئة من المهنيين .

احسان كاكا : وتناولت الكلمة النائبة السادسة لرئيس المجلس السيدة احسان كاكا التي أيدت ما جاء في تدخل عضو المجلس السيد محمد بابرياش، إلا أنها أفادت ان اجراءات الانذار الاول او الثاني او حتى الثالث لايستسيغها البحار الذي يقوم بصيد السردين من الحجم الصغير ويدعي انه يتحدى ايا كان، وسيصطاد ما يحلو له من مختلف احجام السردين، موضحة في هذا الصدد بأن البحار يعي جيدا وعلى علم تام ما تحتوي عليه الشباك من أحجام السردين ، وما هو المسموح بصيده قانونا او غير مسموح به ، وفي المقابل دعت المتحدثة فرض نوع من الانضباط وعدم السماح بهاته المزاجية، تفاديا لما وقع بمدينة اسفي التي حرمت من صيد السردين لمدة ناهزت 15عام ، وذلك جراء مثل هذه الممارسات والتصرفات العشوائية التي من شأنها تشويه سمعة المدينة بشكل عام، وافادت النائبة بأن السردين المتواجد بسواحل مدينة سيدي افني يحتل المرتبة الاولى من حيث الجودة على الصعيد الوطني ، إذ من غير المقبول تعمد تكرار صيد السردين من الحجم الصغير دون تفعيل المساطر الزجرية المعمول بها في هذا الصدد، علما أن السلطات المختصة بالميناء تصدر بشأن هاته الحالات تنبيهات في بداية الامر ويعالجون الوضعية بنوع من السلاسة والمرونة بغية تفادي هاته الظاهرة، ومحاربتها تدريجيا، وفي سياق آخر ابرزت النائبة السادسة لرئيس المجلس انه تم عقد اجتماعين حول هذا الموضوع ، الاول كان بمقر الجماعة والثاني بمقر العمالة ، حيث اشادت في هذا الاطار بالمجهودات التي يبذلها السيد المندوب الجهوي للمكتب الوطني للصيد، والتفاني في العمل ونكران الذات والقيام بالواجب المهني على أحسن وجه ، فضلا عن دماثة الاخلاق التي يتميز بها، ثم تطرقت للتوصيات التي اسفر عنها الاجتماع المنعقد تحت رئاسة السيد عامل الاقليم مشيرة الى أن هناك مشاكل تتطلب تدخلا فوريا كالرصيف الذي يتم تكديس الصناديق والشباك فوق سطحه، كما تساءلت عن مآل مشكل الانارة والنظافة، وبالنسبة لحراس الأمن اشارت السيدة النائبة الى انه يتعين وضع حراس بالباب من أجل ضبط الدخول والخروج وفرض النظام داخل حرم الميناء واستتباب الامن به ومحاربة جميع الظواهر التي تخل بالسير العادي لهذا المرفق الهام.

احمد بوفايم : وتطرق للحديث النائب الثاني للرئيس الذي طالب كلا من المندوب الجهوي للمكتب الوطني للصيد ومندوب الصيد البحري تقديم عرض يتضمن تعريفا عن المؤسسة ومواردها البشرية، ومجالات تدخلاتها وكذا عدد المراكب ، وذلك من أجل تنوير السادة أعضاء المجلس الذين لا يتوفرون على هاته المعلومات والمعطيات، وأشار السيد النائب الثاني لرئيس المجلس الى العمل المتميز لمندوبية الصيد البحري والدور الفعال الذي تلعبه هاته المؤسسة، إلا أن الامر لايخلو من وجود عدة اختلالات سيما على مستوى تسليم الرخص والتصاريح فضلا عن الاستثناءات ذات الصلة بالصيد ، كما هو الشأن بالنسبة للمكتب الوطني للصيد، وأن الارقام المدلى بها لا تترجم الواقع المعاش ، وظروف الاشتغال بهاته المؤسسات، مؤكدا أن مداخيل الميناء تفوق بكثير ما تحمله الاحصائيات والارقام المسجلة في هذا الصدد ، ولاتستفيد ميزانية الجماعة من كل هذا ، إلا النزر القليل حيث يبقى محصورا في تغطية النفقات المتعلقة بالنظافة فقط، وطالب المتدخل في هذا المضمار من رئاسة المجلس توفير

ميزان خاص بالجماعة يتم توظيفه في مراقبة حمولة الشاحنات وضبط الكيفية التي تتم بها عملية الصيد التي عرفت هاته السنة وضعا كارثيا سيعرض منتوج السردين للانقراض ، دون ذكر الاخطبوط الذي سيلقى هو الآخر نفس المصير في غضون السنتين او الثلاث سنوات المقبلة، كما حذر من الطريقة الخطيرة التي تستعمل بها الشباك حيث انها تتيح لمستعمليها صبد كميات خيالية من الاسماك ، مما يحتم على الجميع تحمل المسؤولية والجدية في العمل للحفاظ على الثروة السمكية من جهة وتنمية المداخيل من جهة ثانية .

تجدر الإشارة الى أن السيد عزيز بزايو تدخل في إطار نقطة نظام حيث طالب بحسن تسيير الجلسة واحترام التوقيت الزمني المحدد للمداخلات، عملا بمقتضيات النظام الداخلي للمجلس، وفي نفس الاتجاه اكد السيد الرئيس ان المجلس ملزم بتطبيق النظام الداخلي للمجلس إلا أن طبيعة واهمية هاته النقطة موضوع المناقشة لابأس ان يتم أتاحة الفرصة للمتدخلين للادلاء بدلوهم في هذا الصدد .

واسترسل النائب الثاني لرئيس المجلس حديثه منوها بالعرض القيم الذي قدمه رئيس قسم الميناء غير أنه تطرق الى بعض المشاكل المطروحة على مستوى الميناء منها جمع المتلاشيات فوق الرصيف والعوائق التي تعترض دخول المراكب ونظافة الميناء وكذا نقطة الولوج والسلالم .

محند لاشكر : وتناول الكلمة عضو المجلس السيد محند لاشكر مبينا أن كل ما يتعلق بالميناء فهو من اختصاص المشرفين على هذا المرفق، ملتمسا من رئاسة المجلس إحداث مكتب تابع للجماعة بالميناء وتوفير ميزان وتفعيل دور الجبايات وممارسة صلاحيات التفويض الممنوحة للنائب المفوض له هذا القطاع ، إضافة إلى اختصاصات اللجنة المالية ، وذلك من أجل التحقق من المداخيل المتعلقة بمنتوج بيع السمك في إطار الحصة الممنوحة للجماعة، والتي من شأنها تحقيق تنمية مستدامة لفائدة المدينة.

عزيز بزايو: وتدخل السيد عزيز بزايو نائب رئيسة اللجنة الثقافية داعيا الى الاستعانة بميزان يتم توفيره من طرف الجماعة ، حيث بموجبه سيتم الحفاظ على مداخيل ميزانية الجماعة المحددة في الحصة الممنوحة لهاته الاخيرة من عائدات بيع منتوج السمك ، مذكرا كذلك بالصلاحيات المخولة للنائب المفوض له قطاع الجبايات ودور اللجنة المالية في هذا المجال.

عمر بوفيم : واعطيت الكلمة للنائب الاول لرئيس المجلس الذي تقدم بسؤال مباشر الى السيد رئيس قسم الميناء مطالبا بتقارير حول مآل مشروع وحدة إصلاح السفن chantier naval باعتبار أن هذا المشروع كان موضوع اجتماع مع قسم ميناء سيدي افني ، فضلا عن دراسته خلال الولاية السابقة للمجلس، بالاضافة الى انه يعد من بين المشاريع التي يتضمنها برنامج عمل الجماعة، حيث لاحظ المتدخل في هذا الصدد غياب التنسيق من قبل قسم الميناء وعدم إشراك رئاسة المجلس ضمن لجنة تتبع وتنفيذ هذا المشروع.

رشيد زكي : وفي سياق تدخله اعتبر السيد رشيد زكي النائب الرابع للرئيس أن المصالح الجماعية غير مرخص لها من الناحية القانونية القيام بعملية مراقبة جودة السمك وما يتم اصطياده من ثروات بحرية بميناء سيدي افني، مشيرا أن للدولة مؤسسات ادارية قائمة مخول لها الاضطلاع بهذه المهمة بكل احترافية ومصداقية.

عمار بهوش : وتدخل عضو المجلس السيد عمار بهوش ذاهبا الى ان غياب الضمير المهني في العمل يؤدي الى وقوع الاختلالات والتلاعبات، مما يتطلب تظافر الجهود من لدن كافة المتدخلين من أجل تحقيق المداخيل المرتبطة بالميناء ، والذي يعد إحدى الدعامات الاساسية لاقتصاد المدينة، داعيا في هذا الصدد الى إعادة خلق اللجنة التي كانت تناط بها مهمة تتبع مداخيل منتوج بيع السمك على غرار المجالس السابقة والتي حققت الغاية المرجوة من تشكيلها، كما تساءل عضو المجلس عن المداخيل

المحققة خلال سنوات 2020/2019 للوقوف على مكان الخلل الحاصل بهذا الشأن والبحث عن الحلول الملائمة لهاته الوضعية دون اتهامات او القاء المسؤولية على جهة معينة .

محمد المزدوغي : وتناول الكلمة النائب الثالث لرئيس المجلس السيد محمد المزدوغي الذي سجل ملاحظة بشأن عدم استعمال جهاز عرض البيانات او ما يسمى ب data show ، إذ لايمكن دعوة رؤساء المصالح الخارجية دون توفير هاته الوسيلة التي من شأنها تسهيل مأمورية المعنيين في إلقاء عروضهم من جهة وتمكين السادة اعضاء المجلس من استيعاب جميع المعطيات والتوضيحات المقدمة لهم، وأردف السيد النائب مسجلا ملاحظة أخرى تتمثل في عدم توفير بقعة ارضية من لدن الوكالة الوطنية للموانئ لفائدة الجماعة على غرار باقي القطاعات والمستثمرين وكذا المهنيين، ملتمسا بهذا الخصوص من الجهة المعنية ان تعمل على تخصيص بقعة ارضية لفائدة الجماعة لإحداث مقر خاص باالجنة التي سوف يتم تشكيلها للاضطلاع بمهمة مراقبة وتتبع عمليات بيع منتوج السمك بالسوق المتواجد بالميناء، كما اضاف المتدخل أن الإقرار بوجود الاختلالات لا يتم شفويا وإنما عن طريق تفعيل دور الإدارة والمؤسسات من خلال الكتابة والمراسلات والملتمسات التي ستساهم في إعداد ملف يتضمن أدلة ملموسة وذات مصداقية، وقبل ان يختتم السيد النائب كلامه تساءل عن المداخيل المحققة خلال الخمس سنوات الماضية ، وإجراء مقارنة للتعرف على نسبة النمو والانخفاض المسجلين في هذا المضمار.

ادريس اشنيض : تم تطرق للحديث نائب رئيسة اللجنة المالية السيد ادريس اشنيض الذي رفع توصية الى عموم المجلس من أجل مناقشة موضوع الميناء بحس ياخذ بعين الاعتبار مصلحة الجماعة، والساكنة على حد سواء ، لكون الميناء يعد من أهم المرافق الحيوية بالمدينة وقاطرة للتنمية لما حققه من مداخيل خلال السنوات الأخيرة، فلاداعي يضيف المتدخل محاولة النبش في تفاصيل هذا الموضوع الذي لن يزيد الامور الا تعقيدا واستفحالا ، حيث ذكر في هذا السياق ما وقع سنة 2008، والتمس ان يناقش هذا الموضوع في حدود القانون واحترام صلاحيات الجماعة واختصاصات الإدارات المشرفة على الميناء التي تقوم بالمهام المنوطة بها، ولاداعي للبحث عن أمور لاتخدم المصلحة العامة حسب رأيه، ثم انتقل الى طرح مجموعة من التساؤلات تصدرها سؤال موجه الى رئيس قسم الميناء حول مآل مشروع الميناء الترفيهي الذي تم تدشينه من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله منذ ما يقارب عن 21 سنة، فماهي الاسباب التي جعلت هذا المشروع لازال يراوح مكانه ، كما تساءل المتدخل عن مآل المنشآت المزمع إحداثها بالميناء، والتي من شأنها ان تعطي فرصا للشغل ، واستفسر كذلك عن انقطاع التيار الكهربائي عن الاكشاك التابعة للبحارة والجهة الوصية عن تزويد هاته المحلات بالكهرباء وتفعيل إجراءات انقطاع التيار حسب ما ورد بشكاية البحارة المتضررين، بعدها انتقل المتدخل الى توجيه سؤاله الى مندوبية الصيد البحري موردا ان اخبارا كثيرة يتم نشرها على مستوى هاته المؤسسة سيما الحديث عن الاماكن التي يتم فيها صيد السمك او ما يتعلق بنوعيته، إذ ان مندوبية الصيد البحري هي الجهة المختصة في ضبط كل مخالفة في هذا الصدد، ولكن من واجب المنتخبين بصفتهم ممثلي الساكنة إبلاغ السلطات المحلية والادارة المعنية ، وذلك في احترام للقوانين الجاري بها العمل، وفي هذا الإطار أكد المتحدث أن الجماعة من حقها التوفر على مكان بالميناء لتسهيل مأمورية مراقبة كميات الأسماك المفرغة ، معلنا أن المصالح العاملة بالميناء ليست في صالحها ان تتواجد الجماعة بحرم الميناء، مع العلم انه سبق ان تمت مكاتبة الجهات المعنية بالميناء من أجل توفير عقار لفائدة الجماعة، لكن هاته الأخيرة لم تتوصل بأي رد حول هذا الموضوع ، مستدلا في هذا السياق بالمقرر المتخد في هذا الشأن من طرف المجلس الجماعي خلال سنة 2014، ولهذا أكد السيد ادريس اشنيض ان هذا الأمر يتوخى منه

العمل بمقاربة تشاركية ، فهو السبيل الانجع ، وان كان العكس ، فلترك الامور جانيا والرجوع الى الوراء والاكتفاء بحصة الجماعة المحددة في نسبة3% حسب وجهة نظره.

احمد بوفايم : ثم تدخل النائب الثاني لرئيس المجلس السيد احمد بوفايم ذاهبا الى أن حديثه في هذا الموضوع جاء انطلاقا من غيرته على المدينة وأمله في تنميتها وتحسين مداخيل هذا المرفق الهام ، إذ أن هذا الواقع لايخدم المصلحة العامة ، والصيد بهاته الطريقة سيؤدي لامحالة الى فقدان الثروة السمكية التي تزخر بها المنطقة وجودتها المتميزة عن باقي الموانئ على الصعيد الوطني.

احسان كاكا : وتناولت الكلمة النائبة السادسة لرئيس المجلس السيدة احسان كاكا موضحة ان مهمة المنتخب لاينبغي نعتها بالعشوائية والبدائية ، وانما تعد عملا مسؤولا وجادا، والتدخل في إطار معقول وبطرق قانونية متى تكون الامور لا تسير في الاتجاه الصحيح ، وكذا طرق جميع الابواب لتصحيح وضعية ما، وهذه مسؤولية ملقاة على عاتق كل منتخب بصفته ممثلا للساكنة بعيدا عن كل الحسابات الضيقة، وذلك من أجل محاولة الحفاظ على الثروة السمكية والارتقاء بالمداخيل.

الرئيس : وردا على هاته المداخلة ابرز السيد رئيس المجلس أن السيدة النائبة لها كامل الحرية في التعبير ولا أحد سيصادر حقها في ذلك ، والذي يبقى حقا للجميع في طرح التساؤلات والاكراهات واقتراح الحلول المناسبة، ثم بعد ذلك فسح المجال أمام ممثل المصالح التابعة للميناء لتقديم الايجابات المتعلقة بتساؤلات أعضاء المجلس.

مندوب الصيد البحري: في مستهل تدخله ابرز مندوب الصيد البحري السيد ايت علا المصطفى ان قطاع الصيد البحري يعرف هو الآخر مشاكل واكراهات عديدة والتي يتخذ بشأنها البحث عن الحلول بشكل تدريجي بتنسيق مع كافة المتدخلين والاعتماد على الموارد البشرية المتوفرة والامكانيات المتاحة من أجل محاربة جميع انواع الصيد غير القانوني، والتي خصصت لها فرق عمل تشتغل بشكل يومي وطيلة 24 ساعة، ودعا في هذا الإطار الإطلاع على طريقة العمل بباقي الموانى ومقارنتها بميناء سيدي افني، مؤكدا أن نسبة التهريب ضعيفة جدا وهو ما يتراى من الكميات المحققة التالية :

2018 : 26 الف طن.

2019 : 42 الف طن.

2020 : 44 الف طن .

2021 : 48 الف طن.

وأشار السيد المندوب الى أن الكميات في ارتفاع ملحوظ_و المداخيل جيدة وارتفعت القيمة ايضا من 148_مليون درهم الى 210 مليون درهم.

وأن المراقبة جارية على قدم وساق وتحرير محاضر المخالفات في حق كل من أخل بالشروط القانونية المعمول بها ، والهدف من ذلك ارضاء الضمير والإخلاص في العمل، والواجب الوطني.

وبالنسبة للعروض المقدمة في هذا الإطار سيتم موافاة رئيس المجلس بنسخة منها، كما تطرق الى مسألة الشباك حيث أكد ان الشباك غير القانونية تخضع لمسطرة الحجز ومتابعة أصحابها، وأوضح في هذا السياق أن الشباك المعمول بها حاليا بالميناء هي من فئة40 و 45 فما فوق ولاوجود بتاتا لفئة 25 او 30 .

ونبه المندوب عموما الى التحقق من الاخبار الزائفة واخد الحيطة والحذر من كل ما يقع من حوادث الصائبة منها والخاطئة كذلك، كما وقع مؤخرا عن خبر مفاده ان احد المراكب يتواجد به سمك غير مسموح بصيده، حيث تم الانتقال الى عين المكان ولم يتم ضبط اي شيء من هذا القبيل.

وفيما يتعلق بلجنة المراقبة والتتبع افصح السيد المندوب بأن الجماعة لها حق الاطلاع والحصول على المعلومة ، وأن مهمة المراقبة موكولة لموظفين محلفين ومعينين لهذا الغرض على مستوى الوزارة ،

واستدرك انه في حالة ما إذا كان هذا يخوله القانون التنظيمي للجماعات فما على المندوبية الا الترحيب بتشكيل اللجنة المذكورة.

المندوب الجهوي للمكتب الوطني للصيد : وفي إطار مداخلته أوضح السيد خالد المصطفى المندوب الجهوي للمكتب الوطني للصيد أن العروض المنجزة من طرف المكتب الوطني للصيد تعرض على شكل أرقام، وكل معلومة تقنية ، فالمكتب رهن إشارة الجماعة في الحصول على جميع المعطيات والبيانات المسجلة عبر النظام المعلوماتي، والغاية من حضور هذا الإجتماع هو فتح باب الحوار وربط جسور التواصل بين جميع المتدخلين من أجل التنوير وتعميم الفائدة وشرح المعطيات من طرف ذوي الاختصاص، كما تطرق الى اللجنة المزمع تشكيلها للمراقبة والتتبع فهي واردة شريطة ما يسمح به القانون التنظيمي للجماعات، فان كانت غير منصوص عليها بقانون الجماعات ، فالمجلس له كامل الصلاحية لطلب حقه في المعلومة مع العلم أن الجماعة تتوصل شهريا ببيان الاقتطاعات المخصصة للجماعة من منتوج بيع السمك، ويتم تحويل مبالغها بعد اليومين المواليين لفائدة ميزانيتها.

السيد الباشا: وأعطيت الكلمة لباشا المدينة بالنيابة السيد سيداتي الزين مبرزا ان الميناء يعد من احدى الركائز الاساسية لاقتصاد المدينة ، ومركز حيوي ومصدر عيش الساكنة بنسبة كبيرة، غير أن الميناء لايخلو من مشاكل واكراهات لأسباب متعددة ، والنقطة الاساسية في هذا الاتجاه تتمثل في المراقبة، بحيث ان هاته الاخيرة ينظمها مرسوم ، و هي موكولة الى الضابطة القضائية والاعوان المعينين من طرف وزارة الصيد البحري، حيث يقومون بضبط المخالفات وتحرير المحاضر وتسجليها، اما المنتخبون - يضيف السيد الباشا - لهم حق الإطلاع والتبليغ وكذا مكاتبة الجهات المعنية في شأن كل ما يحيط بهذا الموضوع، وذكر السيد الباشا في السياق ذاته بتوقيف عدة مراكب وتحرير مجموعة من المخالفات بتنسيق مع مندوبية الصيد البحري ، والوقوف على عدد من الاشاعات التي لا اساس لها من الصحة تتعلق بعملية الميزان الذي يتواجد لحسن الحظ بالقرب من باب الميناء عكس ما هو عليه بميناء اكادير الذي يتواجد بالداخل، وعبر السيد الباشا في هذا المضمار على ان السلطة المحلية بصفتها ضابطة الشرطة القضائية تبقى رهن الاشارة للتنسيق مع كل المتدخلين للوقوف على الاختلالات والتجاوزات التي تقع بالميناء ، وزجر المخالفين للقوانين المعمول بها في مجال الصيد، كما أثار مشكل تجميع الشباك والمتلاشيات فوق الرصيف الذي ساهم في تشويه المنظر العام داخل الميناء، ودعا في هذا الإطار الى إزاحة هاته الشباك وحث أصحابها على الإلتزام بوضعها بالمحلات التي يستغلونها والمخصصة لهذا الغرض.

المندوب الكهوي للمكتب الوطني للصيد : وتدخل المندوب الجهوي للمكتب الوطني للصيد السيد خالد المصطفى بخصوص استفسار أحد الأعضاء حول محلات البحارة المتواجدة بالميناء، موضحا ان هاته المحلات تم تسليمها للمكتب الوطني للصيد الذي سلمها بدوره لفائدة التعاونيات التي اسندت اليها مهمة تدبيرها وفق بروتوكول يتم توقيعه من طرف المديرة العامة ورئيس التعاونية الذي يتولى مهمة تسيير المنشأة بما فيها الماء والكهرباء والصيانة ومداخيل الكراء الذي تقدر سومته ب: 60.00 درهم ، في حين ان المتر المربع بالميناء يبلغ 1.000.000.00 درهم، وتم التذكير في هذا الصدد أن مستغلي هاته المستودعات كان من المفروض عليهم أداء واجبات استهلاك الكهرباء والماء منذ السنة الأولى من الاستغلال ، والاحتلال المؤقت حيث أنه لازالت في ذمتهم مبلغا يقدر ب 200 مليون ، في حين تم تسديد واجبات استهلاك الكهرباء من طرف المكتب الوطني للصيد لمدة سنتين ، وتم اجراء مراقبة في هذا الصدد بحضور السيد الباشا وبتنسيق مع المصالح الاقليمية المختصة بالعمالة تم على اثرها الانتقال الى عين المكان حيث سجل أن بعض هاته المحلات مغلقة وبها مجموعة من الأجهزة الكهربائية ، وهذا استغلال خارج عن نطاق ماهو مخصص لهاته المحلات التي يجب ان توضع فيها المواد

والمعدات الخاصة بالصيد، ولهاته الاسباب تم اللجوء الى اجراءات انقطاع الكهرباء بعد إعطاء مهلة 4 اشهر من اجل قيام المستغلين بربط المحلات بعداد الكهرباء الذي يكلف المكتب الوطني للصيد مبلغ 80.000.00 درهم ، وبالنسبة للماء فانهم يعمدون الى ضياعه ولا يكثرتون للقدر الذي يستهلكونه بشكل مفرط، وعن تساؤل حول الشاحنات التي تمر عبر الميزان فإن هاته العملية يتم القيام بها عدة مرات لضبط الحمولة بشكل دقيق طبقا للقوانين المعمول بها في هذا المجال.

رئيس قسم ميناء سيدي افني : وتناول الكلمة السيد رئيس قسم الميناء الذي اوضح أن هناك بعض النقط التي تدخل في إطار العمل اليومي الذي تقوم به الوكالة كالانارة والنظافة والسلالم، وبالنسبة لمسألة الشباك فإنه يظل مشكلا قائما رغم التدخلات الدائمة التي تقوم بها الوكالة من أجل محاربة هاته الظاهرة وإزاحة الشباك من فوق الارصفة التي يستغلها البحارة بشكل غير قانوني، واستطاعت الوكالة في هذا الباب إزالة عدد من الشباك فوق الرصيف **5-** إلا انه لازالت هناك نقطة سوداء على مستوى الرصيف العائم الخاص بالصيد التقليدي حيث ان الإجراءات جارية لإزاحة الشباك بهذا الرصيف في إطار التنسيق مع السلطات المحلية، وأبدى المتدخل استغرابه من كون المراكب تتوقف على ممر الولوج في حالة مد البحر - marée - إذ أن الأمر يتعلق هنا بمراكب الصيد وليس السفن التجارية فضلا عن عمليات الجرف الهائل التي تتم كلما تطلب الامر ذلك ، كما اشار السيد رئيس قسم الميناء الى مشكل الترمل الذي يعد من المشاكل المطروحة وهو واقع طبيعي لامناص منه بالنسبة للاقاليم الجنوبية باستثناء ميناء الداخلة.

ومن جهة اخرى أبرز السيد رئيس قسم الميناء انه لا يتم تخصيص بقع داخل الميناء بالنسبة للادارات، وانما هذا الامر تتخد فيه عدة إجراءات على مستوى الوكالة الوطنية للموانئ بعد تقديم طلب في الموضوع، وأن الجماعة شأنها كشأن باقي الادارات ، حيث لم يتوصل قسم الميناء بأي طلب حول هذا الموضوع من طرف الجماعة ، ثم انتقل للحديث عن مال الميناء الترفيهي موضحا بهذا الخصوص ان الوكالة قامت بنشر إعلان طلب عروض مرتين خلال سنة 2021 ، إلا انه لم يتقدم أي منافس للمشاركة في هذا المشروع، وأن نفس العملية سيتم إعادتها في بحر هاته السنة من أجل التنسيق مع المستثمرين المهتمين بهذا المجال، وعن تساؤل يتعلق بالمنشآت التي تتيح فرصا للشغل فهناك وحدتين للتثمين ووحدة لاصلاح السفن ، كما تمت الإشارة الى الاتفاقية المبرمة في اطار " من أجل شواطئ نظيفة" بين مجموعة من المتدخلين منها مؤسسة محمد السادس للبيئة والعمالة ووكالة الموانئ والجماعة التي تعمل على رصد غلاف مالي من أجل القيام بمجموعة من الأشغال ذات الصلة بموسم الاصطياف.

عمر بوفيم : وفي اطار نقطة نظام نبه النائب الاول للرئيس ان الجلسة اوشكت على تجاوز اربع ساعات كمدة زمنية مخصصة لهاته الجلسة مما يتطلب موافقة اعضاء المجلس إضافة حيزا زمنيا لإتمام باقي النقط المدرجة بجدول اعمال هاته الجلسة .

مندوب الصيد البحري: وتدخل مندوب الصيد البحري الذي أشار الى المشاريع المبرمجة حاليا على مستوى الاقليم التي سيكون لها وقعا ايجابيا على الصعيد الاجتماعي والمتمثلة فيما يلي :

1/ تجهيز قرية الصادين بمنطقة الركونت.

2/ تربية الأحياء البحرية سيدي افني منها 35 وحدة لتربية المحار و13 وحدة مائية لتربية الاسماك.

3/ مشروع مخصص لتعاونية الركونت في إطار ما يسمى الدعم القطاعي يتعلق بتربية المحار.

4/ مشروع في إطار دعم وتنمية مهن تربية الاحياء المائية يتعلق بانشاء مزرعتين الأولى لتربية المحار والثانية لتربية الاسماك.

5/ مشروع مبرمج من المعهد الوطني للبحث والصيد البحري يروم الى انشاء مزرعة تجريبية لتربية الأسماك في البحر عوض سواحل سيدي افني.

الرئيس : وتناول الكلمة السيد رئيس المجلس حيث أحاط علما السادة أعضاء المجلس بأن المدة الزمنية المحددة في 4 ساعات قد تم تجاوزها حيث اقترح اضافة حيز زمني جديد، وعرضه على التصويت لتتم الموافقة بالاجماع على إضافة ساعة اخرى لدراسة النقط المتبقية من جدول الاعمال.

مندوب الصيد البحري : ثم أخد الكلمة من جديد مندوب الصيد البحري ذاهبا الى أن مقتضيات القانون رقم 06.47 المعدل بموجب القانون رقم 07.27 المادة 151 تنص على حق الإطلاع دون غيره، ومن جانب آخر أشار السيد المندوب الى ان الميناء يتوفر على مدخل واحد وهو المتنفس الوحيد لكل الطوارئ مما يطرح عدة مشاكل اثناء التساقطات المطرية وهو ما يتطلب بين الفينة والأخرى تدخلا من طرف المصالح الجماعية المختصة، لذا يجب التفكير بشكل استعجالي في إحداث منفذ آخر تحسبا لكل ما من شأنه أن يتسبب في حدوث كوارث في المستقبل لا قدر الله .

احسان كاكا : وتدخلت النائبة السادسة لرئيس المجلس مشيرة الى أن المدينة تتوفر على امكانيات عدة وكل الظروف ملائمة لاستقبال ارباب مراكب الصيد، غير أنها سجلت من موقعها كرئيسة أن ارباب الصيد يشتكون من تعامل الادارة الذين وصفوه بغير اللائق واللامسؤول.

مندوب الصيد البحري : وردا على تدخل النائبة السادسة للرئيس أوضح السيد المندوب ان ارباب سفن الصيد لا يجدون بميناء سيدي افني ما هو مرغوب فيه على غرار باقي الموانئ.

ادريس اشنيض : وتناول الكلمة السيد ادريس اشنيض مشيرا الى انه يتعين إتاحة الفرصة لأعضاء المجلس التدخل في إطار التعقيب بعدما تم الاستماع الى عروض السادة ممثلي الادارات التابعة للميناء والتدخلات المسجلة من طرف الاعضاء والاجابة على تساؤلاتهم، ثم أورد ان القانون التنظيمي للجماعات يخول بتشكيل لجن مؤقتة للقيام بمهمة المراقبة على غرار جميع القطاعات الأخرى التي تقوم بهذا الدور بالميناء، وقد سبق لهاته اللجن أن شكلت لهذا الغرض وبتنسيق مع السلطة المحلية ولم يرد أي إعتراض بهذا الشأن خلال الاجتماع المنعقد على مستوى المجلس، وفي هذا المضمار أصر المتدخل على أن الجماعة لها حق المراقبة وليس الإطلاع فقط .

مندوب الصيد البحري : وأكد السيد مندوب الصيد البحري في تدخله على انه إذا كان القانون المتعلق بالجماعات يجيز حق المراقبة والتتبع بالنسبة للجماعة، فلا مانع في التنسيق والتعاون في هذا المجال.

الرئيس : وعلى إثر ذلك قام السيد رئيس المجلس بتلاوة المادة 29 من القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، وأوضح من خلال ذلك انه يمكن تسمية هاته اللجنة بلجنة تنسيق في إطار المساعدة والمواكبة ما بين الجميع لتمكين الجماعة من التعرف على المداخيل المرتبطة بها وكذا امكانيات التوصل بتقارير يومية عن المداخيل المخصصة لفائدة الجماعة وهذا كله يصب في الدفع بالعمل المشترك الى الامام.

احمد بوفايم : وأعطيت الكلمة للنائب الثاني للرئيس السيد احمد بوفايم في إطار التعقيب الذي اعتبر الاجوبة المقدمة من طرف السيد مندوب الصيد البحري ورئيس الميناء كانت موجهة له بشكل مباشر، مبينا في نفس الوقت انه يعي جيدا وعلى دراية بكل ما له علاقة بالميناء ، وذو تجربة راكمها في هذا المجال منذ عدة سنوات مسجلا بوجود عدة اختلالات وثغرات على مستوى هذا المرفق رغم ما ابدى من اعتراف بالمجهودات الجبارة التي يقوم بها المكتب الوطني للصيد وحسن التسيير الاداري وأنه يعتبر الإدراة الوحيدة المعروف عليها الضبط والسرعة في الأداء، واعتمادها الرقمنة و النظم المعلوماتية، كما

تطرق في تعقيبه على ما جاء بجواب رئيس قسم الميناء الذي يفيد بأن ممر الولوج لم يشهد توقفا لسفن الصيد وان الأمر ليس كذلك حسب رأيه كما سجل ايضا تأخر الأشغال المتعلقة بالميناء والتي انطلقت منذ 1980 ولم تصل الى المستوى المطلوب الى حدود اليوم بدعوى انعدام الدراسات والخبراء المختصين في هذا المجال.

يجدر التذكير ان مجموعة من التدخلات اثيرت بشأن التقيد بالمدة الزمنية المخصصة للتعقيبات حيث سجل عضو المجلس السيد مولاي عبد الله الوحداني أن تدخل النائب الثاني للرئيس قد استغرق خمس دقائق وليس دقيقة واحدة المحددة، وفي المقابل أكد السيد محمد بابرياش على وجوب تسجيل السادة أعضاء المجلس الراغبين في التدخل، وانتقد عضو المجلس السيد محمد بهوش اهو الآخر طريقة تسيير الجلسة ذاهبا الى أن هذا الاسلوب يتسم بالمزاجية، ومن خلال الرد على هذا الاخير طلب السيد الرئيس من عضو المجلس ذاته الاستئذان لدى التدخل او إبداء الرأي. وهو ما جعل عضو المجلس السيد محمد بهوش يسحب تدخله، في حين أبدت السيدة فتيحة بنيران عضو المجلس موقفها الرافض لطريقة تسيير الجلسة وهذا التعامل المقصود في حق المعارضة، إلا أن السيد الرئيس أفاد بأن ما وقع ليس مقصودا تماما ولاينم عن أي خلفيات او سوء نية .

محمد المزدوغي : وتدخل النائب الثالث للرئيس السيد محمد المزدوغي مستفسرا عن اسباب طرح المادة 29 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات من طرف رئيس المجلس، إذ بامكان المجلس تشكيل لجن دون تحديد مدة اشتغالها الى حين انتهاء المهام المنوطة بها ، والتي من حقها مراقبة مداخيل الميناء بمعية النائب المفوض له بممارسة الصلاحيات التي يشملها التفويض كما هو الشأن في مراقبة مداخيل المجزرة والسوق الاسبوعي .

الرئيس: وردا على تعقيب السيد النائب الثالث تلا رئيس المجلس المادة 29 من القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات حيث ركز على الفقرة الثانية من هاته المادة والتي تنص على انه لايمكن لهذه اللجان ان تحل محل اللجان الدائمة.

ادريس اشنيض: ومن خلال تعقيب السيد ادريس اشنيض تساءل عن السياق الذي جاءت فيه المادة 29 من القانون التنظمي للجماعة، مبرزا في هذا الصدد انه لايمكن تعطيل اللجان الدائمة وتشغيل اللجان المؤقتة.

بوبكر اشو: وفي نفس الاطار تدخل كاتب المجلس السيد بوبكر اشو ذاهبا الى العمل من اجل الارتقاء بمستوى التدخلات وتحديد الغاية من آراء السادة اعضاء المجلس، وفي هذا الصدد أبرز ان تكوين اللجان تعد من صلب اختصاصات المجلس ويمكن التداول بشأنها من خلال اجتماع آخر، بحيث ان موضوع نقطة جدول الاعمال تهم دراسة وضعية الميناء وطرح المشاكل المطروحة والإكراهات واقتراح الحلول بالنسبة لهذا المرفق الحيوي بالمدينة.

وبعد نقاش مستفيض بصدد هاته النقطة تمت احالتها على التصزيت .

مقرر عدد: 02 بتاريخ: 03 فبراير 2022

دراسة وضعية الميناء

إن مجلس جماعة سيدي افني المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2022 خلال الجلسة الاولى المنعقدة يوم الخميس 03 فبراير 2022 .

- طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
- بعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ب: دراسة وضعية الميناء
- وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني
- وحيث ان عملية التصويت أسفرت على ما يلي:
  - ✓ عدد الأعضاء الحاضرين : 26 عضوا.
  - ✓ عدد الأصوات المعبر عنها : 26عضوا.
  - ✓ عدد الأعضاء الموافقين : 26 عضوا.

وهم السادة: رشيد البطاح – عمر بوفيم – احمد بوفايم – محمد المزدوغي – رشيد زكي – رقية بوعبيد – احسان كاكا – بوبكر اشو – مينة همام – ادريس اشنيض – الزهرة العود – عزيز بزايو – مولاي عبد الوحداني – الحسن لكواس – علي بابرياش – علي الرايس – ابراهيم البطاح – محمد بابرياش – مبارك اجبابدي – كلثومة ابو المصالح – محند لاشكر – محمد ازركي – اشواق الوادي – محمد بهوش – عمار بهوش – فتيجة بنران .

- عدد الأعضاء الرافضين : 00
- عدد الممتنعين عن التصويت : 00

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي باجماع اعضائه الحاضرين على رفع ملتمس الى الجهات الوصية من أجل تشجيع الاستثمار وانجاز الميناء الترفيهي ، وكذا التنسيق ما بين الادارات التابعة لميناء سيدي افني والمصالح الجماعية في إطار المواكبة والإطلاع على كافة المعطيات ذات الصلة بهذا المرفق الهام بالمدينة.

رئيس المجلس

رشيد البطاح

كاتب المجلس

بوبكر اشلو

النقطة المتعلقة ب:تخصيص البناية الكائنة قرب ساحة 23 نونبر بشارع مولاي البودالي لجعلها مكاتب ادارية تابعة للجماعة .

العـــرض:

الرئيس : بصدد هاته النقطة أوضح السيد رئيس المجلس انها تتعلق بتخصيص البناية الكائنة قرب ساحة 23 نونبر بشارع مولاي البودالي لأجل جعلها مكاتب ادارية تابعة للجماعة وان المقرر المزمع اتخاذه في هذا الصدد يروم تصحيح وضعية هاته البناية التي تشمل حاليا عدة مكاتب جماعية، وهي مكتب حفظ الصحة ومكتب الشرطة الادارية ومكتب الموارد المالية وكذا خلية التدقيق الداخلي، حيث ان هذا التخصيص هو بمثابة تصحيح الوضعية من كونها منزل الى بناية ادارية .

المناقشـــــــــة

عزيز بزايو : وتناول الكلمة السيد عزيز بزايو حيث أفاد بانه يتم دائما اللجوء الى الحلول الترقيعية، مقترحا في هذا المضمار إمكانية تجميع كل المصالح الجماعية في بناية واحدة لتسهيل مأمورية المواطنين في قضاء اغراضهم الادارية بمختلف المصالح التابعة للجماعة ، واثار هذا السياق المستودع الجماعي لاحتضان مشروع احداث بناية جديدة اعتبارا لتواجده بالحي الاداري ، تفاديا لما من شأنه ان يعيق تنقل المواطنين من مصلحة الى مصلحة .

الرئيس : تم تناول الكلمة السيد رئيس المجلس الذي اوضح أن الحلول الترقيعية غير واردة بحيث أنه ورد بجدول اعمال الجلسة الثانية النقطة 18 تهم دراسة امكانية اقتناء عقار من لدن املاك الدولة من أجل بناء مركب اداري جماعي، والذي يتوخى من خلاله الارتقاء بالادارة الجماعية وتجويد خدماتها وتمكين موظفي الجماعة الذين يعتبرون الدعامة الاساسية لهاته المؤسسة من الاشتغال في ظروف مريحة واداء مهامهم على أحسن وجه .

عمار بهوش : وتدخل عضو المجلس السيد عمار بهوش مشيرا الى أن هاته النقطة تحتاج توضيحا ، إلا أنه قد اشار الى ان هاته البناية ربما تحتاج الى مقرر جماعي يقضي من جعل هاته البناية مكاتب ادارية، ولكن هذا لا يمنع ان يتم التفكير في إحداث بناية جديدة بجميع المواصفات تتخذ كمقر للجماعة والمصالح التابعة لها.

عمر بوفيم : وفي هذا السياق أوضح النائب الاول لرئيس المجلس السيد عمر بوفيم ان هاته البناية مدرجة كمنزل بسجل المحتويات الخاص بالاملاك الجماعية ، وان التخصيص هو من اختصاصات المجلس طبقا للمادة 92 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات، وأن هذا الإجراء جاء بناء على ملاحظات المجلس الجهوي للحسابات الذي اوصى بتصحيح وضعية البناية من منزل الى ادارة تابعة للجماعة، كما ذكر نائب رئيس المجلس بملتمس السيد عامل الاقليم بجعل هاته البناية متحفا للجماعة في المستقبل .

عمار بهوش : وفي إطار نقطة نظام اعرب عضو المجلس السيد عمار بهوش عن شكره للسيد النائب الاول على التوضيحات الكافية بخصوص هاته النقطة .

وبعد نقاش حول هاته النقطة احيلت على التصويت

تجدر الاشارة الى انسحاب النائب الثاني للرئيس السيد احمد بوفايم قبل التصويت على هاته النقطة .

مقررعدد :03 بتاريخ: 03 فبراير 2022

النقطة المتعلقة ب: تخصيص البناية الكائنة قرب ساحة 23 نونبر بشارع مولاي البودالي لجعلها مكاتب ادارية تابعة للجماعة .

إن مجلس جماعة سيدي افني المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2022 خلال الجلسة الاولى المنعقدة يوم الخميس 03 فبراير 2022 .

- طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات .

بعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ب: تخصيص البناية الكائنة قرب ساحة 23 نونبر بشارع مولاي البودالي لجعلها مكاتب ادارية تابعة للجماعة .

- وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني
- وحيث ان عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين : 26 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها : 25عضوا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين : 25 عضوا.

وهم السادة: رشيد البطاح – عمر بوفيم – محمد المزدوغي – رشيد زكي – رقية بوعبيد – احسان كاكا – بوبكر اشو – مينة همام – ادريس اشنيض – الزهرة العود – عزيز بزايو – مولاي عبد الوحداني – الحسن لكواس – علي بابرياش – علي الرايس – ابراهيم البطاح – محمد بابرياش – مبارك اجبابدي – كلثومة ابو المصالح – محند لاشكر – محمد ازركي – اشواق الوادي – محمد بهوش – عمار بهوش – فتيجة بنران .

- عدد الأعضاء الرافضين : 00
- عدد الممتنعين عن التصويت : 00

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي باجماع اعضائه الحاضرين على تخصيص البناية الكائنة قرب ساحة 23 نونبر بشارع مولاي البودالي لاحتضان مكاتب ادارية تابعة للجماعة.

رئيس المجلس

إمضاء الرئيس

رشيد البطاح

كاتب المجلس

بوبكر اشو

النقطة المتعلقة ب: المصادقة على تخصيص قطعة ارضية من الملك الجماعي الخاص بحي بوالعلام من اجل انشاء ملعب للقرب .

العـــرض:

الرئيس : بخصوص عرض هاته النقطة اوضح رئيس المجلس السيد رشيد البطاح ان الملك الجماعي الخاص المراد تخصيص جزء منه لاحداث ملعب للقرب يتواجد بحي بولعلام وتحديدا بجوار المركب الثقافي الذي انطلقت اشغال إنجازه ، وفي إطار سياسة المجلس الهادفة الى انشاء ملاعب القرب بمختلف احياء المدينة، فقد تم ادراج هاته النقطة بجدول اعمال الدورة لما لها من اهمية بالغة، ووقعها الايجابي في مجال الرياضة والشباب لتمكين هاته الفئة من ابراز مواهبها ومؤهلاتها وكذا من اجل خلق فضاءات لممارسة الرياضة التي ظلت من بين المشاريع التي تستأثر باهتمامات المجلس وساكنة المدينة.

المناقشـــــــــة

عزيز بزايو : وتدخل نائب رئيسة اللجنة الثقافية السيد عزيز بزايو الذي عبر عن تفاؤله لمثل هاته المبادرات الهادفة الى الرفع من مستوى الرياضة بالمدينة، إلا أنه تساءل في هذا السياق عن المقرر الذي اتخده المجلس السابق القاضي بتخصيص قطعة ارضية من نفس الملك الجماعي الخاص الذي سوف يخصص لمشروع إحداث تجزئة سكنية لفائدة جمعية الصفاء للسكن والخدمات .

الرئيس : وجوبا على هذا السؤال أبرز السيد رئيس المجلس أن الجزء المعني بإحداث ملعب للقرب لادخل له بالموقع الذي سبق تخصيصه لفائدة جمعية الصفاء للسكن من طرف المجلس التداولي .

عزيز بزايو : وتناول الكلمة السيد عزيز بزايو منبها الى عدم الوقوع في أي مشكل مستقبلا لكون هذا الملك الجماعي موضوع المناقشة خصص جزء منه لانجاز المركب الثقافي وجزء اخر صدر بشأنه مقرر جماعي يقضي بتخصيصه لفائدة جمعية الصفاء للسكن، فضلا عن بقع تم تفويتها لعدد من المواطنين، والتمس المتدخل في هذا السياق تأجيل هاته النقطة الى حين إعداد ملف متكامل حول القطعة الارضية المخصصة لهذا الغرض.

احسان كاكا : وتدخلت النائبة السادسة للرئيس السيدة احسان كاكا مقترحة اقتناء قطعة ارضية من لدن املاك الدولة تقع فوق الطريق لانشاء ملعب القرب لتفادي جميع المشاكل المرتقبة بخصوص الملك الجماعي الخاص ذات الصلة بهاته النقطة .

الرئيس : وللمزيد من التوضيحات حول هاته النقطة اشار السيد الرئيس الى ان الجزء المراد تخصيصه لاحداث ملعب للقرب يتواجد بجوار المركب الثقافي وتحديدا تحت الطريق، بدلا من اللجوء الى اقتناء عقار الذي سوف يكلف ميزانية الجماعة اعتمادات هي في امس الحاجة اليها .

محمد المزدوغي : وتطرق للحديث النائب الثالث للرئيس السيد محمد المزدوغي منتقدا الطريقة العشوائية التي تسير بها الادارة المتمثلة في عدم إعداد تصميم طبوغرافي من طرف المصلحة التقنية للبقعة الارضية المخصصة لإحداث ملعب القرب ، وكذا تحديد موقعها ومساحتها لتمكين السادة الاعضاء من اتخاذ مقرر سليم وذات مصداقية.

محمد بهوش : وفي نفس الاتجاه شاطر عضو المجلس السيد عمر بهوش رأي السيد نائب رئيس المجلس، مسجلا في هذا الإطار مؤاخذته على عدم المام ممثل المصلحة التقنية بتفاصيل موقع القطعة الارضية المرتبطة بإحداث ملعب للقرب، مما جعل المتدخل يطالب بتأجيل هاته النقطة قصد اعداد ملف شامل ودقيق بشأنها.

مولاي عبد الله الوحداني : وتدخل رئيس لجنة العمير السيد مولاي عبد لله الوحداني موضحا ان هاته النقطة كانت موضوع نقاش خلال اجتماع لجنة التعمير وتم التداول حول مجموعة من المعطيات التي ادلت بها المصلحة التقنية في الموضوع.

الرئيس : وفي معرض حديثه اوضح السيد رئيس المجلس من انه قام بزيارة ميدانية بمعية المكلف بقسم التعمير لموقع هذه القطعة وتم الوقوف على جميع الحيثيات التقنية المتعلقة بها، ورفعا لأي لبس- يستطرد السيد الرئيس- لابأس من تاجيل هاته النقطة الى دورة مقبلة لانجاز ملف يتضمن بطاقة تقنية بصددها.

مولاي عبد الله الوحداني : وفي الاتجاه المعاكس طالب رئيس لجنة التعمير السيد مولاي عبد الله الوحداني بعدم تأجيل النقطة نظرا لأهميتها المتمثلة في تشجيع الرياضة بالمدينة وتمكين الشباب من الإستفادة من ملاعب القرب التي تفتقر اليها المدينة بشكل عام.

محمد المزدوغي : وابدى النائب الثالث للرئيس السيد محمد المزدوغي هو الاخر عدم موافقته على تأجيل هاته النقطة ما دامت انها واضحة المعالم حسب رايه ، بناء على المعلومات المدلى بها من طرف السيد الرئيس شخصيا، مطالبا إحالتها على التصويت.

رقية بوعبيد : وتدخلت النائبة الخامسة للرئيس السيدة رقية بوعبيد مبرزة ان هاته النقطة لم يتم وضعها عبثا وانما نوقشت بما فيه الكفاية على مستوى مكتب المجلس بحضور المكلف بقسم التعمير والممتلكات الذي تعذر عليه حضور اشغال هاته الدورة لظروف خاصة. وعن اهمية هذا المشروع سجلت النائبة مدى تأخر المدينة من حيث ملاعب القرب التي طال امد إحداثها لفائدة شباب المدينة فلا داعي من تأجيل النقطة حسب رأيها.

احمد بوفايم : وتميزت كلمة النائب الثاني للرئيس السيد احمد بوفايم بإشادته لتدخلات وتساؤلات اعضاء المجلس الذين من حقهم معرفة كل المعطيات المرتبطة بهذه النقطة، حيث كان من المفروض عرض المعطيات المتعلقة بهذه القطعة الارضية على جهاز عرض البيانات data show، وفي الاتجاه نفسه اقترح المتدخل تأجيل النقطة في انتظار جمع المعطيات المتعلقة بها من طرف المصلحة التقنية.

الرئيس : تم تدخل السيد الرئيس موضحا من جديد انه لايرى مانعا في تأجيل هاته النقطة الى دورة استثنائية قصد الاعداد الجيد لدراستها وعرضها على جهاز data show من طرف المكلف بقسم التعمير .

يشار في هذا الصدد الى عودة النائب الثاني للرئيس السيد احمد بوفايم الى الجلسة مع بداية مناقشة هاته النقطة وانسحاب عضو المجلس السيد عمار بهوش .

وبهذا تمت الموافقة باغلبية 24 عضو مقابل امتناع صوت واحد على تاجيل مناقشة هاته النقطة الى الجلسة الثانية المقررة بتاريخ 2022/02/08.

النقطة المتعلقة ب: طلب اقتناء قطعة ارضية بحي للامريم تابعة لملك الدولة الخاص من اجل انشاء دار الحي .

عمر بوفيم: تناول الكلمة قبل دراسة هذه النقطة النائب الاول لرئيس المجلس السيد عمر بوفيم مبرزا انها تتعلق بطلب اقتناء عقار من ملك الدولةّ، ولهذه الغاية تم توجيه دعوة للسيد المدير الجهوي لاملاك الدولة قصد حضور اشغال هاته الدورة ، وسلمت له الاستدعاء مقابل وصل التسليم، إلا ان المسؤول المعني لم يلب دعوة الحضور، وعزا المتدخل سبب ذلك الى إدراج النقط التي تهم المدير الجهوي لاملاك الدولة في جلستين بدلا من ادراجها في جلسة واحدة من اجل تسهيل مأمورية المسؤول على هذا القطاع الحضور مرة واحدة، لذا التمس نائب رئيس المجلس اخد هذا الامر بعين الاعتبار خلال الدورات المقبلة ، وذلك بادراج النقط المتعلقة بكل قطاع على حدة في جلسة واحدة وليس في جلستين متفرقتين، ثم اضاف المتحدث انه بلغ الى علمه ان القطعة الارضية ذات الصلة بهاته النقطة المتواجدة خلف الملحقة الادارية للامريم، ربما تم اختيارها لفائدة عناصر القوات المساعدة.

الباشا : واوضح السيد باشا المدينة بالنيابة ان المشاريع المتعلقة بانجاز دور الحي تخضع لعدة شروط ومعايير يتطلب التقيد بها في هذا المجال فضلا عن الرسالة العاملية التي كانت واضحة في هذا الصدد.

و احيلت هاته النقطة مباشرة على التصويت ،

وتجدر الاشارة الى انه انسحب قبل التصويت على هاته النقطة كل من السادة :
عمار بهوش – محند لاشكر – محمد بابرياش – محمد ازركي – مبارك اجبابدي .

النقطة المتعلقة ب: تخصيص القطعة الارضية المتواجدة بحي تيفلت من اجل بناء دار الحي.

العـــرض:

الرئيس : تطرق للحديث عن هذه النقطة السيد رئيس المجلس مبرزا ان القطعة الارضية المراد تخصيصها لانشاء دار للحي تتواجد بحي تيفلت وتحديدا قرب مسجد معاد بن جبل ، حيث كانت موضوع طلب تقدمت بها احدى الجمعيات التابعة للحي، وأن هذا المشروع سيتيح الفرصة للمرأة القاطنة بذات الحي من الاستفادة من دروس التكوين في مجالات متعددة وتمكينها من اكتساب مهارات التعلم وتحسين مستواها الاجتماعي ، كما سيعود هذا المشروع بالنفع على ساكنة الحي بشكل عام.

المناقشة

عزيز بزايو : وتدخل نائب رئيسة اللجنة الثقافية السيد عزيز بزايو متسائلا عن الوضعية القانونية لهاته البقعة، مشيدا في ذات الوقت بانجاز مثل هاته المشاريع التي تظل المدينة في امس الحاجة اليها ، وفي هذا السياق اورد ان حي للامريم يفتقر هو الاخر الى مثل هاته المنشآت ذات الطابع الاجتماعي الهام مقارنة بوسط المدينة .

رقية بوعبيد : وتناولت الكلمة النائبة الخامسة للرئيس السيدة رقية بوعبيد موضحة ان ملتمس إحداث دار الحي كان مطلبا من طرف الساكنة منذ عدة سنين، وقد سبق في بداية الامر تلبية رغبة الساكنة في بناء المسجد بالحي ، والذي يعود فيه الفضل الى عدة متدخلين ساهموا في اخراجه الى حيز الوجود، فزيادة على هاته المعلمة الدينية ، ما فتئت الساكنة تطالب ببناء دار للحي قصد جعله فضاء للمرأة لممارسة انشطة ذات بعد اجتماعي وتثقيفي.

الباشا : ولفت السيد الباشا بالنيابة في هذا الإطار الى تفادي الجمع بين بنايتين ذات نفس الاهداف سيما وانه تتواجد بناية مماثلة بنفس الحي .

عمر بوفيم : وفي معرض تدخله أشار النائب الاول السيد عمر بوفيم بأن الجماعة مطالبة بادراج مشاريع في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ، والغاية من إدراج هاته النقطة هو اتخاذ مقرر يقضي بتخصيص بقعة لإحداث دار الحي كمرحلة اولى وكإجراء استباقي قبل عرض المشروع على اللجنة المحلية للتنمية البشرية التي يترأسها حاليا باشا المدينة، وسيتم اتباع هاته الاستراتيجية بشأن انجاز مشاريع مماثلة بالاحياء التي تعرف خصاصا في هذا المجال .

ثم بعد ذلك احيلت هاته النقطة على التصويت

مقرر عدد: 07 بتاريخ: 03 فبراير 2022

تخصيص القطعة الارضية المتواجدة بحي تيفلت من اجل بناء دار الحي.

إن مجلس جماعة سيدي افني المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2022 خلال الجلسة الاولى المنعقدة يوم الخميس 03 فبراير 2022 .

- طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم : 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ب: تخصيص القطعة الارضية المتواجدة بحي تيفلت من اجل بناء دار الحي.

- وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني
- وحيث ان عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين : 26 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها : 21عضوا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين : 21 عضوا.

وهم السادة: رشيد البطاح – عمر بوفيم – احمد بوفايم – محمد المزدوغي – رشيد زكى – رقية بوعبيد – احسان كاكا – بوبكر اشو – مينة همام – ادريس اشنيض – الزهرة العود – عزيز بزايو – مولاي عبد الوحداني – الحسن لكواس – علي بابرياش – علي الرايس – ابراهيم البطاح – كلثومة ابو المصالح – اشواق الوادي – محمد بهوش – فتيجة بنران .

- عدد الأعضاء الرافضين : 00
- عدد الممتنعين عن التصويت : 00

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي باجماع اعضائه الحاضرين على تخصيص القطعة الارضية المتواجدة بحي تيفلت والتي تعتبر جزءا مطلب التحفيظ عدد: 31/11415 مساحتها حوالي :178.85م2 من اجل بناء دار الحي .

رئيس المجلس

جماعة سيدي افني الرئيس

رشيد البطاح

كاتب المجلس

بوبكر اشو

النقطة المتعلقة ب: مراجعة السومة الكرائية للعقارات التابعة للجماعة طبقا لقانون الكراء.

العـــرض:

الرئيس : في معرض حديثه عن هاته النقطة ابرز السيد الرئيس انها ادرجت بجدول الاعمال بناء على التوصيات المنبثقة عن المجلس الجهوي للحسابات والتي تحث المصالح الجماعية على مراجعة السومة الكرائية للاملاك الجماعية طبقا للنصوص التنظيمية الواردة بقانون الكراء، حيث ان جميع الاملاك الجماعية تخضع لزيادة في سومتها الكرائية على رأس كل ثلاث سنوات وهو ما لم يتم تفعيله منذ سنة 2016، ولهذا فإن المجلس مطالب على ضوء ملاحظات المجلس الجهوي للحسابات باتخاذ مقرر يقضي بتحيين السومة الكرائية للاملاك الجماعية.

المناقشة

عمر بوفيم : وتدخل النائب الاول لرئيس المجلس عمر بوفيم ملتمسا تأجيل هاته النقطة لكون المجلس الحالي لازال في بداية مشواره ، ولايصح ان يشرع في هذا الوقت بالذات بتطبيق الزيادة بالنسبة للعقارات الجماعية التي يكتريها غالبية المواطنين، فضلا عن تداعيات جائحة كوفيد سواء على المستوى الاقتصادي او الاجتماعي ، مضيفا انه قد تم الاخد بعين الاعتبار لملاحظات لجنة التفتيش وذلك بادراجها كنقطة بجدول الاعمال وان المجلس له صلاحية تأجيلها الى وقت لاحق.

احمد بوفايم : وتناول الكلمة النائب الثاني لرئيس المجلس السيد احمد بوفايم ذاهبا الى ان هاته النقطة تكتسي طابعا حساسا ، وخطير جدا على حد تعبيره، مضيفا انه لايمكن ان يتخذ قرار في اولى دورات المجلس يقضي بالزيادة على المواطنين بخصوص العقارات التابعة للجماعة والتي يستغلونها على وجه الكراء، فليكفي ما عانه المواطن وما زال يعانيه من آثار جائحة كوفيد ، إذ اصبح المواطن يعيش ازمات خانقة الى اليوم وظروفا قاسية وتدني مستواه المعيشي. ودعا الى الانكباب على تسوية الباقي استخلاصه والعمل بكل حزم من أجل استخلاصه من طرف مصلحة الموارد المالية ودعمها في هذا الإطار.

عزيز بزايو : وفي نفس الاتجاه انصب تدخل السيد عزيز بزايو الذي أكد على احترام قرارات المجلس الجهوي للحسابات في هذا الصدد، ولكن في ظل هاته الظروف العصيبة التي تعيشها المدينة على كافة الاصعدة فإن هذه الخطوة تبدو غير مناسبة تماما في الوقت الراهن .ولفت المتحدث موازاة مع ذلك انه سبق ان رفع ملتمسا بشأن إعفاء مستغلي المحلات التجارية التابعة للجماعة من واجبات الكراء لمدة ثلاثة اشهر على الاقل وكان ذلك خلال فترة الحجر الصحي سنة 2020 التي تضررت جراءها كل القطاعات والانشطة بسبب وباء كرونا، وذلك على غرار الاجراءات المتخذة في هذا المضمار من طرف وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية بخصوص المحلات التابعة لها والتي تكتريها للخواص.

محمد بهوش : وفي نفس الاتجاه سجل عضو المجلس السيد محمد بهوش موقفه الرافض لتنفيذ هذا الاجراء حاليا ، زذلك بالتريث في اتخاذ هذا القرار مباشرة بعد انتداب المجلس مشيرا الى ان هاته النقطة سبق وان ادرجت بجداول اعمال دورات المجالس السابقة ولم يتم اخدها بعين الاعتبار، وعلى

هذا الاساس اعتبر المتدخل ان هذاه المراجعة جاءت في ظروف غير مواتية، ولا ينبغي ان يؤاخد ذلك على المجلس وهو لا زال في بداية ولايته.

محمد المزدوغي : وفي معرض حديثه اعلن النائب الثالث لرئيس المجلس السيد محمد المزدوغي انه ليس موافقا على مراجعة السومة الكرائية لكل العقارات التابعة للجماعة، فهناك استثناء من هذا الاجراء يتجلى في المحلات التجارية التي تضرر مستغلوها من ظروف جائحة كورونا ، وكذا القاطنين بالمنازل من ذوي الدخل المحدود، فالمجلس لم يأت لجبر الخواطر على حد تعبيره ، بل يجب اتخاذ هذا الاجراء في حق اولئك المستغلين للاملاك الجماعية الذين يجنون من ورائها اموالا طائلة تقدر ب 40.000.00 درهم شهريا مقابل اداء سومة كرائية هزيلة جدا ولاقيمة لها بالنسبة لميزانية الجماعة، مما يستلزم مراجعة وإعادة النظر في السومة الكرائية للعقارات التي تؤديها هاته الفئة من المستغلين.

الباشا : وتدخل في هذا المضمار السيد الباشا بالنيابة مبرزا ان السومة الكرائية الخاصة بالعقارات التابعة للجماعة لم تتم مراجعتها منذ سنة 2016 ،الشيء الذي يتعارض والقوانين الجاري بها العمل في هذا الصدد التي تنص على الزيادة في السومة الكرائية على رأس كل ثلاث سنوات، فالمسؤولية تبقى على عاتق رئيس المجلس في حالة عدم تفعيل هذا الاجراء في الآجال المحددة لها قانونا ، بعيدا عن جبر الخواطر الذي اشار اليه السيد نائب رئيس المجلس، فلابد من التقيد بالقانون وايجاد الحلول للشروع في تنفيذ هاته الزيادة اذ لايمكن ان يبقى الوضع مجمدا لمدة ست سنوات، و ليس في صالح الجماعة ان تحرم ميزانيتها من مداخيل هاته المدة والتي تقل عن قيمة المنازل باعتبار موقعها الاستراتيجي بوسط المدينة، ولفت السيد الباشا بالنيابة الى مراعاة ظروف الساكنة والحفاظ على موارد الجماعة على السواء في إطار تطبيق القانون مؤكدا على البحث عن جميع الحلول التي من شانها تسوية هاته الوضعية في اقرب الآجال.

بوبكر اشو : وتدخل كاتب المجلس السيد بوبكر اشو الذي ابرز ان مبررات السادة اعضاء المجلس بخصوص هاته النقطة تبدو معقولة ومنطيقية اعتبارا للظروف التي املتها تداعيات جائحة كوفيد ، إلا انه لابد من التركيز على ما هو اهم بخصوص هذا الملف، والمتمثل في غياب الجرأة لدى المجالس السابقة مما جعل المدينة تعيش ركودا اقتصاديا أثر بشكل سلبي على تنميتها، وذكر السيد كاتب المجلس مجموعة من الملفات التي تم السكوت عنها وعدم اتخاذ اي قرار بشأنها كالحي الصناعي، والتفويتات، والعقارات الجماعية التي شيدت فوقها منازل وشقق اعدت للكراء، وفي الاخير دعا المتدخل عموم المجلس التى التحلي بالجراة والارادة قصد حلحلة هاته الملفات الكبرى للخروج من هذا الوضع الشاذ .

عمر بوفيم : واوضح النائب الاول للرئيس السيد عمر بوفيم في هذا السياق ان هذا الاجراء لم يعرف تأجيلا سنة 2016 ،بل تم تفعيله خلال الولاية السابقة حيث تمت الزيادة في السومة الكرائية للعقارات الجماعية بنسبة 10%، إلا أن هاته العملية توقفت منذ السنة سالفة الذكر وهو ما يخالف الآجال القانونية المحددة تطبيقها على رأس كل ثلاث سنوات، ولهذا فإنه يتعين تأجيل هاته النقطة وليس رفضها بغية إعداد إحصاء شامل لها ودراستها بشكل دقيق يراعي تصنيف المستغلين على شكل فئات حسب وضعيتهم الاجتماعية المختلفة وعرض هاته المعطيات على انظار المجلس في دورة لاحقة قصد اتخاد قرار مناسب وصائب بشأنها، واستطرد نائب رئيس المجلس ان هاته النقطة لم يتم مناقشتها على مستوى مكتب المجلس نظرا لإدراجها بجدول الاعمال في آخر المطاف.

مدير المصالح : وأعطيت الكلمة لمدير المصالح السيد حميد المحندي الذي ذكر بمقتضيات الفصل الرابع من دفتر التحملات الخاص بتدبير الاملاك الجماعية، والتي تنص صراحة على تحيين الزيادة في السومة الكرائية للعقارات الجماعية بنسبة 10% ، والتي يتم تطبيقها كل ثلاث سنوات، كما ابرز السيد مدير المصالح ان هاته النقطة ادرجت بناء على ملاحظات المجلس الجهوي للحسابات والتي سجلها في هذا الصدد واعتبر عدم تطبيق هذا الإجراء بمثابة خرق للقانون، والتزمت الجماعة في

هذا المضمار بإدراج هذا الملف في أقرب دورة يعقدها المجلس الجماعي من أجل تسوية هاته الوضعية.

الرئيس : وعلى ضوء ذلك تساءل السيد رئيس المجلس عن مدى تأثير هاته الزيادات على مستغلي الأملاك الجماعية بالنظر الى مبلغ السومة الكرائية المحددة لهم، كما هو الشأن بالنسبة للاكرية التي يبلغ سومتها 200.00 في الشهر والتي ستصبح 220.00 بنسبة 10%، كما تطرق السيد الرئيس للحديث عن الاملاك المكتراة بثمن بخس شيدت فوقها مساكن وأعدت للكراء من طرف المستغلين تدر عليهم ارباحا طائلة، مما ساهم في ضياع مصالح الجماعة وهزالة المداخيل المرتبطة بالاملاك الجماعية، وفي هذا السياق ابرز السيد الرئيس انه يتعين تطبيق القانون وان يكون المجلس جريئا لتسوية هذا الملف ، ولا مجال لتأجيله تنفيذا لتوصيات المجلس الجهوي للحسابات، والحفاظ على الموارد المالية للجماعة والحرص على البحث عن الباقي استخلاصه الذي يشكل هو الآخر مشكلا قائما بذاته بالنسبة للجماعة، ولا بد للمواطن ان يساهم المواطن في تنمية المدينة، لتمكينه من الاستفادة من خدمات القرب من إنارة وماء صالح للشرب وفضاءات خضراء وغيرها من الخدمات، الشيئ الذي سيعبد الطريق أمام تنمية مستدامة وتشجيع الاستثمار لفائدة هاته المدينة وساكنتها ومعالجة الملفات الكبرى المماثلة.

احمد بوفايم : وتدخل النائب الثاني لرئيس المجلس السيد احمد بوفايم الذي أبدى موافقته على التقيد بتوصيات المجلس الجهوي للحسابات، إلا ان هاته التوصيات ليست قرآنا منزلا على حد تعبيره، مضيفا ان الوضع الراهن لا يسمح بتنفيذ هاته الزيادة سيما وان المستغلين يعدون من الاسر الفقيرة وقدموا خدمات جليلة لهذا الوطن.

ابراهيم البطاح : وتناول الكلمة عضو المجلس السيد ابراهيم البطاح الذي ركز على انه يجب التمييز بين المستغلين ذوي الدخل المحدود والمستغلين ذوي الامكانيات المادية ، وإعداد لوائح مفصلة في هذا الشأن، من أجل إتخاد الإجراءات اللازمة بالنسبة للفئة القادرة على الأداء ، وإعطاء مهلة للفئة غير القادرة على ذلك حاليا، وذلك في انتظار انفراج اوضاعهم الاجتماعية والمعيشية التي تضررت بفعل الجائحة.

ادريس اشنيض : وفي هذا السياق تساءل السيد ادريس اشنيض عن الحل بالنسبة للمستغلين للاملاك الجماعية بسومة كرائية تقدر ب 340.00 مقابل المبالغ التي يستفيدون منها عن طريق هذا الاستغلال والذي يناهز 40.000.00 درهما مقترحا ان تتم مكاتبة المعنيين وإعادة النظر في عقد الكراء التي تربطهم بالجماعة، وأشار المتدخل في ذات الوقت الى أن نسبة الزيادات الخاصة بالسومة الكرائية المحددة في 25.00 درهم لا تشكل اي تأثير على مستغليها مما لاينبغي معه اللجوء الى تأجيل هذه النقطة.

عزيز بزايو : وتدخل السيد عزيز بزايو الذي أشار الى انه يتعين مراعاة ظروف الفئة البسيطة من مستغلي هاته الاملاك وتأجيل اجراءات الزيادة الى وقت لاحق ، وليس رفضها بشكل قطعي مقرا بوجوب التقيد بتوصيات المجلس الجهوي للحسابات والحفاظ على مداخيل الجماعة الخاصة بالاملاك الجماعية على اختلاف انواعها بعد اعداد جرد شامل بهذا الشأن.

رئيس مصلحة المرارد المالية والشرطة الادارية : واعطيت الكلمة لرئيس مصلحة الموارد المالية والشرطة الادارية السيد ملاي احمد حمان الذي أوضح ان هاته النقطة تصب في تطبيق قانون العقود والالتزامات الذي ينص على احترام مدة الثلاث سنوات لمراجعة السومة الكرائية للاملاك الجماعية بنسبة 10 %، وأردف بأن هذا الإجراء لا يشكل اي عبء على المستغلين سيما وأن السومة الكرائية الحالية تتراوح ما بين 25.00و 30.00 درهم و 200.00 الى 600.00 درهم بالنسبة للمحلات التجارية المتواجدة بقسارية الفتح وأن سقف الزيادة لايتعدى 60.00 درهم حسب النسبة المائوية المحددة في 10% كما اورد المسؤول على الجبايات أنه يتعين التفكير في معالجة ملف آخر يتعلق

بالعقارات التي طرأت عليها مجموعة من التغييرات من قبل مكتريها، وعرض هاته الوضعية على انظار عموم المجلس قصد التداول بشأنها .

وبعد اخد ورد بصدد هاته النقطة، احيلت على التصويت

مقرر عدد: 08 بتاريخ: 03 فبراير 2022

مراجعة السومة الكرائية للعقارات التابعة للجماعة طبقا لقانون الكراء.

إن مجلس جماعة سيدي افني المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2022 خلال الجلسة الاولى المنعقدة يوم الخميس 03 فبراير 2022 .

- طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم : 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ب: مراجعة السومة الكرائية للعقارات التابعة للجماعة طبقا لقانون الكراء.

وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني

- وحيث ان عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين : 26 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها : 21عضوا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين : 21 عضوا.

وهم السادة: رشيد البطاح – عمر بوفيم – احمد بوفايم – محمد المزدوغي – رشيد زكى – رقية بوعبيد – احسان كاكا – بوبكر اشو – مينة همام – ادريس اشنيض – الزهرة العود – عزيز بزايو – مولاي عبد الوحداني – الحسن لكواس – علي بابرياش – علي الرايس – ابراهيم البطاح – كلثومة ابو المصالح – اشواق الوادي – محمد بهوش – فتيحة بنران .

- عدد الأعضاء الرافضين : 00

- عدد الممتنعين عن التصويت : 00

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بإجماع اعضائه الحاضرين على تأجيل دراسة هاته النقطة الى دورة لاحقة لإعداد جرد شامل واحصاء دقيق للعقارات الجماعية المرتبطة بمراجعة سومتها الكرائية .

رئيس المجلس

إمضاء الرئيس

رشيد البطاح

كاتب المجلس

بوبكر اشو

النقطة المتعلقة ب: دراسة امكانية اعتماد التدبير المفوض للمجزرة الجماعية .

الرئيس : بالنسبة لهاته النقطة أبرز السيد الرئيس أنه وردت بشأنها رسالة عاملية تماشيا مع المستجدات المتعلقة ببناء مجزرة جديدة بالطريق المؤدية الى جماعة تيوغزة وبالضبط بمدخل المسلك الطرقي " ادوار" حيث سيتم رفع ملتمس اقتناء هاته البقعة الارضية من لدن املاك الدولة لاحتضان هذا المشروع ، وفي هذا الصدد التمس السيد الرئيس تأجيل هاته النقطة الى دورة لاحقة.

تمت احالة هاته النقطة مباشرة على التصوت .

مقرر عدد: 09 بتاريخ: 03 فبراير 2022

دراسة امكانية اعتماد التدبير المفوض للمجزرة الجماعية .

إن مجلس جماعة سيدي افني المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2022 خلال الجلسة الاولى المنعقدة يوم الخميس 03 فبراير 2022 .

- طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم : 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ب: دراسة امكانية اعتماد التدبير المفوض للمجزرة الجماعية .

وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني

- وحيث ان عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين : 26 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها : 21عضوا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين : 21 عضوا.

وهم السادة: رشيد البطاح – عمر بوفيم – احمد بوفايم – محمد المزدوغي – رشيد زكى – رقية بوعبيد – احسان كاكا – بوبكر اشو – مينة همام – ادريس اشنيض – الزهرة العود – عزيز بزايو – مولاي عبد الوحداني – الحسن لكواس – علي بابرياش – علي الرايس – ابراهيم البطاح – كلثومة ابو المصالح – اشواق الوادي – محمد بهوش – فتيحة بنران .

- عدد الأعضاء الرافضين : 00

- عدد الممتنعين عن التصويت : 00

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بإجماع اعضائه الحاضرين على تأجيل هاته النقطة الى دورة مقبلة في انتظار القيام باقتناء البقعة الارضية من لدن أملاك الدولة المتواجدة بالطريق المؤدية الى "حي ادوار" بسيدي افني والمزمع تخصيصها لإنجاز مجزرة جماعية جديدة .

رئيس المجلس

رشيد البطاح

كاتب المجلس

بوبكر اشو

النقطة المتعلقة ب: التداول في شان اقتناء سوق حي للامريم.

الرئيس : تناول الكلمة بصدد هاته النقطة السيد رئيس المجلس مقترحا دراستها خلال الجلسة الثانية من اشغال هاته الدورة ، وحضور السيد المدير الجهوي لاملاك الدولة الذي سبق وان اجرى معه اتصالات حول هذا الموضوع في افق تهيئة السوق المتواجد بحي للامريم وجعله سوق نموذجي يعكس انتظارات الساكنة .

وتأسيسا على ذلك، فقد تم ارجاء دراسة هذه النقطة الى الجلسة الثانية المقرر عقدها يوم الثلاثاء 08 فبراير 2022 لمناقشتها بحضور السيد المدير الجهوي لاملاك الدولة وذلك لاطلاع عموم المجلس على الحيثيات المتعلقة بهذا الشأن.

النقطة المتعلقة ب: دراسة مشروع اتفاقية شراكة وتعاون ما بين جماعة سيدي افني وجمعية الاعمال الاجتماعية لموظفي ومستخدمي جماعة سيدي افني .

العـــرض:

الرئيس : تطرق للحديث عن هاته النقطة السيد رئيس المجلس مشيرا الى ان مشروع الاتفاقية المزمع ابرامها ما بين الجماعة وجمعية الاعمال الاجتماعية لموظفي ومستخدمي جماعة سيدي افني قد تم التوصل به من طرف اعضاء المجلس، وللاشارة افاد السيد الرئيس انه سبق ان تقدمت هاته الجمعية بملتمس يرمي الى إبرام هاته الاتفاقية بعدما تم فسخ هاته الاخيرة خلال المجلس السابق.

المناقشة

عمر بوفيم : وتدخل النائب الاول للرئيس السيد عمر بوفيم ذاهبا الى ان هاته النقطة لاتستدعي المناقشة، وان ما يجب التداول بشأنه يتعلق بتحديد المنحة المراد تخصيصها كدعم سنوي لفائدة الجمعية، حيث اقترح المتدخل في هذا الصدد مبلغ 100.000.00 درهم، الذي كانت تستفيد منه ذات الجمعية .

الرئيس : وفي نفس الإتجاه، اقترح السيد رئيس المجلس الاحتفاظ بنفس المبلغ الذي كان يحول لفائدة الجمعية والمحدد في 100.000.00 درهم.

ادريس اشنيض : والتمس السيد ادريس اشنيض التريث بصدد مناقشة بعض النقط، مستفسرا عن المنحة المخصصة لفائدة جمعية الصفاء للسكن والخدمات الاجتماعية لموظفي ومتسخدمي ومتقاعدي جماعة سيدي افني، فإن كان مبلغ المنحة محدد في 100.000.00 درهم فمن حق جمعية الاعمال الاجتماعية لموظفي ومستخدمي جماعة سيدي افني الاستفادة من نفس المبلغ، وإن تجاوزت هاته المنحة المبلغ المذكور فلتتساوى الجمعيتان من حيث الدعم الممنوح لهما.

عزيز بزايو : وهو نفس التوجه الذي تبناه السيد عزيز بزايو مبرزا انه لافرق بين الموظفين ولا تمييز بغض النظر عن الانتماء لجمعية دون الاخرى.

رقية بوعبيد : وهو نفس الرأي الذي عبرت عنه النائبة الخامسة لرئيس المجلس السيدة رقية بوعبيد في تدخلها بصدد هاته النقطة.

ابراهيم البطاح : إلا أن عضو المجلس السيد ابراهيم البطاح تساءل عن الانشطة التي تقوم بها الجمعية مقابل حجم المنحة المراد تخصيصها لها من طرف المجلس.

الرئيس : واوضح السيد الرئيس بهذا الخصوص انه منذ البداية ليس موافقا على تواجد جمعيتين بالجماعة ، مشيرا الى ان التوجه العام لدى رئاسة المجلس كان هو إدماج الجمعيتين في جمعية واحدة ، وتم في هذا المضمار عقد لقاء تواصلي بين الطرفين لتقريب وجهات النظر والاشتغال تحت غطاء واحد،

إلا ان الامور لم تتجه في المسار المتوخى منه ، وبقي الوضع كما هو عليه، ولهذا فلا يمكن لجمعية واحدة ان تستفيذ من الدعم دون الاخرى، فبالنسبة لجمعية الصفاء تتلقى دعما ماليا يبلغ 125.000.00 درهم ، ، واسترسل السيد الرئيس في حديثه مشيرا الى أن الجمعيتين معا تعملان سنويا على الادلاء بتقاريرها المالية والانشطة التي تنظمانها طوال السنة ، إذ لايمكن دعم الجمعيتين بدون مطالبتهما بالبيانات التي تفيد اوجه صرف المنح المخصصة لهما من طرف الجماعة.

عزيز بزايو : وتدخل السيد عزيز بزايو الذي اورد ان هاته الاتفاقية قد تم فسخها في عهد المجلس السابق، وقد طلبت الجمعية ابرامها من جديد ، فهذا شيء طبيعي ولا مانع في ذلك ، اما بالنسبة للادلاء بتقارير عن الانشطة والتقارير المالية، فهذا معمول به طبقا للقانون الذي يسري على جميع الجمعيات التي تستفيد من منح الدعم.

مولاي عبد الله الوحداني : وتدخل السيد رئيس لجنة التعمير السيد مولاي عبد الله الوحداني الذي أكد على وجوب التساوي بين الجمعيتين وحسم هذا الامر الذي لايستدعي كل هذا الجدل.

وبعد نقاش مستفيض، أحال السيد الرئيس هاته النقطة على التصويت.

مقرر عدد: 11 بتاريخ: 03 فبراير 2022

دراسة مشروع اتفاقية شراكة وتعاون ما بين جماعة سيدي افني وجمعية الاعمال الاجتماعية لموظفي ومستخدمي جماعة سيدي افني .

إن مجلس جماعة سيدي افني المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2022 خلال الجلسة الاولى المنعقدة يوم الخميس 03 فبراير 2022 .

- طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم : 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ب دراسة مشروع اتفاقية شراكة وتعاون ما بين جماعة سيدي افني وجمعية الاعمال الاجتماعية لموظفي ومستخدمي جماعة سيدي افني .

وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني

- وحيث ان عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين : 26 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها : 21عضوا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين : 21 عضوا.

وهم السادة: رشيد البطاح – عمر بوفيم – احمد بوفايم – محمد المزدوغي – رشيد زكى – رقية بوعبيد – احسان كاكا – بوبكر اشو – مينة همام – ادريس اشنيض – الزهرة العود – عزيز بزايو – مولاي عبد الوحداني – الحسن لكواس – علي بابرياش – علي الرايس – ابراهيم البطاح – كلثومة ابو المصالح – اشواق الوادي – محمد بهوش – فتيجة بنران .

- عدد الأعضاء الرافضين : 00

- عدد الممتنعين عن التصويت : 00

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي باجماع اعضائه الحاضرين على اتفاقية شراكة وتعاون ما بين جماعة سيدي افني وجمعية الاعمال الاجتماعية لموظفي ومستخدمي جماعة سيدي افني وذلك كما يلي :

اتفاقية شراكة و تعـاون

مـــا بين جماعة سيدي افني وجمعية الأعمال الاجتماعية

لموظفي ومستخدمي جمـاعة سيدى افنى.

إن رئيس المجلس الجماعي لمدينة سيدي افني

- بناء على مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 رمضان 1436 الموافق 07 يوليوز 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات .
- بناء على المرسوم 2.17.451 صادر في 4 ربيع الاول 1439 (23 نونبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات و مؤسسات التعاون بين الجماعات.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.02.206 صادر في 12 جمادى الاولى 1423 الموافق ل 23 يوليوز 2002 بتنفيذ القانون رقم 75.00 المغير و المتمم بموجبه الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر في 03 جمادى اولى 1378 الموافق ل 15 نونبر 1958 بتنظيم حق تأسيس الجمعيات.
- وتأسيسا على مداولات المجلس الجماعي لسيدي افني خلال دورته العادية لشهر فبراير 2022 .

يقـــرر مايلـــى:

الفصل الأول: موضوع الاتفاقية .

تهدف هذه الاتفاقية إلى إرساء أسس علاقة دعم وتعاون بين جماعة سيدي افني وجمعية الاعمال الاجتماعية لموظفي ومستخدمي جماعة سيدي افني بهدف تحسين الأوضاع الاجتماعية لموظفي ومستخدمي ومتقاعدي الجماعة وتكريمهم.

الفصل الثاني: التزامات الجماعة.

1. تلتزم جماعة سيدي افني بصرف منحة مالية سنوية لفائدة الجمعية لا يقل مبلغها عن : 125.000.00 يتم تحويلها لفائدة الجمعية بحسابها البنكي رقم : 011.761.0000.01.200.00.02549.51 المفتوح لدى وكالة بنك افريقيا سيدي افني.
2. تضع الجماعة رهن إشارة الجمعية مقرا يتم تخصيصه لإحداث مرافق متعددة من أجل تقديم خدماتها الاجتماعية لفائدة المنخرطين، ويمكن استغلال هذا المرفق من طرف الجماعة كلما دعت الضرورة الى ذلك.
3. تساهم الجماعة في كل مشروع تنموي تقدمه الجمعية بعد تقديم دراسات تقنية مصادق عليها من طرف المصالح المختصة.
4. تعمل الجماعة على إشعار الجمعية نهاية كل سنة بلائحة الموظفين والأعوان المحالين على التقاعد بغية التنسيق مع الجمعية في مجال تكريم المتقاعدين وتقديم جميع المساعدات من اجل إنجاح هذه العملية.

الفصل الثالث: التزامات الجمعية.

1. تلتزم الجمعية باستعمال المنحة المحولة إليها من طرف الجماعة لتوفير الخدمات الاجتماعية لكافة المنخرطين في الجمعية بما فيها المتقاعدين.
2. تلتزم الجمعية بالعمل على تطوير وتنويع الخدمات الاجتماعية المقدمة للمنخرطين .
3. تلتزم الجمعية بالمحافظة على الممتلكات الموضوعة رهن إشارتها واستعمالها للاغراض المخصصة لها ولا يمكن إدخال أي تغيير عليها إلا بموافقة من رئيس الجماعة.
4. تلتزم الجمعية بتزويد الجماعة سنويا بنسخ من تقاريرها المالية مدعمة بشهادة مدققة للحسابات توضح فيها بكل دقة أوجه صرف المنح المقدمة لها من طرف الجماعة طبقا لمقتضيات الفصل 32 و32 مكرر من قانون تأسيس الجمعيات المشار إليه أعلاه.
5. تتعهد الجمعية بالمشاركة في جميع المناسبات المتعلقة بتكريم المتقاعدين والمساهمة في تنظيمها والسهر على إنجاحها بتنسيق مع الجماعة .

6- التكفل سنويا بمصاريف أداء مناسك الحج او العمرة لفائدة مستفيد واحد او اكثر من المنخرطين موظفا كان او مستخدما او متقاعدا ، وذلك عن طريق اجراء قرعة يحضرها رئيس المجلس الجماعي او من يمثله .

الفصل الرابع : تعديل الاتفاقية .

كل تعديل يطرأ على فصول هذه الاتفاقية يكون موضوع ملحق تصادق عليه الهيئة التداولية للطرفين الموقعين علي هاته الاتفاقية .

الفصل الخامس : فسخ الاتفاقية :

تفسخ هذه الاتفاقية وتعتبر مقتضياتها لاغيه في حالتين :

- ✓ إما بعد مرور ثلاثة أشهر من تقديم احد الطرفين لطلب صريح بفسخ الاتفاقية .
- ✓ إما فور تقديم طلب من احد الطرفين بسبب إخلال الطرف الأخر بأحد بنود الاتفاق .

وفي كلتا الحالتين يجب أن يكون الطلب مبنيا على مقرر من الهيئة التداولية لطالب الفسخ ، وهي المجلس الجماعي بالنسبة للجماعة ، والجمع العام بالنسبة للجمعية .

الفصل السادس : بدء سريان الاتفاقية .

يبدأ سريان هذه الاتفاقية ابتداء من تاريخ توقيعها والتاشير عليها .

الفصل السابع : فض النزاعات .

إن الخلافات التي يمكن أن تنشا بين الطرفين بمناسبة تطبيق مقتضيات هذه الاتفاقية يتم فضها حبيا بين رئيس جماعة سيدي افني ومكتب جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي ومستخدمي جماعة سيدي افني.

رئيس المجلس	كاتب المجلس
رشيد البطاح	بوبكر اشو

*-*وبعد استنفاد جدول أعمال الجلسة الاولى من أشغال الدورة العادية لشهر فبراير **2022** المتعقدة بتاريخ **2022/02/03**، رفعت اشغال هاته الجلسة على الساعة الثانية والنصف بعد الزوال على أن يتم استئناف الجلسة الثانية يوم الثلاثاء **08** فبراير **2022** على الساعة العاشرة صباحا بقاعة المسيرة الخضراء.

المملكـة المغربيـة
وزارة الداخليـة
ولاية جهة كلميم واد نون
جهـة كلميم- واد نـون
إقليم سيدي إفني
جماعة سيدي إفني
قسم الشؤون الإدارية والمالية والقانونية
مصلحة الشؤون القانونية وشؤون المجلس
مكتب شؤون المجلس

ROYAUME DU MAROC
MINISTERE DE L'INTERIEUR
WILAYA REGION GUELMIM –OUED NOUN
REGION GUELMIM –OUED NOUN
PROVINCE DE SIDI IFNI
COMMUNE DE SIDI IFNI
DIVISION DES AFFAIRES ADMINISTRATIVES, FINANCIERES ET JURIDIQUES
SERVICE DES AFFAIRES JURIDIQUES ET DES AFFAIRES DU CONSEIL
BUREAU DES AFFAIRES DU CONSEIL

دورة عادية

جلســـــــة علنيـــــــة
محضـــر مـــــداولات مجلس جماعة سيـــــدي إفنـــي
المنعقد خلال دورته العادية لشهر فبراير 2022 (الجلسة الثانية)

الورقـــــة الحافظـــــة

بتاريخ الثلاثاء 06 رجب 1442هـ الموافق لـ **08 فبراير 2022** على الساعة العاشرة صباحا بقاعة المسيرة الخضراء ، عقد مجلس جماعة سيدي افني الجلسة الثانية من دورته العادية لشهر فبراير 2022 تحت رئاسة السيد: رشيد البطاح رئيس المجلس الجماعي ، وبحضور السيد ببكر اداحيا خليفة القائد بالباشوية نيابة عن باشا مدينة سيدي افني بالنيابة، ، وكذا السادة :

- حميد لمحندي : مدير المصالح الجماعية.
- عمر بن داود : المدير الجهوي لاملاك الدولة كلميم
- حمان مولاي احمد : رئيس مصلحة الشؤون المالية والشرطة الادارية.
- بوشتى النعماوي : مكلف بقسم التعمير والبيئة والممتلكات
- محمد السعدي : مكلف بقسم الشؤون الادارية والمالية والقانونية.
- محمد لبيب : مكلف بمصلحة الشؤون القانونية وشؤون المجلس
- احمد اشبان : رئيس مكتب شؤون المجلس.
- حيماد عزيز : عن مكتب الممتلكات.

- العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 28 عضـوا.
- عدد الأعضاء المزاولين لمهامهم : 28 عضـوا.
- عدد المناصب الشاغرة : 00.
- عدد الأعضاء الحاضرين : **21** وهم السـادة :

01	رشيد البطاح	: رئيس المجلس الجماعي.
02	عمر بوفيم	: النائب الأول للرئيس.
03	احمد بوفايم	: النائب الثاني للرئيس.
04	محمد المزدوغي	: النائب الثالث للرئيس
05	رشيد زكى	: النائب الرابع للرئيس.
06	رقية بوعبيد	: النائبة الخامسة للرئيس.
07	احسان كاكا	: النائبة السادسة للرئيس.
08	بوبكر اشو	: كاتب المجلس.
09	مينة همام	: رئيسة لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة.
10	ادريس اشنيض	: نائب رئيسة اللجنة المالية والبرمجة
11	الزهرة العود	: رئيسة اللجنة الثقافية والرياضية والاجتماعية والتنمية البشرية.
12	عزيز بزايو	: نائب رئيسة اللجنة الثقافية والتنمية البشرية
13	مولاي عبد الله الوحداني	: رئيس لجنة التعمير والبيئة
14	علي بابرياش	: رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات.
15	مبارك اجبابدي	: عضو
16	كلثومة ابو المصالح	: عضو.
17	محند لاشكر	: عضو
18	اشواق الوادي	: عضو.
19	محمد بهوش	: عضو.
20	عمار بهوش	: عضو .
21	فتيحة بنيران	:عضو .

وتجدر الاشارة الى انه قد تخلف عن اشغال هاته الجلسة السادة :

- الحســـن لكواس : نائب رئيس لجنة التعمير
- علي الرايـــــس : نائب رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات
- ابراهيـــم البطاح : عضو المجلس
- محمـــد بابرياش : عضو المجلس
- مصطفـــى بايتاس : عضو المجلس
- عبد الرحمان الراجي : عضو المجلس
- محمـــــد ازركي : عضو المجلس

في البداية أبرز السيد الرئيس انه طبقا للمادة 33 من القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، سيتم استئناف اشغال الدورة العادية لشهر فبراير 2022 في إطار جلستها الثانية، والتي يتضمن جدول اعمالها النقط التالية :

12-احداث هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع .
13- الدراسة والمصادقة على قرار تنظيمي لإحداث فرقة المراقبة التابعة للشرطة الادارية.
14- الدراسة والمصادقة على القرار التنظيمي المتعلق باحتلال الملك العام لأغراض تجارية – مهنية – صناعية.
15- المصادقة على دفتر التحملات المتعلق بدعم الجمعيات .
16- مراجعة القرار الجبائي المستمر .
17-المصادقة على محضر لجنة السير والجولان .
18- دراسة امكانية اقتناء عقار من لدن دائرة املاك الدولة من اجل بناء مركب اداري جماعي.

19- رمجة الفائض الحقيقي برسم السنة المالية 2021 .
20- انتخاب نائب كاتب المجلس .
21-عرض تقرير التدقيق للمفتشية العامة لوزارة الداخلية للعمليات المالية والمحاسباتية للجماعة برسم سنة 2019 .

وقبل مناقشة النقط الواردة أعلاه، ذكر السيد الرئيس بأنه قد تم تاجيل مناقشة النقطة الرابعة التي كانت مدرجة بالجلسة الاولى ، وذلك قصد إتمام مناقشتها بالجلسة الثانية، وبالنسبة للنقطة العاشرة تم تأجيلها للجلسة الثانية لعدم تمكن المدير الجهوي لاملاك الدولة من حضور اشغال الجلسة الاولى، ولهذا فقد اعلن السيد رئيس المجلس انه ستتم في البداية اتمام مناقشة النقطة الرابعة تم تليها دراسة ومناقشة النقطة العاشرة .

النقطـــة الرابعـــــة (تتمة)

المصادقة على تخصيص قطعة ارضية من الملك الجماعي الخاص بحي بوالعلام من اجل انشاء ملعب للقرب .

الرئيس : تناول الكلمة بهذا الصدد السيد رئيس المجلس مبرزا أن هاته النقطة قد سبق وأن عرفت نقاشا من طرف عموم المجلس خلال الجلسة الاولى ، إلا أنه لم يتم البث بشأنها ، وتم إرجاءها الى الجلسة الثانية من أجل المزيد من التوضيحات وجمع كافة المعطيات المتعلقة بموقع القطعة الارضية المراد تخصيصها من الملك الجماعي الخاص بحي بولعلام لانشاء ملعب للقرب، واقترح السيد الرئيس في هذا المضمار ان هذا التخصيص منحصر في حي بولعلام، ملتمسا من عموم المجلس إعطاءه صلاحية إختيار القطعة الارضية المناسبة لإحداث هذا المشروع بذات الحي. وقبل فتح لائحة تدخلات اضافية ذكر السيد رئيس المجلس باحترام المدة الزمنية لتدخلات السادة اعضاء المجلس والمحددة في دقيقتين ودقيقة واحدة بالنسبة للتعقيب طبقا للنظام الداخلي للمجلس الذي سبق لعضو المجلس السيد عزيز بزايو ان أشار الى ذلك، ضمانا للسير العادي للمناقشة وربحا للوقت والخروج بنتائج ايجابية وهادفة تصب في إطار خدمة الصالح العام، فضلا عن التزام رئاسة المجلس بحضور اجتماع بمقر العمالة بصفة شخصية ابتداء من الساعة الحادية عشرة صباحا.

محند لاشكر : وتدخل عضو المجلس السيد محند لاشكر الذي شاطر رأي السيد رئيس المجلس والذي يصب في مصلحة المدينة من حيث إحداث ملعب للقرب بهذا الحي ، وتعميم هاته المشاريع بمختلف أحياء المدينة التي ستساهم في الرفع من مستوى قطاع الرياضة وتعزيز البنيات التحتية في هذا المجال، وفي هذا السياق التمس المتحدث إطلاع عموم المجلس على التصور العام لهذه القطعة المعنية بانجاز هذا المرفق الرياضي.

عزيز بزايو : وتناول الكلمة السيد عزيز بزايو مطالبا بتوضيحات بخصوص موقع القطعة الارضية ومساحتها المزمع تخصيصها كملعب القرب ، علما ان هاته النقطة قد تم إرجاءها بسبب عدم توفر هاته المعطيات، بحيث أن تحديد حي بولعلام بشكل عام غير واضح لشساعته ومترامي الاطراف، وعبر في المقابل عن رغبته الأكيدة في تحقيق هاته المشاريع لوقعها الايجابي على المدينة بصفة عامة ، والشباب بصفة خاصة .

عمار بهوش : وفي نفس الاتجاه طلب عضو المجلس السيد عمار بهوش تقديم توضيحات كافية حول هاته النقطة واعطاء تصور شامل حول حيثيات هاته البقعة الارضية من حيث الموقع والمساحة تفاديا لكل ما من شأنه أن يجعل مقرر هاته النقطة غير ذات مصداقية ، على غرار مقررات سابقة التي اصبح مآلها غير معروف، والتمس المتدخل في هذا السياق الحرص على اتخاذ مقررات واضحة تستند على معطيات دقيقة ودراسات تقنية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية العقار ومساحته وموقعه ، بحيث ان اعضاء المجلس لا يتوفرون على اية معلومات واضحة حول القطعة الارضية المراد تخصيصها لإحداث هذا الملعب بحي بولعلام ، علما أن هذا الاخير لم يتبق منه اي شيء من حيث أملاك الجماعة .

الرئيس: وتناول الكلمة السيد رئيس المجلس الذي شاطر آراء اعضاء المجلس في هذا الصدد، مبرزا انه وقع الاختيار على جزء من الارض بمحاداة المركب الثقافي ، إلا انه خلال الزيارة الميدانية لهذا الموقع تبين ان المساحة لا تكفي لاحتضان هذا المشروع ، وموازاة مع ذلك اقترح السيد الرئيس بديلا آخر يتمثل في مؤسسة الخيرية الاسلامية بحي بولعلام التي تندرج في إطار الملك الجماعي الخاص وذلك للقيام بتهيئة الملعب المتواجد بها وفصله عن ادارة المؤسسة ليصبح ملعبا للقرب .

عمار بهوش : وتساءل عضو المجلس السيد عمار بهوش عن مآل المقررات المتخذة من طرف المجلس المتعلقة باتفاقيات شراكة ما بين الجماعة ومديرية التعليم والتعاون الوطني حول إحداث ملاعب مماثلة .

الرئيس : وجوابا عن هذا التساؤل ، اعرب السيد رئيس المجلس عن موافقته لما جاء على لسان عضو المجلس السيد عمر بهوش، مبرزا في هذا الصدد أنه حين كان عضوا بالمجلس السابق أثار مجموعة من المقررات لم يتم تفعيلها ومواكبة مآلها، وفي هذا الاتجاه فإن رئاسة المجلس ماضية في نفض الغبار عن جميع المقررات والملفات التي بقيت مجمدة برفوف الجماعة لمدة ست سنوات ، ومن ضمنها ما يعود لسنة 2004 ستتم معالجتها وتسويتها في القريب العاجل، وبالنسبة للاتفاقيات المبرمة مع قطاعي التعليم والرياضة فبحكم ادماج هذين القطاعين في قطاع واحد ، سيتم التنسيق مع الجهة المختصة في هذا الاطار ومواكبته من طرف رئاسة المجلس.

بوبكر اشو: وتدخل كاتب المجلس السيد بوبكر اشو ذاهبا الى انه يتعين تقديم النقطة التي لها ارتباط بالمصالح الخارجية ، سيما ما يدخل ضمن اختصاصات المدير الجهوي لاملاك الدولة ، وكذا النقطة المتعلقة بإحداث هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، كما أشار السيد كاتب المجلس الى ان اقتراح اختيار إحداث ملعب للقرب بالخيرية الاسلامية سينعكس ايجابا على ساكنة حي بولعلام ويفتح آفاقا مستقبلية أمام شباب المدينة في ممارسة انشطتهم الرياضية.

عزيز بزايو : وتدخل السيد عزيز بزايو مدليا بملاحظاته بشأن كيفية صياغة المقرر من الناحية القانونية.

الرئيس : وتفسيرا للمقرر المراد اتخاده، اوضح السيد الرئيس ان الأمر يتعلق بتخصيص العقار لإحداث ملعب للقرب ، وليس الغرض منه احداث ملعب .

وبعد نقاش مستفيض احيلت هاته النقطة على التصويت

تجدر الاشارة الى ان السيدة فتيحة بنران عضو المجلس التحقت الى الجلسة بعد التصويت على هاته النقطة .

مقرر عدد: 04 بتاريخ: 08 فبراير 2022

المصادقة على تخصيص قطعة ارضية من الملك الجماعي الخاص بحي بوالعلام من اجل انشاء ملعب للقرب .

إن مجلس جماعة سيدي افني المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2022 خلال الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ 08 فبراير 2022 .

- طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم : 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ب المصادقة على تخصيص قطعة ارضية من الملك الجماعي الخاص بحي بوالعلام من اجل انشاء ملعب للقرب .

وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني

- وحيث ان عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين : 21 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها : 20عضوا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين : 20 عضوا.

وهم السادة: رشيد البطاح – عمر بوفيم – احمد بوفايم – محمد المزدوغي – رشيد زكى – رقية بوعبيد – احسان كاكا – بوبكر اشو – مينة همام – ادريس اشنيض – الزهرة العود – عزيز بزايو – مولاي عبد الوحداني – علي بابرياش – مبارك اجبابدي - كلثومة ابو المصالح – محند لاشكر - اشواق الوادي – محمد بهوش – عمار بهزش .

- عدد الأعضاء الرافضين : 00

- عدد الممتنعين عن التصويت : 00

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بإجماع اعضائه الحاضرين على تخصيص قطعة أرضية من الملك الجماعي الخاص بحي بولعلام من أجل إنشاء ملعب للقرب ، مع إعطاء صلاحية اختيار القطعة المناسبة لرئيس المجلس ، والقيام بباقي الاجراءات الجاري بها العمل بهذا الشان

رئيس المجلس

رشيد البطاح

كاتب المجلس

بوبكر اشو

النقطـــة العاشـــرة

التداول في شان اقتناء سوق حي للامريم.

العـرض

الرئيس : تطرق للحديث عن هاته النقطة السيد رئيس المجلس الجماعي موضحا أنها كانت مدرجة بالجلسة الاولى من جدول الاعمال ، إلا انه نظرا لعدم تمكن حضور السيد المدير الجهوي لاملاك الدولة فقد تم تأجيلها الى الجلسة الثانية، وبما أن المدير الجهوي لاملاك الدولة قد حضر اشغال هاته الجلسة، اعطى السيد الرئيس الكلمة لهذا الاخير قصد تقديم توضيحات حول هاته النقطة.

المدير الجهوي لاملاك الدولة: وتناول الكلمة السيد عمر بن داود المدير الجهوي لاملاك الدولة الذي تقدم بشكره الى السيد رئيس المجلس على دعوته لحضور أشغال هاته الجلسة من دورة المجلس ، مبديا استعداده للتعاون مع الجماعة في إطار تعزيز رصيدها العقاري، و بهذا الخصوص اثار السيد المدير الجهوي ملاحظة بشأن تسمية هاته النقطة بجدول الاعمال ، مبرزا انه يستحسن عنونتها بطلب اقتناء المركب التجاري التابع لاملاك الدولة المتواجد بحي للامريم ، بدلا من اقتناء سوق حي للامريم، نظرا لانه عبارة عن بناية مشيدة مخصصة للتجارة، وبالنسبة للمساطر المتبعة بشأن الاقتناء فهي تمر من عدة مراحل تتمثل في استصدار مقرر يقتضي بالاقتناء مشفوعا بتصميم موقعي للمركب التجاري، اضافة الى ما يفيد توفر الاعتمادات بميزانية الجماعة الخاصة بالاقتناء ، و سيعهد الى لجنة التقييم الادارية مهمة تحديد ثمن الاقتناء والهدف من كل هذا هو مواكبة الجماعة في تسوية هاته الوضعية الرامية الى اغناء الرصيد العقاري للجماعة وتنمية المدينة مستقبلا.

عمار بهوش : وفي هذا السياق استفسر عضو المجلس السيد عمار بهوش عن الكيفية التي سيتم التعامل بشأنها مع مستغلي المحلات المتواجدة بالمركب التجاري الذي تربطهم علاقة تعاقدية مع أملاك الدولة.

المدير الجهوي لاملاك الدولة: وتوضيحا من طرف المدير الجهوي لاملاك الدولة ، فقد أشار الى أن هاته الوضعية موروثة منذ سنين، فالعلاقة التعاقدية المتعلقة بهذا المركب التجاري تربط ما بين المستغلين والجماعة ، اي ان العلاقة الكرائية غير واردة بالنسبة لاملاك الدولة، غير أن المشكل مطروح بشان البناية في حد ذاتها، والتي تسلمتها ادارة املاك الدولة ضمن الاملاك المتواجدة بمدينة سيدي افني، واضاف في هذا المضمار ان ادراة املاك الدولة ستقوم بتسوية هذه الوضعية مع المصالح الجماعية، والتي ستعمل هي الاخرى بتسوية علاقتها مع المستغلين إما عن طريق الكراء او عن طريق التفويت وذلك في إطار الإجراءات التي تراها ملائمة في هذا الصدد.

الرئيس : وفي معرض حديث السيد الرئيس أشار الى ان المركب التجاري يدخل ضمن الاملاك التابعة لدولة، وأن الأهداف المسطرة في هذا الاتجاه هو إزالة هاته البناية وتشييد بناية اخرى تستجيب للمواصفات والمعايير المعمول بها بشأن إحدا المركبات التجارية ، وأن مصالح المستغلين ستؤخد بعين الاعتبار بهذا الخصوص.

عمار بهوش : وتميزت مداخلة السيد عمار بهوش بثمينه هذا المشروع الذي سيصبح في حلة جديدة وسيساهم في تحريك العجلة الاقتصادية بهذا الحي، إلا أنه يجب التفكير في الحفاظ على حقوق المستغلين، داعيا الى فتح حورا وتشاور مع هاته الفئة لاطلاعهم على حيثيات هذا المشروع وبسط جميع المشاكل التي من الممكن وقوعها مستقبلا.

الرئيس : وتدخل السيد رئيس المجلس مبرزا ان العلاقة الكرائية الخاصة بمحلات هذا المركب التجاري تربط ما بين الجماعة والمستغلين، وان الوضع السليم لهذه الوضعية هو القيام بعملية الاقتناء الذي سوف يضمن ترسيخ العلاقة ما بين المستغلين والجماعة ، وتتبع جميع المراحل لاخراج هذا المشروع الى حيز الوجود والتوافق بشأنه مع المكترين ، لإضفاء صبغة ملك جماعي خاص على المركب التجاري إسوة بباقي البنايات التي كانت تستغل من طرف الجماعة وهي على سبيل المثال لا الحصر قاعة المسيرة الخضراء والتي اصبحت ملكا تابعا للجماعة.

محند لاشكر : وفي هذا المضمار اشاد السيد محند لاشكر بانجاز هذا المشروع التجاري الهام لما له من وقع ايجابي سواء على مستوى حي للامريم او على مستوى المدينة ككل .

وتمت إحالة هاته النقطة على التصويت

مقرر عدد: 10 بتاريخ: 08 فبراير 2022

التداول في شان اقتناء سوق حي للامريم

إن مجلس جماعة سيدي افني المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2022 خلال الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ 08 فبراير 2022 .

- طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم : 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ب التداول في شان اقتناء سوق حي للامريم.

وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني

- وحيث ان عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين : 21 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها : 21عضوا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين : 21 عضوا.

وهم السادة: رشيد البطاح – عمر بوفيم – احمد بوفايم – محمد المزدوغي – رشيد زكى – رقية بوعبيد – احسان كاكا – بوبكر اشو – مينة همام – ادريس اشنيض – الزهرة العود – عزيز بزايو – مولاي عبد الوحداني – علي بابرياش – مبارك اجبابدي - كلثومة ابو المصالح – محند لاشكر - اشواق الوادي – محمد بهوش – عمار بهزش – فتيحة بنران .

- عدد الأعضاء الرافضين : 00

- عدد الممتنعين عن التصويت : 00

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بإجماع اعضائه الحاضرين على اجراء عملية اقتناء المركب التجاري المتواجد بحي للامريم من لدن دائرة املاك الدولة.

رئيس المجلس

إمضاء الرئيس

رشيد البطاح

كاتب المجلس

بوبكر اشو

تجدر الإشارة الى انه قبل المرور الى دراسة النقط المدرجة بالجلسة الثانية، اقترح السيد رئيس المجلس تقديم النقطة الثامنة عشرة المتعلقة بدراسة امكانية اقتناء عقار من لدن دائرة املاك الدولة من اجل بناء مركب اداري جماعي، وطبقا للمادة 51 من النظام الداخلي للمجلس تم عرض هذا الاقتراح على انظار اعضاء المجلس ، حيث تمت الموافقة باجماع الحاضرين على تقديم هاته النقطة من أجل دراستها ومناقشتها اعتبارا لارتباطها بالمديرية الجهوية لاملاك الدولة ذات الاختصاص ، وفسح المجال امام المدير الجهوي لالتزاماته الخاصة.

النقطـــة الثامنة عشرة

دراسة امكانية اقتناء عقار من لدن دائرة املاك الدولة من اجل بناء مركب اداري جماعي.

العـرض

الرئيس : تناول الكلمة بصدد هاته النقطة السيد رئيس المجلس الذي أبرز أن الهدف من طرحها بجدول الاعمال يتمثل في إنجاز مركب إداري يحتوي على عدة فضاءات واجنحة ، بما في ذلك المرافق والمصالح التابعة للجماعة، ولهذه الغاية فقد وقع الاختيار على البقعة الارضية التي تتواجد خلف المجزرة الجماعية، وقد تم في هذا الاطار اعداد تصميم طبوغرافي لهاته القطعة الارضية، ولشرح حيثيات هذا الملف طلب السيد رئيس المجلس من المكلف بقسم التعمير والبيئة اعطاء التوضيحات الكافية في هذا الصدد .

المكلف بقسم التعمير والبيئة: وتطرق للحديث المكلف بقسم التعمير والبيئة السيد بوشتى النعماوي الذي اوضح ان هاته النقطة تتمحور حول اقتناء بقعة ارضية لاحتضان مركب اداري جماعي، حيث ان المجزرة الجماعية سيتم تحويلها الى ملك آخر لبناء مجزرة جديدة تستجيب للمواصفات والمعايير المعمول بها حاليا، وبما أن مساحة الارض التي تتواجد عليها المجزرة القديمة غير كافية ، واعتبارا لحجم المشروع المراد انجازه والذي سيشتمل على مرافق إدارية ومستودع ومحجز، فإن الجماعة ارتأت ان توفر لهذا المرفق الهام مساحة إجمالية تقدر ب: 16754 م2 تتكون من ارض المجزرة القديمة وجزء من الرسم العقاري الجماعي الذي تتواجد به العمالة ، إضافة للقطعة المراد اقتناؤها من لدن املاك الدولة .

المدير الجهوي لاملاك الدولة : وتدخل المدير الجهوي لاملاك الدولة مذكرا ان المديرية الجهوية ستعمل في نفس الاتجاه من أجل مواكبة الجماعة في إطار المشاريع المزمع انجازها، مقترحا في هذا الصدد دعوة لجنة اقليمية للانعقاد قصد العمل على اختيار البقعة الارضية وانجاز محضر في هذا الصدد، سيما من حيث ملاءمة الارض التي سيتم توظيفها لهذا الغرض ، وتماشيا مع التخصيص المعماري، وعلى مستوى المجلس فإن الامر يقتضي اتخاذ مقرر جماعي والتزكيبة المالية للمشروع، ومكوناته للبث في هذا الملف في اسرع وقت ممكن .

محمد بهوش : غير ان عضو المجلس السيد محمد بهوش اقترح ان يكون المكان المتواجد بالمجزرة عبارة عن مستودع ومحجز وادارة تابعة لهذين المرفقن، في حين يتم تسوية وضعية المستودع الجماعي الحالي وتوظيفه لاحتضان مكاتب ادارية باعتباره يتوسط المدينة وقريب من المواطنين في قضاء اغراضهم تفاديا للصعوبات التي سوف تعترض المرتفقين ، كما هو الشأن بالنسبة للعمالة نموذجا حسب رأيه.

عزيز بزايو : وتدخل السيد عزيز بزايو حيث ابدى عدم موافقته في حالة ما إذا كان الغرض من هذا المشروع هو إبعاد الادارة الجماعية عن وسط المدينة، مقترحا بهذا الخصوص استغلال المستودع الجماعي الحالي بعد تسديد الدين الذي يبدو غير مكلف بالنسبة للجماعة ، وجعله إدارة شاملة لكل المصالح التابعة للجماعة تسهيلا للمواطنين في الحصول على وثائقهم الادارية.

عمار بهوش : وفي إطار تدخله ابرز السيد عمار بهوش أنه قد تراوده شكوك من خلال ما جاء على لسان المدير الجهوي لاملاك الدولة خاصة فيما يتعلق بتفويت الاراضي التي تبقى عملية غير محسوبة العواقب احيانا.

احمد بوفايم : واعتبر النائب الثاني للرئيس السيد احمد بوفايم ان الجماعة من حقها البحث عن العقار اينما وجد ، كسائر باقي القطاعات مثل المجلس الاقليمي والقوات المساعدة والعمالة، وخصوصا اذا تعلق الامر بالموقع موضوع النقاش الذي اصبح الكل يتهافت عليه ، والذي لا تتوفر فيه الجماعة إلا على المجزرة، فمادامت الجماعة لديها الارادة والرغبة في اقتناء الارض ، لابد من تشجيع مثل هاته المبادرات الطموحة لتعزيز الرصيد العقاري الجماعي.

الرئيس : وفي معرض حديث السيد رئيس المجلس ، اوضح ان الهدف من إحداث المركب الاداري ليس إبعاد الإدارة الجماعية عن المرتفقين، حيث تتواجد هناك مقاطعات على مستوى نفوذ تراب الجماعة والتي ستبقى رهن اشارة المواطن لقضاء اغراضه الادارية كخدمات للقرب للمواطنين مثل الحالة المدنية والوثائق المتعلقة بتصحيح الامضاء والاشهاد على مطابقة النسخ لاصولها، مضيفا ان الغرض من اقتناء ارض بهذا الموقع هو إمكانية توفر الجماعة على عقار بعين المكان ، سيما وانه اصبح موقعا إداريا استراتيجيا جعل منه وجهة تتهافت عليها جل القطاعات ، وان الاقتناء يعد من بين التوجهات الرامية الى الحصول على العقار في افق تخصيصه لما هو يخدم المصلحة العامة للمدينة .

وبالنسبة لملاحظة السيد عمار بهوش، اوضح السيد رئيس المجلس ان المدير رالجهوي لاملاك الدولة لا يقصد من خلال كلامه انه من المحتمل ان تطرح مشاكل حول هذا الإقتناء ، وانما طبيعة المساطر الادارية المتبعة في هذا الصدد تتطلب بعد مصادقة المجلس على الاقتناء ، تليها عملية اختيار الارض من طرف لجنة إقليمية مخصصة لهذا الغرض. وبالنسبة لوضعية المستودع الجماعي فسيبقى على ما هو عليه طبقا لتصميم التهيئة وسيتم تسوية وضعيته القانونية عما قريب على إثر المشاورات الجارية مع المدير الجهوي حول هذا الملف الذي بقي مجمدا منذ سنة 2011، وان المبلغ الوارد بالالتزام بالنفقة في هذا المضمار يقدر ب 530.000.00 درهم، فضلا عن المواكبة والتتبع لمجموعة من الملفات التي كانت عالقة منذ سنة 2004، كقاعة الاجتماعات وملعب سماراسو، مما يفيد حسب السيد الرئيس أن اليوم هناك جرأة و إرادة قوية لحلحلة هاته الملفات المرتبطة بأملاك الجماعة. ومنها ايضا ملفي امزدوغ وبوجرة اللذين يتم الترافع بشأنهما في إطار التسيير اليومي لشؤون الجماعة حيث استغرق الاجتماع المنعقد في هذا الصدد ساعات طوال مع المحافظ على الاملاك العقارية .

عزيز بزايو : وتدخل السيد عزيز بزايو مبرزا ان الجماعة تحتاج الى تعزيز رصيدها العقاري ، ولكن يجب توظيفه فيما هو أهم وذات اولوية كإحداث سوق اسبوعي ومحطة طرقية بدلا من مركب إداري الذي تتوفر الجماعة على مكان إحداثه.

الرئيس : وأجاب السيد الرئيس في هذا الاتجاه انه لا يليق إحداث سوق اسبوعي بالقرب من العمالة، مضيفا ان التفكير في احداث هذين المرفقين يعد من بين الاولويات التي يتم الاشتغال عليهما من اجل تحقيقهما.

عمار بهوش : وفي إطار نقطة نظام نبه عضو المجلس السيد عمار بهوش من مغبة الوقوع في الخطأ المتعلق بالمستودع الذي تم إحداثه خلال المجلس السابق والذي اعتبره مستودعا عشوائيا وبدون جدوى.

محمد بهوش : وتدخل عضو المجلس محمد بهوش الذي تساءل عن دور المستودع الحالي والمدرج ضمن تصميم التهيئة انه مستودع جماعي، و إدراج مستودع آخر ضمن المركب الاداري الجماعي، كما تساءل عن مآل المستودع المتواجد قرب تجزئة المنطلق الذي رصدت من أجل بنائه اعتمادات مهمة واصبح في الاخير مغلقا.

بوبكر اشو : وفي إطار نقطة نظام اشار كاتب المجلس السيد بوبكر اشو ان هاته النقطة تجيب عن نفسها بنفسها ، حيث يتعين الحسم بصدد الاقتناء اولا، تم بعد ذلك تأتي مرحلة التخصيص حسب المتطلبات والحاجيات .

وبعد نقاش مستفيض حول هاته النقطة احيلت على التصويت

مقرر عدد: 18 بتاريخ: 08 فبراير 2022

دراسة امكانية اقتناء عقار من لدن دائرة املاك الدولة من اجل بناء مركب اداري جماعي.

إن مجلس جماعة سيدي افني المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2022 خلال الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ 08 فبراير 2022 .

- طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم : 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ب دراسة امكانية اقتناء عقار من لدن دائرة املاك الدولة من اجل بناء مركب اداري جماعي.

وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني

- وحيث ان عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين : 21 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها : 21عضوا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين : 21 عضوا.

وهم السادة: رشيد البطاح – عمر بوفيم – احمد بوفايم – محمد المزدوغي – رشيد زكي – رقية بوعبيد – احسان كاكا – بوبكر اشو – مينة همام – ادريس اشنيض – الزهرة العود – عزيز بزايو – مولاي عبد الوحداني – علي بابرياش – مبارك اجبابدي - كلثومة ابو المصالح – محند لاشكر - اشواق الوادي – محمد بهوش – عمار بهزش – فتيحة بنران .

- عدد الأعضاء الرافضين : 00

- عدد الممتنعين عن التصويت : 00

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي باجماع اعضائه الحاضرن على اجراء عملية اقتناء عقارمن لدن دائرة املاك الدولة تقدر مساحته الاجمالة ب: 16754 م2 وهوعبارة عن جزء من الرسم العقاري عدد 31/1972 وجزء من الرسم العقاري عدد 31/33041 وذلك من أجل بناء مركب اداري جماعي .

كاتب المجلس

بوبكر اشو

رئيس المجلس

إمضاء الرئيس

رشيد البطاح

النقطـــة الثانية عشرة

احداث هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع

العـرض

الرئيس : في معرض حديثه عن هاته النقطة، أورد رئيس المجلس ان القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ينص في مادته 120 على إحداث هيئة استشارية بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني اسمى هيئةالمساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع ، والتي يحدد النظام الداخلي للمجلس كيفية تاليفها وتسييرها، ثم بعد ذلك قام بعرض المواد 70 الى 73 من النظام الداخلي للمجلس التي تنص على إحداث هاته الهيئة وتشكيلها والاعضاء المكونة لها وكذا المعايير المعتمدة للانضمام اليها، وفي هذا السياق اوضح السيد الرئيس انه تم نشر إعلان من أجل الانضمام الى هاته الهيئة بموقع الجماعة وكذا تعليقه بسبورة الاعلانات الادارية ومصلحة الشؤون الثقافية، وقد تلقت الادارة في هذا المضمار إثنا عشرة مرشحا وهم كالآتي :

- **فعاليات وكفاءات محلية**:
  - ✓ عبد الناصر اطبيب
  - ✓ كريم شواد
  - ✓ خديجة كابوس
  - ✓ رشيد هرباز
  - ✓ ميلود كرومي.
- الجمعيات :
  - ✓ صلاح الدين لطيف: جمعية مبادرة التنمية البشرية والادماج الاجتماعي.
  - ✓ لطفية زكي : جمعية ابناء الحي للتنمية.
  - ✓ خديجة عباس : الاتحاد الوطني لنساء المغرب فرع سيدي افني.
  - ✓ الحسين ازركي : جمعية الصفاء للسكن والخدمات الاجتماعية لموظفي ومستخدمي ومتقاعدي جماعة سيدي افني .
  - ✓ نادية اهروك : جمعية جنة الاطفال للتوحد.
  - ✓ كوثر خربوش : الجمعية الافناوية للتربية والسلامة الطريقة.
  - ✓ ابراهيم زويكة : جمعية مرامار للتنمية.

المناقشة

محند لاشكر : وتدخل عضو المجلس السيد محند لاشكر ذاهبا الى ان هاته الهيئة تأسست خلال المجلس السابق من اجل الا تجتمع ، و مرت ست سنوات دون أن يتم استدعاؤها من طرف الرئيس ، ملتمسا ان تكون هاته الولاية مغايرة عن سابقتها، داعيا الى اشراكها الى جانب المنتخبين في تسيير الشأن المحلي من أجل تنمية المدينة وتبادل الأفكار والآراءمن قبل جميع مكوناتها.

عمار بهوش : وفي نفس الاتجاه ابرز السيد عمار بهوش ان هؤلاء المرشحين لهاته الهيئة هم كفاءات يجب ان تفتح في وجههم ابواب الحوار والتشاور من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة.

رقية بوعبيد : وتناولت الكلمة النائبة الخامسة للرئيس السيدة رقية بوعبيد منوهة بمستوى هؤلاء المرشحين لهاته الهيئة ، ومدى رغبتهم في الإشتغال الى جانب المجلس في إطار تشاركي لتحقيق الاهداف التي تخدم المصلحة العامة للمدينة.

الرئيس : وأشار السيد الرئيس في هذا المضمار الى أنه قد استفاد من الدروس السابقة ، مؤكدا انه لم يتدخل بتاتا في اقتراح احد للانخراط في هاته الهيئة، وإنما إنضمام المعنيين كان بمحض ارادتهم وبشكل عفوي، كما انه سيخصص مكتبا لهاته الهيئة من أجل الاشتغال والعمل تحت إشراف رئيس المجلس.

ثم احيلت هاته النقطة على التصويت .

مقرر عدد: 12 بتاريخ: 08 فبراير 2022

احداث هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع

إن مجلس جماعة سيدي افني المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2022 خلال الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ 08 فبراير 2022 .

- طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم : 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ب احداث هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني

- وحيث ان عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين : 21 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها : 21عضوا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين : 21 عضوا.

وهم السادة: رشيد البطاح – عمر بوفيم – احمد بوفايم – محمد المزدوغي – رشيد زكى – رقية بوعبيد – احسان كاكا – بوبكر اشو – مينة همام – ادريس اشنيض – الزهرة العود – عزيز بزايو – مولاي عبد الوحداني – علي بابرياش – مبارك اجبابدي - كلثومة ابو المصالح – محند لاشكر - اشواق الوادي – محمد بهوش – عمار بهزش – فتيحة بنران .

- عدد الأعضاء الرافضين : 00

- عدد الممتنعين عن التصويت : 00

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي باجماع اعضائه الحاضرين على إحداث هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع التي تتكون من السادة :

- **فعاليات وكفاءات محلية:**
  - ✓ عبد الناصر اطبيب
  - ✓ كريم شواد
  - ✓ خديجة كابوس
  - ✓ رشيد هرباز
  - ✓ ميلود كرومي.
- الجمعيات :
  - ✓ صلاح الدين لطيف: جمعية مبادرة التنمية البشرية والادماج الاجتماعي.
  - ✓ لطفية زكى : جمعية ابناء الحي للتنمية.
  - ✓ خديجة عباس : الاتحاد الوطني لنساء المغرب فرع سيدي افني.

- ✓ الحسين ازركي : جمعية الصفاء للسكن والخدمات الاجتماعية لموظفي ومستخدمي ومتقاعدي جماعة سيدي افني .
- ✓ نادية اهروك : جمعية جنة الاطفال للتوحد.
- ✓ كوثر خربوش : الجمعية الافناوية للتربية والسلامة الطريقة.
- ✓ ابراهيم زويكة : جمعية مرامار للتنمية.

رئيس المجلس **كاتب المجلس**

رشيد البطاح **بوبكر اشو**

النقطـــة الثالثة عشرة

الدراسة والمصادقة على قرار تنظيمي لإحداث فرقة المراقبة التابعة للشرطة الادارية.

العـرض

الرئيس : تناول الكلمة بخصوص هاته النقطة السيد رئيس المجلس الجماعي ذاهبا الى ان هذا القرار التنظيمي يروم إحداث فرقة مراقبين محلفين للقيام بمهام التتبع وتفعيل قرارات رئيس المجلس الخولة له بحكم القانون في ميدان الشرطة الادارية والتي تشمل مجالات مراقبة المحلات والمؤسسات التجارية والحرفية والصناعية والوقاية الصحية والنظافة والسكينة وحماية البيئة وفيما يلي مشروع هذا القرار :

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
إقليم سيدي افني
جماعة سيدي افني

عدد: .....

بتاريخ: .....

الموافق: .....

قرار جماعي تنظيمي
يتعلق بإحداث فرقة المراقبين المحلفين
في مجالات الشرطة الإدارية
بجماعة سيدي افني

إن رئيس مجلس جماعة سيدي افني

- بناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 من رمضان 1436 الموافق (07 يوليوز 2015)؛
- بناء على القانون رقم 47.06 المتعلق بالجبايات المحلية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.195 بتاريخ 19 من ذي القعدة 1428 (30 نونبر 2007)؛
- بناء على القانون رقم 15.97 المتعلق بمدونة تحصيل الديون العمومية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.175 بتاريخ 28 محرم 1421 الموافق (3 ماي 2000)؛
- بناء على القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.124 بتاريخ 21 من ذي القعدة 1437 (25 أغسطس 2016)، المغير والمتمم للقانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992)،
- بناء على القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.7 بتاريخ 15 ذي الحجة موافق (17 يونيو 1992)؛
- بناء على القانون رقم 94.12 المتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التحديد الحضري الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.48 بتاريخ 19 من رجب 1437 (27 أبريل 2016)؛
- بناء على الظهير الشريف الصادر في 03 شوال عام 1332 الموافق (25 غشت 1914) الصادر بشأن الضابط المتعلق بالمحلات المضرة بالصحة والمحلات المزعجة والمخطرة، المغير بالظهير الشريف المؤرخ في 22 جمادى الثانية عام 1352 الموافق 13 اكتوبر 1933، وكذلك الظهائر الشريفة الصادرة بتغييره وتتميمه؛
- بناء على الظهير الشريف المؤرخ في 8 دجنبر 1915 المتعلق بالتدابير الصحية اللازمة لحماية الصحة بالمدن والمتمم بالظهير الشريف المؤرخ في 8 يوليوز 1938 المتعلق بنظافة المدن والمراكز الحضرية؛

- بناء على الظهير الشريف رقم 1.58.401 الصادر في 12 جمادى الثانية 1378 (24 ديسمبر1958) المتعلق بالإنذار المترتب عليه أداء غرامة لمعاقبة مرتكبي بعض المخالفات للنظم البلدية المتعلقة بالمحافظة على الصحة وحماية الأغراس، كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 14.88 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.90.91 الصادر في 13 جمادى الأولى 1413 (19 نونبر1992)؛
- بناء على الظهير الشريف رقم 81.69.89 الصادر في 23 ذي القعدة 1391 (31 يناير1970) بشأن المحافظة على الطرق العمومية ومراقبة السير والجولان؛
- بناء على القانون رقم 9.96 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.97.03 بتاريخ 16 من رمضان 1417 (25 يناير 1997) القاضي بتتميم الظهير الشرف الصادر في 24 من صفر 1337 (30 نوفمبر 1918) في شأن الاحتلال المؤقت للأملاك العامة؛
- بناء على المرسوم رقم 2.78.157 بتاريخ 11 رجب 1400 (26 ماي 1980) بتحديد الشروط التي تنفذ بها تلقائيا التدابير الرامية إلى استتباب الأمن وضمان سلامة المرور والصحة والمحافظة على الصحة العمومية؛
- بناء على القانون 13.83 المتعلق بالزجر عن الغش في البضائع الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.83.108 بتاريخ 9 محرم 1405 كما تم تغييره بالقانون رقم 31.08 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.03 بتاريخ 14 ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011)؛
- بناء على القانون رقم 28.07 المتعلق بالسلامة الصحية للمنتجات الغذائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.08 بتاريخ 26 من صفر 1431 (10 فبراير 2010)؛
- بناء على القانون رقم 27.13 المتعلق بالمقالع الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.66 بتاريخ 21 من شعبان 1436 (09 يونيو 2015)؛
- بناء على القرارات التنظيمية الجماعية الجاري به العمل في مجالات الصحة وتنظيم الأنشطة التجارية والحرفية والصناعية واستغلال الملك الجماعي والسير والجولان المتخذة في إطار الشرطة الإدارية المخولة قانونا لرئيس المجلس الجماعي؛
- بناء على القرار الجبائي الجماعي المستمر العمل به كما تم تعديله وتتميمه؛

- وبناء على محضر مداولات المجلس الجماعي ل سيدي افني خلال الدورة .....

يقرر ما يلي:

القسم التمهيدي: الإحداث، التأليف والصلاحيات.

المادة 1: الإحداث:

تحدث فرقة المراقبين المحلفين للقيام بمهام التتبع وتفعيل قرارات رئيس المجلس الجماعي المخولة له بحكم القانون في ميدان الشرطة الإدارية الجماعية بالنفوذ الترابي لجماعة سيدي افني، وتشمل مجالات مراقبة المحلات والمؤسسات التجارية والحرفية والصناعية، والوقاية الصحية والنظافة والسكينة العمومية وحماية البيئة، وسلامة المرور والتعمير والبناء وذلك طبقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل .

ويعتبر أفرادها مراقبين جماعيين محلفين تناط بهم مهام ضبط المخالفات وتحرير المحاضر وإعداد التقارير ولا يمارسون أي اختصاص من اختصاصات قوات الأمن العمومي أو الأجهزة الحكومية الأخرى في مجالات الشرطة الادارية طبقا للقوانين والمساطر المعمول بها.

المادة 2: التأليف:

تتكون فرقة المراقبين المحلفين من موظفين جماعيين مرسمين معينين من طرف رئيس المجلس الجماعي للقيام بمهام المراقبة وضبط المخالفات في ميادين الشرطة الإدارية الجماعية ويمثل كل فرد من أفرادها مجالا من مجالات الشرطة الإدارية المسندة لبعض المصالح الجماعية وتهم مجال تدخل المكتب الصحي، مصلحة الممتلكات، مصلحة التعمير والبناء، مصلحة رخص استغلال محلات الأنشطة، فضلا عن مصلحة الجبايات الجماعية وتزاول مهامها تحت إشراف مصلحة الشرطة الإدارية الجماعية. وتتشكل هذه الفرقة من ثلاث مكونات:

- المراقبين المحلفين: يقومون بمهمة الإشراف على الفرقة وتحرير المحاضر النهائية وإيداعها بإدارة الجماعة
- الأعوان المراقبين المحلفين: يشغلون مهمة المعاينة الميدانية وتحرير المحاضر الأولية للمخالفات المسجلة.
- ومساعدي أعوان المرافقين المحلفين: مهمتهم تقديم المساعدة عند تدخل الفرقة دون تحرير المحاضر.

المادة 3: الصلاحيات:

تحدد صلاحيات فرقة المراقبين المحلفين في القيام بالبحث، المراقبة، المعاينة وإثبات المخالفات بواسطة محاضر طبقا للإجراءات والتدابير الجاري بها العمل في ميادين الشرطة الإدارية الجماعية والتنسيق مع مختلف المصالح الإدارية الأخرى عند الاقتضاء.

ويخضع أفراد الفرقة بعد أدائهم اليمين طبقا للمسطرة المعمول بها للتكوين في المجالات المنوطة بهم في ميدان الشرطة الإدارية. كما تحدد كيفية اشتغال عناصر الفرقة وأماكن انتشارها وكذا مواقيت العمل والمداومة بقرار من رئيس المجلس الجماعي .

القسم الأول: مجالات التدخل.

المادة 4: تحديد المجالات:

تحدد مجالات تدخل فرقة المراقبين المحلفين الجماعيين في مراقبة المحلات والمؤسسات المصنفة وغير المصنفة والوقاية الصحية والنظافة والسكينة العمومية والبيئة والتعمير والبناء والسير والجولان واستغلالات الملك الجماعي وفق النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها في مجالات الشرطة الإدارية الجماعية.

المادة 5: مجال مراقبة المحلات والمؤسسات المصنفة وغير المصنفة:

تشمل المراقبة جميع الأنشطة بالمحلات التجارية والحرفية والصناعية المتواجدة بنفوذ تراب الجماعة طبقا للقرار التنظيمي الجماعي الجاري به العمل، المتعلق بتحديد كيفية وشروط ممارستها وهي:

- الأنشطة التجارية والحرفية والصناعية غير المنظمة التي من شأن مزاولتها أن تمس بالوقاية الصحية والنظافة والسكينة العمومية وسلامة المرور أو تضر بالبيئة؛
- استغلال المؤسسات المضرة أو المزعجة أو الخطيرة التي تدخل في اختصاصات رئيس المجلس الجماعي؛
- محلات بيع العقاقير والبقالة ومحلات الحلاقة وبيع العطور، وبصورة عامة كل الأماكن التي يمكن أن تصنع أو تخزن أو تباع فيها مواد خطيرة؛
- استغلال المقالع في حدود المقتضيات التشريعية المعمول بها.

المادة 6: مجال الوقاية الصحية والنظافة والسكينة العمومية وحماية البيئة:

تشمل المراقبة مجالات الوقاية الصحية والنظافة والسكينة العمومية بجميع المحلات التجارية والحرفية والصناعية والمحلات العمومية طبقا للقرار الصحي الجماعي الجاري به العمل والنصوص التشريعية والتنظيمية الأخرى وتهم:

- سلامة ونظافة المحلات المفتوحة للعموم خاصة المطاعم والمقاهي وقاعة الألعاب والمشاهد والمسارح وأماكن السباحة. وكل الأماكن الأخرى المفتوحة للعموم.
- المساهمة في مراقبة جودة المواد الغذائية والمشروبات والتوابل المعروضة للبيع أو للاستهلاك العمومي.
- ضمان السكينة بالمحلات العمومية التي يقع فيها تجمهر الناس كالمواسم والأسواق ومحلات المشاهد أو الألعاب والميادين الرياضية والمقاهي والمسابح والشواطئ وغيرها.
- المساهمة في حماية البيئة والغابات والمنتزهات والحدائق العمومية.
- نظافة المساكن والطرق وضبط وزجر ايداع النفايات بالوسط السكني والتخلص منها.
- مراقبة البنايات المهملة أو المهجورة أو الآيلة للسقوط.
- المساهمة في الحفاظ على المواقع الطبيعية والتراث التاريخي والثقافي وحمايتها طبقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

المادة 7: مجال التعمير والبناء.

يحدد مجال المراقبة في ميدان التعمير والبناء في ضبط الأفعال المخالفة لأحكام القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، والقانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير والضوابط العامة أو الجماعية للبناء والتعمير.

وطبقا للقانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء ولاسيما المادة 66 منه، يقتصر دور أفراد عناصر فرقة المراقبين المحلفين الجماعيين على إبلاغ رئيس المجلس الجماعي بالمخالفة التي بشأنها يتقدم بطلب القيام بالمراقبة إلى ضباط الشرطة القضائية أو مراقبي التعمير التابعين للوالي أو للعامل أو الإدارة المخولة لهم صفة ضابط الشرطة القضائية .

المادة 8: مجال السير والجولان وسلامة المرور:

تشمل المراقبة مجالات التشوير والسير والجولان داخل المدينة ومدى تنفيذ القرارات التنظيمية الجماعية الجاري بها العمل وكذا النصوص التشريعية والتنظيمية الأخرى، وتهم:

- سلامة المرور في الطرق العمومية ونظافتها وإنارتها، ورفع معرقلات السير عنها .
- المساهمة في مراقبة وتنظيم السير والجولان والوقوف بالطرق العمومية.
- مراقبة أماكن وقوف السيارات والعربات والشاحنات.
- مراقبة محطات وقوف سيارات الأجرة وعربات نقل البضائع.
- تتبع احترام علامات التشوير الطرقي داخل تراب الجماعة.
- مراقبة السيارات والعربات والشاحنات المتخلى عنها بجنبات الطرق والساحات والأماكن العمومية.

المادة 9: مجال استغلال الملك الجماعي:

تشمل المراقبة مجال الترخيصات باستغلال الملك الجماعي طبقا للقرارات التنظيمية الجماعية وكنانيش التحملات الجاري بها العمل وكذا النصوص التشريعية والتنظيمية الأخرى وتهم:

- السهر على حماية الممتلكات الجماعية التأثيث الحضري والأغراس والتجهيزات الأساسية المملوكة للجماعة.
- مراقبة الترخيصات بشغل الملك الجماعي العام مؤقتا لأغراض تجارية أو صناعية أو حرفية .
- مراقبة الترخيصات بشغل الملك الجماعي العام مؤقتا لأغراض البناء.
- مراقبة الترخيصات بشغل الملك الجماعي العام مؤقتا بمنقولات أو عقارات ترتبط بأعمال تجارية أو صناعية أو حرفية.
- ضبط وزجر كافة الاستغلالات غير القانونية للملك الجماعي كيفما كانت أغراضها .

القسم الثاني: طبيعة وكيفية القيام بالمهام.

المادة 10: الاختصاص الترابي:

يحدد الاختصاص الترابي لفرقة المحلفين، لإنجاز المهام الموكولة إليهم بمجموع نفوذ جماعة سيدي افني وفق برنامج عمل دوري منتظم يحدد بقرار لرئيس المجلس الجماعي .

المادة 11: محاضر المخالفات:

- يحرر أفراد فرقة المحلفين محاضر المخالفات التي تمت معاينتها أثناء القيام بمهامهم وفق نموذج محدد تضمن فيه وقائع المخالفة وتصريحات المخالف أو من ينوب عنه وتوثق عند الاقتضاء بكافة الوسائل القانونية المتاحة حسب القوانين الجاري بها.
- تسلم، عند الاقتضاء، الإنذارات المرتبطة بالمخالفات والإشعارات بأداء الذعائر للمخالفين.
- تقوم بتنظيم حملات لتحسيس المعنيين بالالتزام باحترام القرارات التنظيمية الجماعية.
- تنجز التقارير بناء على محاضر الأعوان المحلفين وترفع إلى رئيس المجلس الجماعي.

المادة 12: حقوق وواجبات:

- يجب أن يتوفر الأعوان المحلفين على بطاقة مهنية يحملونها بشكل ظاهر أثناء مزاولة مهامهم تسلمها لهم الإدارة الجماعية، وذلك بعد أدائهم اليمين وفق الإجراءات المعمول بها في هذا الشأن .
- يلتزم المراقبون المحلفون في إطار المهام المعهودة إليهم بنزاهة واستقلالية وحياد وموضوعية وكتمان السر المهني.
- يستفيد عناصر فرقة المحلفين من تعويضات وتحفيزات نظامية وفق القوانين والأنظمة الجاري بها العمل.
- يرتدي أفراد فرقة المراقبين المحلفين أثناء مزاولة مهامهم بذلة رسمية خاصة تميزهم عن غيرهم من أفراد القوات العمومية وستحدد مواصفات ونوع البذلة من طرف الجهة المسؤولة بالجماعة .

القسم الثالث: مقتضيات عامة.

المادة 13: التنفيذ:

يسند بتنفيذ هذا القرار إلى السيد رئيس المجلس الجماعي ل سيدي افني ومدير المصالح الجماعية وكذا رؤساء الأقسام والمصالح الجماعية المعنية كل في دائرة اختصاصه.

المادة 14: تاريخ التنفيذ:

يدخل هذا القرار حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره.

..... في: .....

تأشيرة عامل الإقليم

..... في: .....

رئيس المجلس الجماعي

المناقشة

يذكر انه لم ترد اين مناقشة بصدد هاته النقطة، حيث احيلت مباشرة على التصويت .

مقرر عدد: 13 بتاريخ: 08 فبراير 2022

الدراسة والمصادقة على قرار تنظيمي لإحداث فرقة المراقبة التابعة للشرطة الادارية.

إن مجلس جماعة سيدي افني المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2022 خلال الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ 08 فبراير 2022 .

- طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم : 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ب: الدراسة والمصادقة على قرار تنظيمي لإحداث فرقة المراقبة التابعة للشرطة الادارية.

وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني

- وحيث ان عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين : 21 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها : 21عضوا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين : 21 عضوا.

وهم السادة: رشيد البطاح – عمر بوفيم – احمد بوفايم – محمد المزدوغي – رشيد زكي – رقية بوعبيد – احسان كاكا – اشو بوبكر - مينة همام – ادريس اشنيض – الزهرة العود – عزيز بزايو – مولاي عبد الوحداني – علي بابرياش – مبارك اجبابدي - كلثومة ابو المصالح – محند لاشكر - اشواق الوادي – محمد بهوش – عمار بهزش – فتيحة بنران .

- عدد الأعضاء الرافضين : 00

- عدد الممتنعين عن التصويت : 00

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي باجماع اعضائه الحضرين على القرار التنظيمي المتعلق باحداث فرقة المراقبة التابعة للشرطة الادارية وذلك كما هو وارد بصلب المحضر اعلاه.

كاتب المجلس

بوبكر اشو

رئيس المجلس

رشيد البطاح

النقطـــة الرابعة عشرة

الدراسة والمصادقة على القرار التنظيمي المتعلق باحتلال الملك العام لأغراض تجارية – مهنية – صناعية.

العـرض

الرئيس : وبصدد هاته النقطة ابرزالسيد رئيس المجلس ان هذا القرار يهدف الى تحديد وتنظيم طرق وكيفية الاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي وفقا للضوابط القانونية والتنظيمية المؤطرة لهذا المجال، والذي هو على الشكل التالي :

ROYAUME DU MAROC
MINISTERE DE L'INTERIEUR
WILAYA REGION GUELMIM –OUED NOUN
REGION GUELMIM –OUED NOUN
PROVINCE DE SIDI IFNI
COMMUNE DE SIDI IFNI
DIVISION DES AFFAIRES ADMINISTRATIVES, FINANCIERES ET JURIDIQUES
SERVICE RESOURCES FINANCIERES
BUREAU DE L'ASSIETTE FISCALE

المملكـــــة المغربيـــة
وزارة الداخليـــة
ولاية جهة كلميم واد نون
جهـــة كلميم- واد نـــون
إقليم سيدي إفنـــي
جماعـــة سيدي إفني
قسم الشؤون الإدارية والمالية والقانونية
مصلحة الموارد المالية
مكتب الوعاء الضريبي

تدبير الأملاك الجماعية
الإذن بالاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي
قرار تنظيمي المتعلق بالاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي

- بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.97.03 الصادر في 16 رمضان 1417 (25 يناير 1997) بتنفيذ القانون رقم 96.9 الأمر بتتميم الظهير الشريف الصادر في 24 صفر 1337 (30 نونبر 1918) يتعلق بإشغال الأملاك العمومية المؤقتة.
- بناء على الظهير الشريف الصادر في 26 شوال 1337 (28 يونيو 1954) بشأن الجماعات القروية.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.92.31 الصادر بتاريخ 15 ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) بتنفيذ القانون رقم 90.12 المتعلق بالتعمير كما تم تعديله بالقانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة و زجر المخالفات في مجال التعمير و البناء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.124 بتاريخ 21 ذي القعدة 1437 (25 غشت 2016).
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.07.195 الصادر في 19 ذي القعدة 1428 (30 نونبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 47.06 المتعلق بالجبايات المحلية.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.07.209 الصادر في 16 ذي القعدة 1428 (27 دجنبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 39.07 بسن الاحكام الانتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم و الحقوق و المساهمات و الإتاوات المستحقة لفائدة الجماعات المحلية.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.09.02 الصادر في 22 صفر 1430 (18 فبراير 2009) بتنفيذ القانون رقم 45.08 المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية و مجموعاتها.
- بناء على المرسوم رقم 2.58.1341 تحدد بموجبه كيفية تسيير أملاك الجماعات القروية.
- بناء على المرسوم رقم 2.17.451 الصادر في 04 ربيع الاول 1439 (23 نونبر 2017) بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات.
- بناء على المرسوم رقم 2.78.157 الصادر في 11 رجب 1400 (26 ماي 1980) بتحديد الشروط التي تنفذ بها تلقائيا التدابير الرامية إلى استتباب الأمن و ضمان و سلامة المرور و الصحة و المحافظة على الصحة العمومية.
- و بناء على القرار الجبائي رقم 2008/01 بتاريخ 30-06-2008 ، كما وقع تغييره وتتميمه و
- المحدد لنسب و أسعار الضرائب و الرسوم و الحقوق و الواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة سيدي افني.
- و بناء على مداولة المجلس الجماعي لمشروع القرار المجتمع في اطار دورته العادية لشهر فبراير 2022 المنعقدة بتاريخ .....

يقـــرر ما يلـــي:
الباب الأول: مقتضيات عامة

الفصل الأول:
يهدف هذا القرار إلى تحديد و تنظيم طرق و كيفية الاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي وفقا للضوابط القانونية و التنظيمية المؤطرة لهذا المجال.

الفصل الثاني:
يقصد بشغل الملك العام الجماعي، كل شغل أملاك جماعية عامة لأغراض تجارية مهنية أو صناعية أو بواسطة منقولات و عقارات ترتبط بممارسة نشاط تجاري، مهني و صناعي، و بكل ما يشغل هذا الملك الجماعي فوق الأرض او تحت الارض المكونة له.

الفصل الثالث:
تحدد انواع شغل الملك العام كما يلي:
- إشغال الملك العمومي مؤقتا من أجل إقامة أكشاك.
- شغل فضاءات عمومية من اجل إقامة معارض تجارية او ثقافية او منتجات للصناعة التقليدية او الترفيهية ...
- أشغال الشبكة العامة للإتصالات.
- عرض البضائع بالملك العام من طرف المتاجر.
- وضع لوحات إشهارية و لوحات الإشارة سواء بالملك العام او الأملاك الخاصة المطلة على الملك العام.
- شغل الأرصفة من طرف المقاهي و المطاعم.
- إقامة ستائر وقائية بواجهة المحلات التجارية.

الفصل الرابع:
ترخص الجماعة بالاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي و بناء على دفتر تحملات تحدد فيه طرق و كيفية استغلال هذا الملك العمومي.

الفصل الخامس:
لا يمكن شغل أي نوع من أنواع الملك العام الجماعي المشار إليه في الفصل الثالث دون الحصول على التراخيص الضرورية طبقا لمضمون هذا القرار.

الفصل السادس:
يتم الترخيص لإشغال الملك العام و بناء على طلب الراغب في ذلك، و يسلم هذا الترخيص بصفة مؤقتة و مؤدى عنه و قابل للإلغاء في أي وقت و كلما دعت المصلحة العامة الى ذلك، دون ان يحق للمستفيد المطالبة بأي تعويض و بعد مضي ثلاثة أشهر من يوم إخبار صاحب الرخصة بذلك.

الفصل السابع:
يجب ان يتضمن طلب الترخيص نوع الاستغلال و المساحة المزمع استغلالها و كيفية تهيئتها مع الاشارة الى التقيد بمقتضيات هذا القرار.

الفصل الثامن:
يتحمل المستفيد من ترخيص إشغال الملك العام، جميع المسؤوليات كيفما كان نوعها اتجاه الجماعة و الأغيار، عن كل حادث أو إتلاف بسبب ما وضع بالملك العام.

الفصل التاسع:
يتعين على المستفيد من الترخيص المحافظة على الملك العام المرخص له بإشغاله، و صيانته و نظافته، و ذلك طيلة شغل الملك العام الجماعي.

الفصل العاشر:
يتم عرض طلبات الترخيص مؤقت للملك العام على لجنة مختلطة تضم في عضويتها جميع المصالح التي لها صلة بالموضوع.

الفصل الحادي عشر:
يمنع منعا كليا شغل الملك العام بالنسبة للبنايات و المنازل، و كل استغلال يعرض أصحابه للعقوبات الجاري بها العمل (الجزاءات المالية و المتابعات القضائية).

الباب الثاني: مقتضيات خاصة

الفصل الثاني عشر: إقامة و استغلال الأكشاك.

يتم الترخيص لإقامة أكشاك و بناء على قرار لرئيس المجلس بعد البث في الطلبات من طرف اللجنة المشار إليها في الفصل العاشر، و في اطار احترام المقتضيات المضمنة بدفتر التحملات و الضوابط الجاري بها العمل.

الفصل الثالث عشر:

إن الأنشطة المسموح بمزاولتها داخل الاكشاك، تخضع للقرارات التنظيمية الخاصة بهذا المجال.

الفصل الرابع عشر:

يجب أن تكون الاكشاك المقامة فوق الملك العام، تكتسي صبغة مؤقتة وفق نموذج يخضع لموافقة المصالح الجماعية.

الفصل الخامس عشر:

لا يعفي قرار الترخيص المستفيد من الحصول على الرخص و التصاريح الضرورية لممارسة الانشطة المسموح بها، بما فيها رخص إنجاز الأشغال و استغلال المنشأة.

الفصل السادس عشر:

لا يخول قرار الترخيص لإقامة كشك أي حق من الحقوق العينية الأصلية او التبعية او الحقوق التجارية الخاضعة لأحكام القانون المدني و التجاري، (حق الزينة او الاصل التجاري).

الفصل السابع عشر:

تحدد المساحة القصوى المخصصة لكل كشك 9م^2 كما يجب ألا يتعدى علوه 3 أمتار و ألا يقل عن مترين.

الفصل الثامن عشر:

يمنع إقامة كشك يعرقل ممرات الراجلين، كما يمنع إقامته على المناطق الخضراء او المشجرة.

الفصل التاسع عشر:

يجب أن يكون الكشك بمواد قابلة للتفكيك.

الفصل العشرون: استغلال فضاءات عمومية من اجل إقامة معارض تجارية او ثقافية او منتجات للصناعة التقليدية.

يمكن الترخيص باستغلال الملك العام بفضاءات عمومية لمدة محدودة، و ذلك بناء على الطلبات بإقامة معارض تجارية او ثقافية او عرض منتجات الصناعة التقليدية او الترفيهية ...

على اساس ان يتم البث في هذه الطلبات من طرف لجنة مختلطة يتم استدعاؤها من طرف رئيس المجلس الجماعي.

الفصل الواحد و العشرون: أشغال الشبكة العامة للاتصالات.

يشمل شغل الملك العام الجماعي في هذا المجال، جميع الأشغال المنجزة من طرف متعهدي الشبكة العامة للاتصالات فوق الارض او تحت الارض المكونة له كيفما كان طابعها او اهميتها و المتمثلة فيما يلي:

- تمرير خطوط الاتصالات و المنشآت المرتبطة بها.
- إقامة علب ربط خطوط الألياف البصرية و غرف الجر اللازمة لها.
- وضع الدواليب المعدة لإيواء المعدة التقنية الخاصة بربط و خدمة المشتركين و هوائيات الربط و المخادع الهاتفية.
- اقامة المحطات الراديوكهربائية (ابراج الاتصالات) و التجهيزات المرتبطة بها.

الفصل الثاني و العشرون:

يتوجب قبل الشروع في بداية الأشغال، ان تقوم المصالح التقنية بالجماعة بمعاينة المكان المحدد بالملك العام الجماعي الذي ستقام عليه التجهيزات المشار اليها اعلاه، و لا يجوز تغيير مكان وضع تلك التجهيزات إلا بترخيص مسبق من طرف الجماعة.

الفصل الثالث و العشرون:

يتعين أن تقام تجهيزات الاتصال في الاماكن المحددة لها في التصميم، كما يتعين على طالب الترخيص تقديم ملف تقني، مرفق بالتصاميم التوضيحية اللازمة و بنموذج التجهيزات المزمع إقامتها، يوضح فيها مقاييسها و نوعية المادة التي ستستعمل في صنعها و مواصفاتها التقنية.

الفصل الرابع و العشرون:
يتحمل المرخص له أداء الرسوم و الواجبات المترتبة عن هذا الترخيص طبقا لمقتضيات القرار الجبائي و في الأجال المحددة لذلك.

الفصل الخامس و العشرون:
يتحمل المستفيد مصاريف إصلاح الأرصفة التي تعرضت للتلف من جراء عملية الأشغال المتعلقة بوضع التجهيزات المشار اليه أعلاه، و يلتزم بإرجاع الحالة الى ما كانت عليه تحت مراقبة المصالح الجماعية المختصة.

الفصل السادس و العشرون: عرض البضائع بالملك العام من طرف المتاجر.
لا يتم الترخيص لعرض البضائع لواجهة المحلات التجارية إلا للأرصفة التي تتعدى متر و نصف على ان لا تتعدى المساحة المسموح بها متر واحد.

الفصل السابع و العشرون: وضع لوحات اشهارية و لوحات الإشارة سواء بالملك العام او بالأملاك الخاصة المطلة على الملك العام.
يستوجب وضع اللوحات الاشهارية الخاصة بالمستثمرين او ما يشابه ذلك، وضع لوحات اشارة بالملك العام او الملك الخاص المطل على الملك العام، بترخيص من المصالح الجماعية.
كما يتعين على الراغبين في استغلال أملاك الخواص المطلة على الملك العام وضع طلبات في الموضوع مشفوعة بموافقة أصحاب هذه الاملاك.

الفصل الثامن و العشرون: شغل الأرصفة من طرف المقاهي و المطاعم.
لا يمكن الترخيص بشغل الملك الجماعي العام مؤقتا لأغراض تجارية او مهنية او صناعية (بوضع سلع او كراسي و طاولات المقاهي ..)، إلا في الشوارع و الأزقة و الساحات العمومية التي تفوق مساحة عرض ارصفتها (02 م) على الأقل و تحدد المساحات الممكن استغلالها حسب المقاييس التالية:

- بالنسبة للأرصفة التي تقل او تساوي مساحة عرضها عن متر واحد لا يمكن الترخيص فيها.
- بالنسبة للأرصفة التي تبلغ مساحة عرضها 1 و 2 متر يمكن الترخيص فيها بشغل الملك الجماعي العام مع تخصيص مساحة متر واحد للراجلين.
- اما بالنسبة للأرصفة التي تفوق مساحة عرضها عن (05 م) يرخص فيها بشغل الملك الجماعي العام مع تخصيص (03 م) منه للراجلين.
- و بعد ذلك تحدد مساحة الأرصفة الواجب استغلالها و مواصفاتها و شروط استغلالها و ذلك حسب ما يلي:

1. بأن لا تستغل إلا المساحة الموازية مع طول/عرض المحل التجاري او المهني او الصناعي مع ترك ما تبقى من الأمتار للمارة او الراجلين.
2. ان يتلائم نزيين واجهة المحل و رواق الملك الجماعي المستغل مع جمالية الشارع.
3. عدم اقامة الرواق او السياج امام المحلات التجارية او الصناعية او المهنية (المقاهي و المقشدات و المحلبات ..) المراد استغلالها فوق الرصيف بالخرسنة المسلحة او ما شابه ذلك.
4. عدم اقامة الرواق و السياج بطرق عشوائية تسيء الى جمالية الشارع.
5. لا تمنح رخص الاحتلال المؤقت للملك العام للمحلات التجارية ذات الانشطة المتسخة و الملوثة و المزعجة.

الفصل التاسع و العشرون:
يمنع ترك الأثاث و الطاولات و الكراسي و كل ما يشغل الملك العام، معروض اوقات اغلاق المحلات المستفيدة من ترخيص استغلال الملك العام.

- إقامة ستائر وقائية بواجهة المحلات التجارية.

الفصل الثلاثون:
يخضع الاستغلال المؤقت لتثبيت و تنصيب الستائر بواجهات المحلات التجارية الصناعية و المهنية لجملة من الشروط و المقاييس المحددة على الشكل التالي:

- يمنع نصب ستار كيفما كان نوعه بالنسبة للشوارع التي يقل عرض رصيفها عن مترين (2 م).
- بالنسبة للشوارع التي يتجاوز عرض رصيفها مرتين (2 م)، يسمح الترخيص لنصب و تثبيت ستار وقائي في حدود متر و نصف (1.5 م) شريطة ألا يقل علوه عن مترين و ألا يتجاوز الطول واجهة المحل المراد تثبيت الستار به.

الفصل الواحد و الثلاثون:
يمنع تثبيت و نصب اي عمود كيفما كان نوعه و شكله بقارعة الطريق او بالرصيف العمومي بغية تثبيت الستار.
الفصل الثاني و الثلاثون:
يمنع استعمال الستار و استعماله في تعليق و عرض البضائع و ذلك حفاضا على جمالية واجهات المحلات التجارية.
الفصل الثالث و العشرون:
يتحمل المرخص له باستغلال الملك العام من اجل تثبيت ستائر، جميع المسؤوليات اتجاه الغير و اتجاه الجماعة.

الباب الثالث: مقتضيات مختلفة

الفصل الرابع و الثلاثون:
تتم معاينة المخالفات المتعلقة باستغلال الملك العام من طرف مصالح الجماعة المختصة، السلطات المحلية، و المصالح الأمنية و يتم تحرير محاضر لكل المخالفات قصد اتخاذ الإجراءات الضرورية، بما في ذلك حجز المنقولات و الآليات و العتاد و المواد التي بواسطتها استغلال الملك العام الجماعي بدون موجب حق.
الفصل الخامس و الثلاثون:
تطرح الآليات و المواد و المنقولات بالمحجز الجماعي، و لا يتم إخراجها إلا بعد الإدلاء بأمر الاخراج مسلم من طرف السلطة الادارية التي أمرت بالحجز، و ذلك بعد أداء واجبات المحجز طبق القرار الجبائي المعمول به.
الفصل السادس و الثلاثون:
في حالة تجاوز مدة الحجز المنصوص عليها في القرار الجبائي، تقوم الجماعة بالإعلان عن السمسرة العمومية لبيع هذه المحجوزات بالمزاد العلني.
الفصل السابع و الثلاثون:
تعتبر جميع رخص استغلال الملك العمومي الجماعي مؤقتة، و يمكن سحبها في حالة عدم احترام مقتضيات هذا القرار، و كلما دعت الضرورة لذلك، دون أن يحق للمستفيد المطالبة بأي تعويض.
الفصل الثامن و الثلاثون:
يعهد بتنفيذ هذا القرار الى كل من مصالح الجماعة، السلطة المحلية، الدرك الملكي، مصالح القباضة، كل في دائرة اختصاصه.

وحرر بسيدي افني بتاريخ: .....

رئيس المجلس الجماعي

المناقشة

لم ترد اية مناقشة بصدد هاته النقطة وتمت احالتها مباشرة على التصويت

تجدر الاشارة الى انسحاب عضو المجلس السيد مبارك اجبابدي قبل التصويت على هاته النقطة .

مقرر عدد: 14 بتاريخ: 08 فبراير 2022

الدراسة والمصادقة على القرار التنظيمي المتعلق باحتلال الملك العام لأغراض تجارية – مهنية – صناعية.

إن مجلس جماعة سيدي افني المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2022 خلال الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ 08 فبراير 2022 .

- طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم : 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ب: الدراسة والمصادقة على القرار التنظيمي المتعلق باحتلال الملك العام لأغراض تجارية – مهنية – صناعية .

وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني

- وحيث ان عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين : 21 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها : 20عضوا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين : 20 عضوا.

وهم السادة: رشيد البطاح – عمر بوفيم – احمد بوفايم – محمد المزدوغي – رشيد زكى – رقية بوعبيد – احسان كاكا – اشو بوبكر - مينة همام – ادريس اشنيض – الزهرة العود – عزيز بزايو – مولاي عبد الوحداني – علي بابرياش - كلثومة ابو المصالح – محند لاشكر - اشواق الوادي – محمد بهوش – عمار بهزش – فتيحة بنران .

- عدد الأعضاء الرافضين : 00

- عدد الممتنعين عن التصويت : 00

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي باجماع اعضائه الحاضرين على القرار التنظيمي المتعلق باحتلال الملك العام لاغراض تجارية - صناعية - مهنية وذلك كما هو وارد بصلب المحضر اعلاه.

رئيس المجلس

رشيد البطاح

كاتب المجلس

بوبكر اشو

النقطـــة الخامسة عشرة

المصادقة على دفتر التحملات المتعلق بدعم الجمعيات

العـرض

الرئيس : وبالنسبة لهاته النقطة اوضح السيد رئيس المجلس ان دفتر الشروط والتحملات الخاص بدعم الجمعيات يتعلق بتطبيق الشروط والكيفيات التي بموجبها دعم الجمعيات حاملات المشاريع بالنفوذ الترابي الجماعي وهو ملزم للجميع دون تمييز اومحاباة ، وقد تم إعداد مشروع هذا الدفتر من طرف المصلحة الثقافية والاجتماعية تحت إشراف النائبة الخامسة للرئيس المفوض لها المجال الثقافي بالجماعة وذلك كما يلي :

مشروع دفتر الشروط والتحملات الخاص بالدعم والشراكة مع الجمعيات وهيئات المجتمع المدني

تقديم

رغبة من مجلس جماعة سيدي إفني في إرساء ثقافة جديدة تقوم على المردودية و النجاعة في دعم مشاريع الجمعيات بما يتناسب وإقامة مشاريع وأنشطة حقيقية تتوخى تحصيل قدر متميز من الحكامة و التدبير الأمثل في إنجاز البرامج و تنفيذها،

ومن أجل تقنين سبل التعاون مع هيئات المجتمع المدني و بنائه على أسس متينة و شفافة،و كذا تفعيل آليات التتبع و التقييم المستمر للمبادرات المشتركة،فإن مجلس جماعة سيدي إفني سيعمل على دعم المبادرات التي تنتجها هذه الهيئات من خلال عدة وسائل أبرزها توزيع المساعدات و دعم مشاريع وبرامج الجمعيات ذات الأهداف التي تخدم الصالح العام و تنسجم مع التوجهات و الأولويات التي يحددها برنامج عمل الجماعة و ذلك في إطار شراكة حقيقية بين الجماعة و المجتمع المدني.

إن جماعة سيدي إفني، و ترسيخا لمبدأ التعاقد و الحكامة و الشفافية و ترشيد المال العام :

- بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20رمضان1436هـ الموافق لـ 07 يوليوز 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات،
- و بناء على الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر بتاريخ 03 جمادى الأولى 1378هـ الموافق لـ 15 نونبر 1958 يضبط بموجبه حق تأسيس الجمعيات كما تم تعديله و تتميمه بموجب الظهير الشريف رقم 283/73/1 بتاريخ 6 ربيع الأول 1393 الموافق ل 10 أبريل 1973 و الظهير الشريف رقم 1/02/206 الصادر بتاريخ 12 جمادى الأولى

1423ه الموافق ل 23 يوليوز 2002 بتنفيذ القانون رقم 00-75، والظهير الشريف رقم 1.09.39الصادر بتاريخ 22 صفر 1430ه الموافق 18 فبراير 2009 بتنفيذ القانون 07.09،

- و بناء على الظهير الشريف رقم 150-10-1 الصادر في 13 من رمضان 1431 (24 أغسطس 2010) بتنفيذ القانون رقم 09-30 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة.
- وبناء على القانون رقم 99-62 بمثابة مدونة المحاكم المالية بتاريخ 13 يونيو 2002،
- و بناء على القوانين و النصوص المنظمة لاستخدام الأموال العمومية من طرف الجمعيات.
- و بناء على المرسوم عدد 2.17.451 الصادر في 04 ربيع الأول 1439ه الموافق لـ 23 نونبر 2017 بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات.
- واستنادا إلى دورية الوزير الأول رقم: 7/2003 الصادرة في: 26 ربيع الثاني 1424 الموافق:27 يونيو 2003، حول الشراكة بين الدولة والجمعيات.
- وبناء على دورية وزير الداخلية عدد D2185 الصادرة بتاريخ 5 أبريل 2018 حول دعم الجمعيات من طرف الجماعات الترابية وإبرام اتفاقيات التعاون و الشراكة معها.
- وبناء على دورية وزير الداخلية عدد 1094 Dالمؤرخة بـ01 مارس 2019،حول ترشيد و تبسيط التدبير المالي والميزانياتي والمحاسباتي للجماعات الترابية.
- و بناء على مداولات مجلس جماعة سيدي إفني خلال دورته العادية لشهر 000000 المنعقدة بتاريخ 00000 الموافق لـ00000، التي صادق خلالها المجلس على مقتضيات دفتر الشروط والتحملات هذا الذي يقضي بوضع قواعد و ضوابط تنظيمية،إدارية،تقنية ومالية تهم نظام صرف دعم مشاريع وبرامج الجمعيات وفق ما يلي:

الباب الأول: موضوع ،أهداف دفتر الشروط والتحملات و مجالات الدعم.

الفصل الأول: الموضوع

تطبق مواد هذا الدفتر على كل أشكال المساعدات و الدعم الذي يصرف لمشاريع الجمعيات التي تقام بتراب جماعة سيدي إفني في إطار اختصاصات هذه الأخيرة، وتحدد مقتضياته الشروط العامة وطريقة صرف هذا الدعم،

الفصل الثاني: الأهداف

يهدف دفتر الشروط والتحملات هذا إلى :

- ✓ إرساء مبدأ التعاقد بين الجماعة ومؤسسات المجتمع المدني كآلية ناجعة وفعالة لتحقيق المشاريع التنموية التشاركية.
- ✓ اعتماد مبدأ الدعم مقابل المشاريع/البرامج
- ✓ تعزيز آليات الحكامة والشفافية والفعالية في تدبير عمليات الدعم.
- ✓ ضبط الجدولة الزمنية لعملية دراسة الملفات وتحويل الدعم وتتبعه وتقييمه.
- ✓ مواكبة عمل الجمعيات في تحقيق المشاريع/البرامج
- ✓ تقييم نتائج الدعم.

الفصل الثالث : مجالات الدعم

تشمل مجالات الدعم القطاعات التالية :

1. المجال الاجتماعي:

1.1. محاور الدعم الخاصة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية:

- تحسين وضعية النزلاء والمستفيدين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية: (دور الأطفال، دور الأيتام، دور الطلبة، دور العجزة والمسنين...)

1.2. محاور الدعم الخاصة بالجمعيات الاجتماعية والإنسانية:

- إدماج وتأهيل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تحسين وضعية: الأطفال، الأيتام، الأرامل، والمرضى والعجزة والمسنين
- دعم المشاريع المدرة للدخل.
- تقوية قدرات المؤسسات والجمعيات الاجتماعية في مجال التسيير والتدبير وإعداد وتنفيذ وتقييم البرامج والمشاريع.
- تنشيط بعض المرافق الاجتماعية بالمدينة

2- المجال الثقافي والفني:

- المشاريع التي تهتم بإنعاش وإحياء الموروث الثقافي والفني لمدينة سيدي إفني والمنطقة.
- المشاريع التي تهدف للمحافظة والتعريف بالمواقع الأثرية بالمدينة.
- تنظيم المهرجانات الثقافية والفنية ذات الطابع المحلي.
- دعم المحاور المتعلقة بمشاريع مهرجانات وملتقيات وتظاهرات ثقافية/فنية: (مسرح الطفل/مسرح الهواة، مسرح الرواد، مهرجانات المدارس، موسيقى التراث، فن الحكاية، تنشيط الحدائق، ملتقيات البحث العلمي، الشعر.....)

3- المجالات المرتبطة بالبعد البيئي والتنموي:

- دعم الجمعيات التي لها تدخلات مرتبطة بالتنمية المستدامة والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية.
- دعم المشاريع البيئية المحافظة على نظافة ورونق وجمالية المدينة، بما فيها الساحات العمومية والحدائق.

1- المجال الرياضي:

1.3. محاور الدعم المتعلقة بالفرق والأندية الرياضة:

- برامج الفرق الرياضية للألعاب الجماعية حسب التخصصات وأقسام المنافسة: كرة القدم ، كرة اليد ، كرة السلة ، الكرة الطائرة و كرة الطاولة و غيرها ....
- برامج الفرق والأندية الرياضية للألعاب الفردية حسب التخصصات.

1.4. محاور الدعم المتعلقة بالجمعيات المهتمة بالميدان الرياضي:

- دعم البرامج السوسيورياضية

- دعم البرامج المتعلقة بالتعريف والتحسيس بأهمية الرياضة ودورها في تأطير الطفولة والشباب.

الباب الثاني : شروط الدعم

الفصل الرابع: الإطار التعاقدي:

يكون دعم المشاريع موضوعا لاتفاقية شراكة بين الجماعة والجمعية المستفيدة من الدعم كلما بلغ هذا الأخير أو زاد عن 50000 ألف درهم(خمسين ألف درهم)، ستحدد التزامات وواجبات الطرفين، خاصة التزام الجمعية باحترام الهدف و المحتوى والتخطيط المالي وكيفية و آجال الإنجاز وفقا للدراسة التقنية والمالية للمشروع أو البرنامج الذي تمت المصادقة عليه، والتزامها باحترام المقتضيات المتعلقة بتتبع الإنجاز ومساطر المراقبة و التتبع والتقييم من طرف اللجنة المنصوص عليها في الفصل العاشر من هذا الدفتر.

الفصل الخامس: شروط خاصة

يشترط أساسا مبدأ السنوية في دعم المشاريع، ولا يمكن أن يكون تجديد طلب الدعم تلقائيا .

الفصل السادس: شروط يعتبر توفرها ضروريا للقبول المبدئي لطلبات الدعم .

يجب على الجمعيات والهيئات الراغبة في الاستفادة من دعم جماعة سيدي إفني،

1. أن تكون مؤسسة بشكل قانوني وفق الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر بتاريخ 03 جمادى الأولى 1378هـ الموافق لـ 15 نونبر 1958 يضبط بموجبه حق تأسيس الجمعيات كما تم تعديله و تتميمه.
2. أن تنسجم طبيعة نشاط الجمعية مع مجالات ومحاور الدعم الواردة في هذا الدفتر.
3. الاحترام والانضباط التام لمقتضيات المادة 65 من القانون التنظيمي للجماعات.
4. أن تثبت الجمعية أنها اشتغلت لمدة لا تقل عن سنة، .(باستثناء الجمعيات الرياضية التي أثبتت انضواءها تحت لواء إحدى الجامعات الرياضية أو العصب) **مع ضرورة حصولها على شهادة الاعتماد طبقا للقانون 09/30 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة.**
5. أن يكون مركز النشاط أو التظاهرة أو المشروع موضوع طلب الدعم بتراب جماعة سيدي إفني.
6. أن يكون المشروع أو البرناج موضوع الدعم متلائما مع مجالات الدعم الواردة في هذا الدفتر
7. أن يكون المشروع أو البرنامج متلائما مع أهداف الجمعية و مجالات اشتغالها طبقا لقانونها الأساسي.

- لا يمكن للجمعيات ذات الطابع السياسي أو النقابي أو المهني،أو أكثر من جمعية يرأسها شخص واحد،و إن اختلفت أهدافها ،أن تستفيد من الدعم المالي للجماعة،و كذلك الجمعيات التي لم تلتزم بمقتضيات هذا الدفتر أو لم تبرر أوجه صرف مساعدات جماعة سيدي إفني التي استفادت منها سابقا.

- لا يحق لأي جمعية حاصلة على دعم مالي في إطار دعم مشاريع الجمعيات، أن تستفيد من أي دعم لوجيستي من الجماعة باستثناء الجمعيات ذات البعد البيئي التي تحتاج لآليات الجماعة في أنشطتها.

الفصل السابع: معايير تقييم البرامج والمشاريع

1. أن تكون للجمعية القدرة على تدبير البرنامج أو المشروع (الموارد المالية والبشرية، التجربة المتراكمة، اللوجستيك...)

2. الحكامة الداخلية للجمعية (احترام مواعيد انعقاد الجموعات العامة، الجدولة الزمنية للاجتماعات، كيفية اتخاذ القرارات...).

3. منجزات الجمعية خلال السنتين الأخيرتين.

4. أن يكون البرنامج أو المشروع واقعيا و ممكن التطبيق.

5. درجة استجابة البرنامج أو المشروع لحاجيات المستفيدين.

6. توفر شروط الاستمرارية في المشروع،

7. التقائية البرنامج أو المشروع مع أولويات المجلس الجماعي ،

8. وجود شركاء مؤسساتيين آخرين،

9. نسبة مساهمة الجمعية وباقي الشركاء في البرنامج أو المشروع،

10. توفر الجمعية على مقر لاحتضان البرنامج أو المشروع إذا كانت طبيعته تقتضي ذلك.

11. قدرة الأنشطة المقترحة في البرنامج أو المشروع على حل مشاكل مطروحة أو القضاء على ظواهر سلبية.

12. احترام المقاربة التشاركية ومقاربة النوع الاجتماعي.

13. بالنسبة للجمعيات الرياضية تضاف المعايير التالية لترتيب الاستحقاق:

- مستوى و درجة الممارسة.
- نتائج النادي أو الجمعية في المنافسات.
- عدد ممارسي النادي.

الباب الثالث: ملف طلب الدعم و مسطرة الانتقاء و المراقبة والتقييم.

الفصل الثامن: ملف طلب الدعم.

1- الملف الأساسي:

يودع ملف طلب الدعم بمصالح جماعة سيدي إفني، مقابل وصل إيداع (ملحق رقم 2) و ذلك طبقا لمقتضيات الإعلان عن طلب المشاريع/البرامج، و يتكون هذا الملف من:

- استمارة طلب دعم مشروع موجه إلى رئيس مجلس جماعة سيدي إفني وفق النماذج المعدة لهذا الغرض (ملحق رقم 1) والتي تسحب رفقة باقي الملاحق من المصلحة المختص أو يتم تحميلها من الموقع الإلكتروني للجماعة على الأنترنيت.
- نسخ من القانون الأساسي للجمعية.
- نسخ من وصل الإيداع النهائي لدى السلطة المحلية.
- نسخ من لائحة أعضاء المكتب.
- التقريران الأدبي والمالي برسم السنة المنصرمة. (التقرير المالي القانوني مدعم بالوثائق المثبتة لأوجه صرف آخر مساعدة أو دعم مالي من جماعة سيدي إفني استفادت منه الجمعية).
- نسخ من محضر الجمع العام التأسيسي أو لتجديد المكتب المسير.
- نسخة من محضر اجتماع المكتب المسير للجمعية الذي تقرر خلاله تقديم البرنامج أو المشروع، موقع من طرف جميع الأعضاء الحاضرين.

- شهادة بنكية لرقم حساب الجمعية.
- تصريح بالشرف موقع من رئيس الجمعية بصحة المعلومات المصرح بها للجماعة (ملحق رقم 3).
- الجمعيات الرياضية ملزمة بالإدلاء بشهادة الانخراط في الجامعة التابعة لها وشهادة الاعتماد مسلمة من طرف وزارة الشباب و الرياضة.
- التزام الجمعية بتخصيص مبلغ الدعم الممنوح من طرف جماعة سيدي إفني لتنفيذ البرنامج أوالمشروع الذي تقدمت به (ملحق رقم 4)

2- الملف التكميلي:

- بطاقة تقنية تعريفية بالجمعية (ملحق رقم 5) .
- منجزات وأنشطة الجمعية خلال السنتين الأخيرتين (ملحق رقم 8)
- بطاقة تقنية خاصة بالمشروع (ملحق رقم 6)، في حالة وجود شركاء آخرين متعاقدين لإنجاز المشروع، يجب على الجمعية أن تحدد طبيعة مساهمتهم في بطاقة المشروع (مساعدة تقنية – دعم مالي – وضع عقار تحت تصرف الجمعية ...) ويرفق بملف الترشيح الالتزامات الموقعة من طرفهم.
- بطاقة تقنية خاصة بالبرنامج (ملحق رقم 7)
- تقرير مالي مدعم بالوثائق المثبتة لأوجه صرف آخر مساعدة مالية (منحة أو دعم) من المجلس الجماعي استفادت منها الجمعية، ومصادق عليه من طرف خبير في المحاسبة بالنسبة للمبالغ التي تساوي أو تفوق خمسين ألف 50000 درهم، يبرر مجموع القيمة المالية للمشروع أو البرنامج.
- وثيقة إدارية تثبت توفر الجمعية على مقر مناسب لإيواء المشروع عند الاقتضاء.
- نسخة من المرسوم الذي بموجبه منحت صفة المنفعة العامة بالنسبة للجمعيات ذات النفع العام.
- بالنسبة للجمعيات الراغبة في الاستفادة من منحة دعم ميزانية التسيير يجب تعويض البطاقة التقنية للمشروع بميزانية الجمعية خلال السنة الماضية وكذا الميزانية التوقعية للسنة موضوع طلب المنحة وبرنامج أنشطتها السنوية.

و يمكن للجمعية تقديم كل الوثائق التي من شأنها أن تساعد في اتخاذ قرار صرف الدعم.

الفصل التاسع: دراسة ملفات طلب الدعم المالي للمشاريع أو البرامج.

تخضع طلبات الدعم المالي للمشاريع للدراسة الأولية من طرف لجنة انتقاء مكونة من:

- ✓ رئيس المجلس الجماعي/ النائب المفوض له بتدبير القطاع رئيسا للجنة.
- ✓ رئيس اللجنة المكلفة بالشؤون الثقافية والرياضية والاجتماعية أو نائبه.
- ✓ مدير المصالح الجماعية.
- ✓ رئيس قسم الشؤون المالية والقانونية والإدارية والثقافية
- ✓ رئيس مصلحة الشؤون الثقافية والقانونية وشؤون المجلس.
- ✓ رئيس مكتب الشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية.

ويمكن أن تستشير اللجنة عند الضرورة باقي لجان المجلس أو كل من ترى حضوره ضروري.

و بناء على جدول تنقيط يوضع لهذا الغرض (ملحق رقم 9)، تبدي هذه اللجنة رأيها المعلل حول قبول الطلبات و استجابتها للشروط و المعايير المحددة، وترفع توصياتها في محضر إلى رئيس اللجنة المكلفة بالشؤون الثقافية والرياضية والاجتماعية للبث في الطلبات ومبالغ الدعم المرصودة، في أفق إدراجها كنقطة في جدول أعمال إحدى دورات المجلس طبقا للقانون.

الفصل العاشر: التتبع والتقييم

يخضع المشروع المدعم للتتبع والتقييم من طرف لجنة تتكون من:

- ✓ النائب المفوض له بالقطاع رئيسا.
- ✓ رئيس اللجنة المكلفة بالشؤون الثقافية والرياضية والاجتماعية.
- ✓ عضو منتدب من مجلس الجماعة.
- ✓ مدير المصالح الجماعية.
- ✓ المكلف بوحدة الافتحاص الداخلي.
- ✓ ممثل مكتب الشؤون الثقافية والرياضية والاجتماعية.

ويمكن لرئيس المجلس الجماعي كلما اقتضت الضرورة ذلك تكليف خلايا خاصة من بين أعضاء مكتب المجلس والإدارة الجماعية لتتبع ومراقبة مشروع أو برنامج معين، ينتهي دورها برفعها تقريرا في الموضوع لرئيس المجلس.

الفصل الحادي عشر: صرف دعم المشاريع.

يتم إعداد قرارات الدعم وتنفيذ المسطرة المالية طبقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة بعد مصادقة مجلس الجماعة على الاتفاقيات والاعتمادات المرصودة للمنح،عن طريق تحويلها للجمعية المستفيدة في حسابها البنكي، ويتم صرف الدعم كما يلي:

1. **المشاريع:**
   - ✓ 40 % على شكل تسبيق من قيمة الدعم الكلي عند قبول المشروع؛
   - ✓ 40 % دفعة ثانية من قيمة الدعم الكلي عند التحقق من إنجاز 50% من المشروع؛
   - ✓ 20 % المتبقية من قيمة الدعم الكلي عند تسليم التقارير النهائية للإنجاز والمصادقة عليها من طرف لجنة التتبع والتقييم.
2. **البرامج:**
   - ✓ 30 % عن القيمة العامة للدعم عند قبول النشاط؛
   - ✓ 70 % بعد إنجاز النشاط وتسليم التقارير النهائية للإنجاز والمصادقة عليها من طرف لجنة التتبع والتقييم.

الباب الرابع: مقتضيات يجب على الجمعية المستفيدة من الدعم احترامها.

الفصل الثاني عشر: احترام مقتضيات دفتر الشروط والتحملات الخاص بالدعم والشراكة وأحكام ختامية

يعرض أي إخلال لمقتضيات هذا الدفتر الجمعية أو الهيئة لـ :

* إيقاف صرف الدعم المالي من طرف الجماعة.

* المطالبة بالإرجاع الكلي أو الجزئي لمبلغ الدعم المالي.

* إقصاء الجمعية من الاستفادة من دعم الجماعة مستقبلا.

*إمكانية لجوء الجماعة للقضاء لاسترجاع المبالغ الممنوحة عند الاقتضاء.

الفصل الثالث عشر: الالتزامات المالية و الإدارية للجمعية.

تلتزم الجمعيات التي حصلت على دعم جماعة سيدي إفني بما يلي :

- أن يخضع مشروعها/برنامجها المدعم للمراقبة و التتبع و التقييم من طرف اللجنة المكلفة بذلك من أجل التأكد من الاستعمال المناسب و السليم للدعم طبقا للأهداف المحددة، وتمكينها من جميع الوثائق المالية والأدلة المستندية ذات الصلة.

- أن تضع جملة "بدعم من جماعة سيدي إفني"، والشعار البصري للجماعة على كل الحوامل والوثائق والوسائط الإعلامية المستعملة للتعريف بالمشروع أو التظاهرة موضوع الدعم.

الفصل الرابع عشر: تحويل الدعم لجمعية أخرى أو صرفه في غير محله.

بعد استيفاء مسطرة المصادقة على ملفات طلبات الدعم، يمنع على كل جمعية استفادت من دعم جماعة سيدي إفني أن تقوم بتحويله أو تحويل جزء منه لجمعية أخرى، أو صرف مبلغ الدعم المحصل عليه في أنشطة غير المصرح بها في طلب الدعم.

الفصل الخامس عشر: تعديل المشروع

يمكن للجمعية تعديل المشروع أو البرنامج الذي تقدمت قبل إتمام مسطرة المصادقة ولمرة واحدة، شريطة توجيه طلب بهذا الخصوص إلى رئيس الجماعة تتم دراسته طبقا لنفس الكيفيات والمساطر الواردة بهذا الدفتر، وفي حالة رفض الطلب لأسباب موضوعية، تصبح الجمعية ملزمة بتنفيذ المشروع الأصلي و إلا فستطبق عليها أحكام الفصل الثاني عشر من هذا الدفتر.

يمكن في حالة بروز صعوبات غير متوقعة أو قوة قاهرة إدخال تعديلات على تركيبة المشروع/البرنامج أو مكوناته بناء على تقارير وتوصيات اللجان المختصة وموافقة صريحة من رئيس المجلس الجماعي.

الفصل السادس عشر: فض النزاعات.

- ترفع تظلمات الجمعيات وهيئات المجتمع المدني إلى رئيس المجلس الجماعي الذي يعتبر الجهة الوحيدة المختصة في إمكانية البث في طلب مراجعة بعض القرارات المتعلقة بالدعم، بعد استشارة اللجان المختصة، وقبل استيفاء مسطرة المصادقة على الطلبات.
- عند حدوث أي نزاع، وبعد استنفاد كل الحلول في إطار من التراضي والتوافق بين الطرفين المتعاقدين، يحال ملف النزاع على أنظار المحاكم المختصة بالنفوذ الترابي لسيدي إفني.

الفصل السابع عشر: أحكام ختامية

- يشرع بالعمل بدفتر الشروط والتحملات الخاص بمعايير الاستفادة من دعم جماعة سيدي إفني لمشاريع وأنشطة الجمعيات وهيئات المجتمع المدني مباشرة بعد مصادقة المجلس التداولي لجماعة سيدي إفني وتأشيرة السلطة الإقليمية.
- يلغي هذا الدفتر كافة المقتضيات والمقررات السابقة ذات الصلة.

تم الاطلاع على مضمونه وقبول الالتزام به

الجمعية / الهيئة

رئيس المجلس الجماعي

المناقشة

محمد بهوش : وتدخل عضو المجلس السيد محمد بهوش الذي سجل ملاحظته بشأن الفصل السادس الوارد بدفتر التحملات والتي تفيد بانه لايحق لاي جمعية حاصلة على دعم في إطار دعم مشاريع الجمعيات ان تستفيد من أي دعم لوجستي من الجماعة باستثناء الجمعيات ذات البعد البيئي..." وتابع المتحدث كلامه بان الجمعيات ستحتاج الى دعم لوجستي لدى تنظيم انشطتها كعتاد التزيين مثلا ، او غيرها مما حذا بعضو المجلس المطالبة بإعادة النظر في صياغة هاته الفقرة التي اثارت انتباهه حسب رأيه.

الرئيس: وردا على هاته الملاحظة ابرز السيد الرئيس ان الغاية من ذلك هو العمل على الحد بشكل نسبي والزام الجمعيات بالاقتصار على الاستفادة من دعم المشاريع دون غيرها، إلا ان السيد الرئيس اعلن بأنه يمكن تقديم هذا الدعم اللوجستي إن كان ضروريا وملحا في إطار التعامل السلس مع الجمعيات النشيطة محليا.

عزيز بزايو : كما تساءل السيد عزيز بزايو عن تحديد السقف المالي لدعم المشاريع، ملاحظا ان مبلغ هذا الدعم غير واضح، كما أثار ملاحظته بشأن الفصل السادس الذي يشير الى ان الدعم اللوجستيكي يقتصر فقط على الجمعيات ذات البعد البيئي، فهو ما سيلزم باقي الجمعيات من عدم الاستفادة من اي دعم لوجيستي من طرف الجماعة مع العلم ان هناك جمعيات تحتاج الى هذا النوع من الدعم.

احمد بوفايم : وتدخل النائب الثاني للرئيس الذي أكد على تفعيل الاتفاقيات المتعلقة بالشراكات وتنفيذها.

رقية بوعبيد: وشددت النائبة الخامسة للرئيس على التزام المجلس بدعم جميع الجمعيات التي لها اهداف وتنشط على المستوى المحلي وفق برامج سنوية واستثناء كل جمعية لاتتوفر فيها المعايير المطلوبة والتي ليس اي نشاط يذكر .

وبعد نقاش مستفيض احيلت هاته النقطة على التصويت

مقرر عدد: 15 بتاريخ: 08 فبراير 2022

المصادقة على دفتر التحملات المتعلق بدعم الجمعيات

إن مجلس جماعة سيدي افني المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2022 خلال الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ 08 فبراير 2022 .

- طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم : 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ب: المصادقة على دفتر التحملات المتعلق بدعم الجمعيات وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني

- وحيث ان عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين : 21 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها : 20عضوا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين : 20 عضوا.

وهم السادة: رشيد البطاح – عمر بوفيم – احمد بوفايم – محمد المزدوغي – رشيد زكى – رقية بوعبيد – احسان كاكا – اشو بوبكر - مينة همام – ادريس اشنيض – الزهرة العود – عزيز بزايو – مولاي عبد الوحداني – علي بابرياش - كلثومة ابو المصالح – محند لاشكر - اشواق الوادي – محمد بهوش – عمار بهزش – فتيحة بنران .

- عدد الأعضاء الرافضين : 00

- عدد الممتنعين عن التصويت : 00

يقرر ما يلي:

. **صادق المجلس الجماعي باجماع اعضائه الحاضرين على دفتر التحملات المتعلق بدعم الجمعيات وذلك كما هو وارد بصلب المحضر اعلاه .**

رئيس المجلس

رشيد البطاح

كاتب المجلس

بوبكر اشو

النقطـــة السادسة عشرة

مراجعة القرار الجبائي المستمر

العـرض

الرئيس : فيما يتعلق بهاته النقطة اوضح السيد رئيس المجلس انه تم تعديل القرار الجبائي المستمر ومراجعته بخصوص الفصول التي تسوجب ذلك وذلك كما يلي :

قـرار جبائي تعـديلي

يحدد نسب وأسعار بعض الضرائب والرسوم

والحقوق والوجيبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة سيدي افني

قرار جبائي رقم .....بتاريخ.....

الموافق.....

قرار جبائي
يقضي بتعديل و تتميم القرار الجبائي
رقم: 2008/01 بتاريخ 30 يونيو 2008
القاضي بتحديد نسب وأسعار بعض الضرائب والرسوم
والحقوق والوجيبات المستحقة
لفائدة ميزانية جماعة سيدي افني

إن رئيس المجلس الجماعي لجماعة سيدي افني

**بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر ب 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

** بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.07.195 الصادر في 19 من ذي القعدة 1428 (30 نوفمبر 2007) الصادر بتنفيذ القانون 06.47 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية؛ كما وقع تغييره وتتميمه.

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.20.91 الصادر في 16 من جمادى الأولى 1442 (31 ديسمبر 2020) الصادر بتنفيذ القانون رقم 20.07 المتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم **06.47 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية.

** بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.13.74 الصادر في 18 من رمضان 1434 (27 يوليو 2013) الصادر بتنفيذ القانون رقم 131.12 المتعلق بمبادئ تحديد الدوائر الترابية للجماعات الترابية

** بناء على المرسوم رقم 2.17.451 الصادر في 04 ربيع الأول 1439 الموافق ل 23 نوفمبر 2017 الخاص بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات.

** بناء على القرار الجبائي لجماعي. عدد: 05-2016.بتاريخ 20 يونيو 2016 القاضي بتحديد نسب وأسعار الضرائب والرسوم والحقوق والوجيبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة سيدي افني

**وبناء على مداولة المجلس الجماعي سيدي افني المجتمع في إطار دورته العادية المنعقدة يوم 03 فبراير 2022

يقرر:

المادة الاولى: :يعدل الفصل الثاني و الفصل الخامس من القرار الجبائي رقم **2008/01** بتاريخ **30** يونيو **2008** القاضي بتحديد نسب وأسعار الرسوم المستحقة لفائدة ميزانية جماعة سيدي افني كالتالي

الرسم على عمليات البناء

الفصل الثاني

**يحدد سعر الرسم على عمليات البناء عن كل متر مربع (م)^2 مغطى كما يلي:

أولا: العمليات موضوع رخصة البناء أو رخصة تسوية البنايات غير القانونية

الرقم	موضوع الترخيص	السعر للمتر المربع (م)^{2}المغطى
01	عمليات إعادة إيواء قاطني دور الصفيح	6.00 دراهم =خمسة دراهيم=
	عمليات معالجة الدور الآيلة للسقوط	6.00 دراهم =خمسة دراهيم=
02	عمارات السكن الجماعية أو المجموعات العقارية	12.00درهم=احدى عشرة درهم=
	العقارات المعدة لغرض صناعي	12.00درهم=احدى عشرة درهم=
	العقارات المعدة لغرض تجاري	12.00درهم=احدى عشرة درهم=
	العقارات المعدة لغرض مهني	12.00درهم=احدى عشرة درهم=
	العقارات لمعدة لغرض إداري	12.00درهم=احدى عشرة درهم=
03	الفيلات	23.00 درهم=اثنان و عشرون درهم=
04	المساكن الفردية	23.00 درهم=اثنان و عشرون درهم=

- عند إدخال تعديلات على عمليات البناء موضوع رخصة البناء أو رخصة تسوية البنايات غير القانونية والتي تستوجب الحصول على رخصة جديدة فإن الرسم في هذه الحالة يؤدى في حدود الامتار الزائدة.
- في جميع الحالات لا يمكن أن يقل مبلغ الرسم المستحق عن ألف (1000,00) درهم بالنسبة للعمليات موضوع رخصة البناء أو رخصة تسوية البنايات غير القانونية.
- كل جزء من المتر المربع يعد مترا مربعا كاملا

الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية

الفصل الخامس:

** يحدد سعر الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية للمتر مربع (م)^{2}كما يلي:

الرقم	نوعية المناطق	السعر للمتر المربع (م ^{2})
1	منطقة العمارات	5.50 درهم=أربعة دارهيم و خمسون سنتيما
2	منطقة الفيلات	3.50 درهم=درهمين وخمسون سنتيما
03	السكن الفردي : مساحة العقار اصغر او بساوي 100,00م ^{2}	3.50 درهم=درهمين وخمسون سنتيما
04	المناطق الأخرى	3.50 درهم=درهمين وخمسون سنتيما

- كل جزء من المتر المربع يعد مترا مربعا كاملا.

○ مقتضيات ختامية ○

المادة الثانية : تلغى جميع المقتضيات المخالفة لهذا القرار .

المادة الثالثة : يعهد بتنفيذ هذا القرار إلى كل من الخازن الإقليمي وشسيع المداخيل والمصالح الإداريةوالتقنية الجماعية كل في دائرة اختصاصه. كما يجب تضمين مقتضياته بكل من منظومة رخص (Rokhas.ma) ومنظومة التدبير المندمج للمداخيل (GIR)

في سيدي افني حرر ب .....

رئيس المجلس الجماعي لجماعة سيدي افني

تأشيرة السيد عامل إقليم سيدي افني

تاريخ الشروع بالعمل بمضمون هذا القرار الجبائي:

رئيس المجلس الجماعي.

المناقشة

محمد بهوش :وتدخل عضو المجلس السيد محمد بهوش متسائلا عن تطبيق مقتضيات القرار الجبائي التعديلي على الاراضي التي لايشملها تصميم التهيئة.

عمار بهوش : وفي إطار نقطة نظام طلب عضو المجلس السيد عمار بهوش إعطاء توضيحات حول هاته النقطة من طرف رئيس مصلحة الشؤون المالية والشرطة الادارية.

رئيس مصلحة الشؤون المالية والشرطة الادارية: وتطرق للحديث رئيس مصلحة الشؤون المالية والشرطة الادارية السيد مولاي احمد حمان مبرزا ان تعديل القرار الجبائي يتم عادة لدى اعداد مشروع الميزانية للوقوف على الفصول التي يتطلب الرفع من مداخيلها ،وكذا بناء على توصيات اللجن التفتيشية سيما بفصوله في اطار تفعيل الفصول المرتبطة باجال قانونية محددة، وفي هذا السياق جرى تعديل سنة 2021 إلا ان المجلس السابق لم يغير الفصول المتعلقة بالسومة الكرائية للعقارات والتي يستوجب تحيينها كل ثلاث سنوات علما ان هذا الإجراء لم يتم تنفيذه منذ سنة 2016 . كما تحدث عن الاجراءات المتعلقة بالرسم المفروض على الاراضي الحضرية غير المبنية والاعفاءات ذات الصلة بهذا الشان .

عزيز بزايو : وتساءل السيد عزيز بزايو عن الحالة المتعلقة بالاراضي التي لا يسمح فيها البناء ، مسجلا ان ملاك هاته الاراضي مطالبون باداء الواجبات المترتبة عن الاراضي الحضرية غير المبنية.

رئيس مصلحة الشؤون المالية والشرطة الادارية : وفي معرض جوابه ابرز رئيس مصلحة الشؤون المالية ان القانون رقم 07.20 واضح في هذا الباب ، وبالنسبة للاراضي المعفاة او غير المعفاة وكذا الاماكن غير المسموح فيها البناء هي خاضعة للضوابط المنصوص عليها بوثيقة التعمير فضلا عن الاجراءات التقنية والادارية المعمول بها في هذا المجال.

محند لاشكر : وفي إطار تدخله استفسر عضو المجلس محند لاشكرعن الطريقة المعمول بها في حالة استعداد مالك بقعة ارضية ورغبته في بناءها ، إلا انه يصطدم بعدم السماح له بدعوى ان البقعة تتواجد في مكان لايسمح فيها البناء ، إذا فما الجدوى – يتساءل المتدخل - من اداء المعني للواجبات المترتبة على الاراضي الحضرية غير المبنية .

محمد المزدوغي : وفي هذا الاتجاه اوضح النائب الثالث للرئيس السيد محمد المزدوغي ان كل من اشترى بقعة ارضية بعي حبدا ان مكان تواجد هاته البقعة غير مسموح بها البناء، فليتحمل كامل المسؤولية جراء هذا الاقتناء الذي يتم اللجوء اليه لانخفاض ثمن البقعة المتواجدة بمكان لايتوفرعلى التجهيزات الاساسية.

عمر بوفيم : وتوضيحا من طرف النائب الاول للرئيس السيد عمر بوفايم ابرز ان الاشتغال جار حاليا بخصوص اعادة الهيكلة لمجموعة من الاحياء كحي المحيط والمناطق غير المسموح فيها البناء كعين افني وادوفقير والاحد القديم تماشيا مع وثيقة التعمير والثائق التكميلية المرتبطة بها.

محمد بهوش : وتساءل عضو المجلس السيد محمد بهوش عن مدى احقية عدم الاداء لمن نال نصيبا من ارض كانت في اسم الورثة سيما وانه مستعد لبنائها .

عزيز بزايو : وأشار السيد عزيز بزايو الى ان المشاكل متعددة في هذا الاتجاه كما هو الشأن بالنسبة بحي المحيط قبل ان يتم ضمه الى المدار الحضري لسيدي افني.

محمد المزدوغي : وفي إطار التعقيب ابرز السيد محمد المزدوغي ان الإرث ينبغي ان يكون ذات مساحة كبيرة وأن التجزيئي بشكل سري يعد خرقا للقانون الجاري به العمل في هذا الصدد .

عمار بهوش : وطالب عضو المجلس السيد عمار بهوش بتوعية المواطنين فيما يتعلق بأداء الرسم المفروض على الاراضي الحضرية غير المبنية ، حتى يكون الخاضع لهذا الرسم على بينة من أمره

بخصوص احترام الآجال القانونية المحددة للاداء ، والزامه باداء مبلغ 500.00 درهم مقارنة مع مبلغ الرسم الذي يتراواح في بعض الاحيان ما بين 200.00 و 250.00 درهم.

رئيس مصلحة الشؤون المالية والشرطة الادارية : وعلى إثر ذلك اوضح رئيس مصلحة الشؤون المالية ان هناك دليل توضيحي لكل الاشكالات المترتبظة بهذا الرسم ، وحالات الاعفاءات الدائمة والمؤقتة، وكذا الحالات التي يعتبرفيها المواطن ان المبلغ الواجب اداءه مجحف في حقه ، والمساطر والاجراءات التنظيمية المتبعة للبث في مثل هاته الحالات.

احمد بوفايم : وتدخل النائب الثاني للرئيس مبرزا كذلك ان الأشغال تسير في اتجاه تسوية وتحيين مجموعة من الاحياء المتعلقة بإعادة الهيكلة كحي ادوفقير وتمحروشت والعين ، والتي تضم مجموعة من المتدخلين كقسم التعمير بالعمالة والمصالح التقنية للجماعة والوكالة الحضرية .

وبعد نقاش مستفيض احيلت النقطة على التصويت

مقرر عدد: 16 بتاريخ: 08 فبراير 2022

مراجعة القرار الجبائي المستمر

إن مجلس جماعة سيدي افني المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2022 خلال الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ 08 فبراير 2022 .

- طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم : 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ب: مراجعة القرار الجبائي المستمر
وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني

- وحيث ان عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين : 21 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها : 20عضوا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين : 20 عضوا.

وهم السادة: رشيد البطاح – عمر بوفيم – احمد بوفايم – محمد المزدوغي – رشيد زكى – رقية بوعبيد – احسان كاكا – اشو بوبكر - مينة همام – ادريس اشنيض – الزهرة العود – عزيز بزايو – مولاي عبد الوحداني – علي بابرياش - كلثومة ابو المصالح – محند لاشكر - اشواق الوادي – محمد بهوش – عمار بهزش – فتيحة بنران .

- عدد الأعضاء الرافضين : 00

- عدد الممتنعين عن التصويت : 00

يقرر ما يلي:

. **صادق المجلس الجماعي باجماع اعضائه الحاضرين على مشروع تعديل القرار الجبائي المستمر وذلك كما هو وارد بصلب المحضر اعلاه .**

رئيس المجلس

جماعة سيدي افني الرئيس إقليم سيدي افني

إمضاء الرئيس

رشيد البطاح

كاتب المجلس

بوبكر اشو

النقطـــة السابعة عشرة

المصادقة على محضر لجنة السير والجولان .

العـرض

الرئيس : أبرز السيد الرئيس بصدد هذه النقطة انه في إطار الاجتماعات التي تعقدها لجنة السير والجولان، تندرج بجدول اعمال دورات المجلس النقطة المتعلقة بالمصادقة على المحضر المنجزة من طرف هاته اللجنة ، وهو على الشكل التالي:

ROYAUME DU MAROC
MINISTERE DE L'INTERIEUR
REGION GUELMIM-OUED NOUN
PROVINCE DE SIDI IFNI
COMMUNE DE SIDI IFNI
DIRECTION DES SERVICES
DIVISION DES AFFAIRES ECONOMIQUES SOCIALES CULTURELLES ET SPORTIVES
SERVICE DES AFFAIRES FINANCIERS ET POLICE ADMINISTRATIF
BUREAU POLICE ADMINISTRATIF

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
جهة كلميم- واد نون
اقليم سيدي افني
جماعة سيدي افني
مديرية المصالح
قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية
مصلحة الشؤون المالية والشرطة الإدارية
مكتب الشرطة الإدارية

محضـــــــر اجتماع

في يوم الثلاثاء28 دجنبر 2021 على الساعة العاشرة والنصف صباحا عقد اجتماع بمقر جماعة سيدي افني برئاسة السيد عمر بوفيم النائب الأول للرئيس وبحضور كل من السادة:

01.هشام المباركي	:القائد رئيس المحلقة الإدارية وسط المدينة
02 .بيكر إد احيا	: القائد رئيس الملحقة الإدارية حي للامريم (بالنيابة)
03.إحسان كاكا	:النائبة السادسة للرئيس
04.ادريس بن الطاهرة	: رئيس فرقة المرور
05.عبد السلام ادروفا	: رئيس مكتب الشرطة الإدارية
06.محمد بنجاعة	:عن مصلحة الأشغال الجماعية
07.الشريف حمينات احمد	: ممثل الوقاية المدنية

هذا وبعد كلمة الترحيب الذي تلاها السيد النائب الأول للرئيس تم الانتقال لدراسة لجنة السير والجولان ومعالجة عدة محاضر وبعد نقاش مستفيض بين أعضاء اللجنة تم الاتفاق على مايلي:

- ❖ تخصص الواجهة اليمنى بشارع الداخلة نزولا لمستوقف سيارات الأجرى من الصنف الثاني
- ❖ تصب جميع علامات التشوير بالطريق المؤدية إلى الثكنة العسكرية بحي للامريم
- ❖ إعادة تهيئة مدارة واد افني بعلامات التشوير اللازمة
- ❖ تصب علامة مراقبة السرعة بواسطة جهاز الرادار بمدخل المدينة من جهتي بطريق كلميم وطريق سيدي وارزك .
- ❖ تصب علامة منع المرور بزنقة المنزل من جهة ساحة الشهداء
- ❖ تصب علامة قف بملتقى شارع السعديين وشوارع مولاي الحسن بن المهدي وبئر أنزران ومولاي يوسف
- ❖ صباغة محيط المدارة باللون الأحمر والأبيض لمنع الوقوف (أمام مستشفى سيدي افني).
- ❖ تصب علامة قف بمدخل السوق البلدي ساحة بيفورنا (أمام متجر المرحوم الخلفي حسن)

❖ نصب علامة منع المرور بزنقة يوسف بن تاشفين على ملتقى زنقة مولاي إسماعيل

❖ الموافقة على طلب جمعية النور لرعاية المسجد الأعظم ومدرسته العتيقة سيدي افني بنصب حواجز حديدية BARRIERE لزنقة ملبلية من الجهتين لمنع وقوف السيارات بالجانب الذي يتواجد به المسجد للحد من الإكتضاض وعرقلة السير وذلك أيام الجمعة ابتداء من الساعة الحادية عشرة صباحا إلى حدود الساعة الثالثة زوالا.

❖ الموافقة على طلب السيد كلدرين سوريز بصباغة الرصيف أمام منزله الكائن بزنقة الشاطئ رقم 02 سيدي افني باللون الأحمر والأبيض لمنع وقوف السيارات والدراجات النارية مع احترامه المساحة المشغولة لتفادي عرقلة المرور.

❖ الموافقة على طلب السيد محمد بيرياش لنصب علامة منع مرور الشاحنات باستثناء الشحن والإفراغ من ولوج شارع كرجات الريفي سيدي افني.

❖ الموافقة على طلب السيد محمد وداد لوضع منع علامة الوقوف والتوقف بودادية الفتح بالجهة المطلة على البحر

❖ طلب ساكنة زنقة تيزنيت بحي للامريم سيدي افني بالطريق المعبد بالنيلون حول بناء مطبة إلا أن هذه الزنقة توجد بها مطبة.

❖ أما في ما يخص طلب رئيسة الجمعية الإفناوية للتربية والسلامة الطرقية حول وضع الإشارات الطرقية العمودية والأفقية على الطريق وخاصة أمام المؤسسات التعليمية ستغطي مجمل المدينة .

❖ وضع علامة المنع بكل من مدخل المحكمة في اتجاه البرندية بجميع المداخل والشوارع والأزقة المؤدية إلى البرندية .

❖ إلغاء مستوقف السيارات نقل البضائع الكائن قرب دار الشباب الشهداء بشارع الحسن الثاني وفتحه في وجه العموم وصباغة الرصيف بالأبيض والأحمر من مقهى الحريري إلى مقهى بوزاليم .

❖ أما المستوقف العشوائي الكائن بشارع ابن سينا الخاص بعربات نقل البضائع سيتم وضع علامات منع الوقوف والتوقف بصباغة الرصيف ونصب العلامات الخاصة بذلك نظرا لما يشكله من خطر على مستعملي الطريق كما تم إحداث مستوقف مؤقت بشارع الداخلة من أمام محل إجوي إلى دار المعاق حي للامريم سيدي افني مع نصب علامة خاصة بذلك.

❖ إنشاء مدارة جديدة بملتقى الطريق المؤدية لحي للامريم والطريق المؤدية للثكنة العسكرية والقنطرة الجديدة حسب التصميم المدلى به من طرف مكتب الدراسات مع نصب علامة المنع وعبور الشاحنات من وإلى مركز المدينة عبر الطريق المؤدية لحي للامريم ونصب علامة المنع و التوجه أمام سرية الدرك الملكي وذلك اعتمادا على التصميم المدلى به.

❖ نصب علامة قف بمدخل طريق الثكنة العسكرية وطريق الملعب على مستوى المدارة المحدثة .

❖ نصب إشارة معاق أمام منزل السيد الحسين جوان الكائن بودادية الفتح سيدي افني.

❖ صباغة ونصب علامات التشوير الطرقي الأفقي العمودي بحي ودادية الفتح.

❖ تخصيص الجهة الجنوبية على طول شارع مولاي إسماعيل كمستوقف لسيارات الأجرة الصنف الثاني مع السماح لساكنة الجهة المقابلة للوقوف.

❖ صباغة الرصيف الذي يتواجد به أصحاب الخبز بشارع محمد الخامس بجوار دار الشباب بالأبيض والأحمر .

❖ تغيير صباغة الرصيف بشارع محمد الخامس من مؤسسة البنك الشعبي إلى زنقة مولاي إسماعيل مع صباغة الرصيف على طول من مقهى كناريا إلى حدود مقهى الأندلس بالأحمر والأبيض مع إلغاء القرار السابق.

❖ تخصيص مساحة 06أمتار مربعة لفائدة سيارة نقل الاموال بالوكالة التجارية وفاء بنك.

❖ إحداث مدارة بالاعتماد على صباغة (التشوير الافقي)أمام مخرج محطة البنزين إفريقيا.

❖ نصب علامة تحديد اتجاه الميناء على مستوى المنعرج الأخير المؤدي الى ودادية الفتح.

❖ نصب علامات التشوير الطرقي بجميع المدارس بالمدينة

❖ نصب علامات ممنوع الوقوف للقوافل السياحية بكل من مدخل المطار والطرق المؤدي الى الضريح وكذا من المحكمة الابتدائية بشارع القدس الى الطريق المؤدية الى مدخل الثكنة العسكرية

❖ ترسيم الممرات بالمدارس وإقامة حواجز حديدية بكل من الثانوية الاعدادية الحسن الاول لثانوية التأهيلية مولاي إدريس

❖ إحداث مطبات مخفضة للسرعة بمدارس المدينة.

❖ صباغة الرصيف بالاحمر والأبيض على إمتداد 10أمتار طولا و3 عرضا خاصة بالحافلة بشارع محمد الخامس.

❖ وضع علامة التشوير ليس لك حق الأسبقية بجميع المدارات دخل المدار الحضري بمدينة سيدي افني.

❖ وضع علامة المنع بمقربة من مندوبية الإنعاش الوطني بودادية الفتح بمدخل الحديقة من الجهة الجنوبية .

❖ وضع علامة تحديد السرعة في 60 من مدارة الإعدادية الحسن الأول إلى حدود مصلحة البيطرية بطريق الميناء في المقابل وضع علامة التشوير الأفقي أمام المدارس بوضع علامة انتباه أطفال المدارس .

❖ صباغة جميع ممرات الراجلين بالمدينة.

❖ وضع علامة تحديد السرعة في 60 بشارع القدس حي للامريم ابتداء من مسجد القدس إلى الملحقة الإدارية الثانية في المقابل وضع علامة التشوير الأفقي أمام المدارس بوضع علامة انتباه أطفال المدارس .

❖ وضع علامة تحديد السرعة في 60 بالطريق المؤدية من وكالة البريد بنك بحي للامريم إلى حي إدوفقير في المقابل وضع علامة التشوير الأفقي أمام المدارس بوضع علامة انتباه أطفال المدارس

❖ رسم ممرين للراجلين وبالضبط من الحديقة إلى وكالة البريد بنك بحي للامريم ومن الجهة الموالية لحي الناتيبوس.

❖ وضع علامة التشوير ببعض الشوارع بحي المحيط ويتعلق الأمر بعلامات : قف، انتباه أطفال المدارس، ورسم ممرات الراجلين .

❖ إحداث مستوقف لسيارات الأجرة من الصنف الثاني بشارع 25 متر قرب الأزقة المتفرعة بحي المحيط.

❖ نصب لوحة ممنوع الوقوف ومسموح التوقف بالجهة المطلة على البحر خلف المركز المتعدد الاختصاصات التابع للتعاون الوطني بودادية الفتح

❖ وضع علامة المنع من دار الشباب إلى أمام البريد بنك.

❖ وضع علامة المنع من أمام مقهى الأندلس إلى مقهى ازركي من الجهتين مع صباغة الرصيف بالأحمر والأبيض .

❖ صباغة المدارة أمام محطة البنزين إفريقيا بالأبيض والأحمر.

❖ صباغة زنقة امليلية كما كان عليها سابقا.

❖ وضع مطبات وصباغة ممر الراجلين بزنقة تيوغزة.

❖ وضع علامة قف أمام محل بقنطارن ومحل لتور.

❖ وضع علامة المنع بزنقة الرباط من محل الحدادة إلى حدود شارع حسن الأول.

❖ وضع علامة المنع أمام مستشفى مع صباغة الرصيف أمام منزل السميني ومنزل المقتصد.

❖ إزالة علامة المنع من مدارة سيدي علي افني في تجاه ملعب سمى راسو.

❖ صباغة ممر الراجلين على مستوى شارع الحسن الثاني على مقربة من ملحقة جماعة سيدي افني.

تم الاتفاق على ضرورة وضع تصميم شامل للمدينة حيث تمكنت المصالح المختصة من وضع علامات التشوير في الأماكن المناسبة.

وانتهى الإجتماع على الساعة الثانية عشر زوالا في نفس اليوم والشهر.

التوقيعات

رئيس المجلس الجماعي لإفني

عمر بوفيم

عن الرئيس ومفوض منه

إمضاء: إحسان كاكا

النائبة السادسة

1 2 3 4 5 6 7

المناقشة

محند لاشكر : وتطرق للحديث عضو المجلس السيد محند لاشكر الذي أورد مجموعة من الملاحظات بشأن محضر لجنة السير والجولان ، حيث سجل رفض الطلب الذي تقدم به السكان القاطنين بزنقة تيزنيت حي للامريم بخصوص اضافة مطبة لتخفيف السرعة نظرا لما تشكله هاته الزنقة من خطورة جراء السرعة التي تسير بها بعض العربات والدراجات النارية ، كما ان هناك ملاحظة اخرى تتعلق بنصب ثلاثة علامات خاصة ب " قف " بالمحور الطرقي المتواجد بالجوطية، الاولى بشارع الادارسة ، والثانية بالاتجاه المعاكس وعلامة " قف" ثالثة في الزاوية المتواجدة بزنقة مراكش وتحديدا بجوار سوق الجوطية، حيث سجل المتدخل ان هناك خطأ ما او سهو من طرف اللجنة بشأن وضع هاته العلامات الثلاث، ثم طالب أيضا بإعطاء الأهمية لعلامات التشوير امام المؤسسات التعليمية لتشمل كافة هاته المؤسسات المتواجدة بالمدينة .

عزيز بزايو : وسجل السيد عزيز بزايو بدوره بعض الملاحظات تتمثل في تحفظ لجنة التعمير على توصية لجنة السير والجولان بخصوص منع الوقوف والتوقف بوادية الفتح بالجهة المطلة على البحر، حيث اورد المتدخل ان توصية هذه الاخيرة منطقية وصائبة، كما اشار المتدخل الى تحفظ لجنة التعمير بشان نصب اشارة معاق باحدى الازقة بوادية الفتح داعيا الى وجوب مراعاة الجانب الانساني تجاه هذه الفئة من ذوي الاحتياجات الخاصة.

عمر بوفيم : وللاشارة في هذا الصدد، افاد النائب الاول لرئيس المجلس ان هذا المحضر يعتبر محضرا جامعا لمجموعة من المحاضر التي لم تتم المصادقة عليها من طرف السيد عامل الاقليم ، وان هذا المحضر هو بمثابة تصحيح لمجموعة من الملاحظات من قبل رئيس فرقة المرور التابعة للامن ، وان اي ملاحظة من طرف اعضاء المجلس في هذا الاتجاه ، ستكون موضوع طلب يتم احالته على لجنة السير والجولان .

وبعد اخذ ورد بصدد هاته النقطة احيلت على التصويت

مقرر عدد: 17 بتاريخ: 08 فبراير 2022

المصادقة على محضر لجنة السير والجولان .

إن مجلس جماعة سيدي افني المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2022 خلال الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ 08 فبراير 2022 .

- طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم : 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ب: المصادقة على محضر لجنة السير والجولان .
وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني

- وحيث ان عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين : 21 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها : 20عضوا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين : 20 عضوا.

وهم السادة: رشيد البطاح – عمر بوفيم – احمد بوفايم – محمد المزدوغي – رشيد زكى – رقية بوعبيد – احسان كاكا – اشو بوبكر - مينة همام – ادريس اشنيض – الزهرة العود – عزيز بزايو – مولاي عبد الوحداني – علي بابرياش - كلثومة ابو المصالح – محند لاشكر - اشواق الوادي – محمد بهوش – عمار بهزش – فتيحة بنران .

- عدد الأعضاء الرافضين : 00

- عدد الممتنعين عن التصويت : 00

يقرر ما يلي:

. **صادق المجلس الجماعي باجماع اعضائه الحاضرين على محضر لجنة السير والجولان المنعقدة بتاريخ 28 دجنبر 2021 وذلك كما هو وارد بصلب المحضر اعلاه .**

رئيس المجلس

إمضاء الرئيس

رشيد البطاح

كاتب المجلس

بوبكر اشو

النقطـــة التاسعة عشرة

برمجة الفائض الحقيقي برسم السنة المالية 2021

تجدر الاشارة الى أن رئيس المجلس قد انسحب من الجلسة قبل الشروع في دراسة هاته النقطة، وذلك إثر التزامه بحضور الاجتماع المقرر عقده بمقر العمالة، حيث تولى النائب الاول لرئيس المجلس السيد عمر بوفيم مهمة رئاسة الجلسة.

العـرض

الرئيس : تناول الكلمة في هذا الصدد رئيس الجلسة السيد عمر بوفيم مبينا ان السادة اعضاء المجلس قد توصلوا بمشروع برمجة الفائض برسم سنة 2021 ، ثم طلب من عموم المجلس الادلاء بملاحظاته واقتراحاته بصدد هاته البرمجة التي جاءت على الشكل التالي :

مشروع برمجة الفائض برسم سنة 2021

رمز الميزانية	التسمية او المشروع	المبلغ المقترح
10.10.10.10.11	شراء الاراضي	370.086.36
10.10.10.10.33	اصلاح المستودع الجماعي	200.000.00
10.10.10.20.21	شراء السيارات والدراجات والاليات	400.000.00
20.10.10.10.11	تجهيز مركز حماية الطفولة بناء على اتفاقية شراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	200.000.00
20.20.20.10.30	اشغال تهيئة ملاعب القرب	800.000.00
30.10.10.10.11	دراسات عامة	200.000.00
50.30.30.20.21	دفعات لمؤسسة التعاون افني الكبرى	22.000.000.00
60.10.10.10.12	تغطية اعتمادات التسيير المرحلة	328.669.00
		24.498.755.36

المناقشة

عزيز بزايو فتدخل نائب رئيسة اللجنة الثقافية السيد عزيز بزايو الذي اورد عدة ملاحظات بشأن هاته البرمجة ، من بينها الزيادة في فصل شراء الاراضي بمبلغ 370.086.36 درهم مبرزا أن هذا الفصل يبلغ اعتماده المتوفر ما يقدر ب 3.000.000.00 درهم طبقا لما ورد بتقرير اللجنة المالية ، كما أن شراء الاراضي ونوعها يطرح علامة استفهام، و فصل اصلاح المستودع وردت بشأنه مبلغ 200.000.00 درهم فهل يتعلق الامر بإصلاح سابق ام إعلان عن صفقة جديدة ونوع الإصلاح المزمع القيام به، ثم الفصل المتعلق بشراء السيارات والآليات حيث استفسر عن عدد السيارات والآليات المتواجدة حاليا بحضيرة سيارات الجماعة واوجه استعمالها. ومن بين الملاحظات ايضا اضاف المتدخل ما يتعلق بدفعات مؤسسة التعاون ما بين الجماعات حيث أشار في هذا الصدد أنه سبق وأن تم اتخاذ مقررين بهذا الخصوص خلال المجلس السابق متسائلا عن الاسباب التي أدت الى عدم تفعيل هذين

المقررين، وانه لاداعي لادراج هاته الدفعات ضمن هاته البرمجة كما جاء على لسان احد اعضاء لجنة المالية، وفي الاخير تساءل المتدخل عن المقصود باعتمادات التسييرالمرحلة.

الرئيس : وجوابا على هاته الملاحظات ابرز رئيس الجلسة السيد عمر بوفيم ان شراء الاراضي يبلغ اعتماده المتوفر : 3.000.000.00 درهم، وتمت الزيادة فيه بمبلغ 370.086.36 درهم موضحا انه وقع تغيير طفيف بشان هذا المبلغ فاصبح : 373.363.03 بدلا من 370.086.36 الذي سبقت الاشارة اليه بالنسخة الموزعة على اعضاء المجلس ، فرغم هاته الزيادة فإن هذا الإعتماد غير كاف وسوف لن يغطي عددا من التزامات المجلس المتمثلة في اقتناء مجموعة من العقارات من لدن املاك الدولة، فضلا عن النفقات التي ستترتب عن عمليات التصفيف التي اتخدت بشأنها مقررات جماعية خلال دورة المجلس الاستثنائية لشهر دجنبر 2021، و ارتباطا باصلاح المستودع الجماعي فقد صرفت بشأنه مبلغ 200.000.00 درهم والمبلغ الحالي المبرمج سيكون على شكل صفقة لاتمام اصلاح هذا المستودع سيما وأن وضعيته القانونية في طور التسوية، أما بالنسبة لدفعات مؤسسة التعاون ما بين الجماعات فإن المقرر المتخذ في هذا الشأن لم يتم تفعيله خلال المجلس السابق، فإنه لحد الآن والى حدود نهاية السنة المالية المحصورة في 2021/12/31 لازال هذا الاعتماد مدرج بميزانية الجماعة ، بحيث ان المقرر قد صودق عليه من طرف المجلس خلال يناير 2021، وان الأمر يتعلق حاليا بتصحيح هاته الوضعية وذلك بانجاز هاته الدفعات في إطار البرمجة وإحالتها على السيد عامل الاقليم قصد التأشير ثم تحويلها لفائدة المؤسسة والتي ستتولى برمجتها للغرض المخصص لها.

وعن الإعتمادات المرحلة اوضح رئيس الجلسة ان المسألة تندرج في إطار الإلتزام بالنفقات المرحلة من سنة 2021 الى 2022 والخاصة بصفقتي شراء الاسمنت والباقي، وفي الأخير تطرق للاجابة عن شراء السيارات حيث أورد ان هناك خصاص ملحوظ من حيث سيارات المصلحة التي لم يتبق منها سوى سيارتين من نوع داسيا، وعن دواعي شراء السيارات ،كون هاته الاخيرة المتوفرة بحضيرة سيارات الجماعة تم إخضاعها لعملية الإصلاح في انتظار توفير العدد الكافي من السيارات بشكل تدريجي ضمانا للسير العادي للعمل الاداري وصيرورته.

محند لاشكر : وتدخل عضو المجلس السيد محند لاشكر ذاهبا الى إمكانية توجيه الفائض كله لانجاز مشاريع كبرى ذات الوقع على الساكنة والمدينة على حد سواء، كما تساءل العضو عن عدد ملاعب القرب المراد تهيئتها وتحديد موقعها.

الرئيس: وجوابا عن هذا التساؤل أوضح السيد رئيس الجلسة ان هناك اجماع على إصلاح الملعب المتواجد بحي للامريم سواء من طرف الساكنة او من طرف اعضاء المجلس ، وان الدراسة المتعلقة بهذا المشروع رصدت له مبلغ 600.000.00 درهم مع زيادة مبلغ يقدر ب 200.000.00 درهم تحسبا لأي طارئ او استثناء، وفي حالة ارساء الصفقة المتعلقة باصلاح هذا الملعب على مبلغ دون المبلغ المرصود ، فإن الإعتماد المتبقى سيوظف في تهيئة الملعب المتواجد بالتعاون الوطني.

محمد بهوش : وسجل عضو المجلس السيد محمد بهوش ان مبلغ 200.000.00 درهم المخصص للدراسات العامة ليس كافيا ، لما تلعبه هاته الاخيرة من دور اساسي لكل مشروع يراد انجازه ، مطالبا الزيادة بشأنه.

الرئيس : وابرز رئيس الجلسة في هذا المضمار أن المبلغ المخصص للدراسات ضمن هاته البرمجة سينضاف الى مبلغ 600.000.00 الذي هو متوفر مسبقا، وان الدراسات تؤخد دوما بعين الاعتبار تماشيا مع المشاريع المزمع إنجازها، إذ بدون دراسات لايمكن إنجاز اي مشروع.

عمار بهوش : وركز عضو المجلس السيد عمار بهوش على الاهتمام بالاولويات لدى برمجة اي فائض تم تحقيقه ، ويستحسن تخصيصه في إتجاه واحد وانجاز مشروع كامل ذا جدوى حسب رأيه.

الرئيس : وافصح رئيس الجلسة السيد عمر بوفيم في هذا الاتجاه بتخصيص الاعتمادات لعدد من المشاريع كإعادة هيكلة احياء المدينة التي يترافع السيد رئيس المجلس بشانها مع وزارة الاسكان لاخراجها الى حيز الوجود.

عزيز بزايو : وتدخل السيد عزيز بزايو مسجلا أن هناك غياب تام للدراسات المتعلقة بانجاز المشاريع متسائلا عن جدوى تخصيص مبالغ مهمة لانجاز هاته الدراسات.

الرئيس : وردا على ذلك ، ادلى رئيس الجلسة بمثال عن الدراسات التي انجزت بصدد إحداث الولوجيات بودادية الفتح ، مؤكدا على مدى أهمية توفر الإعتمادات المرتبطة بالدراسات، سيما وان الجماعة مقبلة على إعداد برنامج عملها الذي يضم مجموعة من المشاريع.

بوبكر اشو : وتناول الكلمة كاتب المجلس السيد بوبكر اشو الذي أشاد بتفاعل الاعضاء مع مجريات هاته الجلسة وتساؤلاتهم التي تتسم بالواقعية والمسؤولية ، وسرد مجموعة من الاكراهات والتخوفات ، حيث تم في هذا الصدد اخدها بعين الاعتبار من طرف مكتب المجلس بمعية المصالح التقنية وموظفي الجماعة لدى معالجة عدد من الملفات الواردة في هذا الصدد .

وبعد نقاش مستفيض تمت احالة هاته النقطة على التصويت

مقرر عدد: 19 بتاريخ: 08 فبراير 2022

برمجة الفائض الحقيقي برسم السنة المالية 2021 .

إن مجلس جماعة سيدي افني المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2022 خلال الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ 08 فبراير 2022 .

- طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم : 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ب: برمجة الفائض الحقيقي برسم السنة المالية 2021 .

وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني

- وحيث ان عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين : 21 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها : 19عضوا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين : 19 عضوا.

وهم السادة:– عمر بوفيم – احمد بوفايم – محمد المزدوغي – رشيد زكى – رقية بوعبيد – احسان كاكا – اشو بوبكر - مينة همام – ادريس اشنيض – الزهرة العود – عزيز بزايو – مولاي عبد الوحداني – علي بابرياش - كلثومة ابو المصالح – محند لاشكر - اشواق الوادي – محمد بهوش – عمار بهزش – فتيحة بنران .

- عدد الأعضاء الرافضين : 00

- عدد الممتنعين عن التصويت : 00

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي باجماع اعضائه الحاضرين على برمجة الفائض الحقيقي برسم سنة 2021 وذالك على الشكل التالي :

برمجة الفائض برسم سنة 2021

رمز الميزانية	التسمية او المشروع	المبلغ المقترح
10.10.10.10.11	شراء الاراضي	373.363.03
10.10.10.10.33	اصلاح المستودع الجماعي	200.000.00
10.10.10.20.21	شراء السيارات والدراجات والاليات	400.000.00
20.10.10.10.11	تجهيز مركز حماية الطفولة بناء على اتفاقية شراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	200.000.00

20.20.20.10.30	اشغال تهيئة ملاعب القرب	800.000.00
30.10.10.10.11	دراسات عامة	200.000.00
50.30.30.20.21	دفعات لمؤسسة التعاون افني الكبرى	22.000.000.00
60.10.10.10.12	تغطية اعتمادات التسيير المرحلة	328.669.00
		24.502.032.03

رئيس الجلسة

امضاء النائب الأول

عمر بوفيم

عمر بوفيم

كاتب المجلس

بوبكر اشو

النقطـــة العشرون

انتخاب نائب كاتب المجلس .

بالنسبة لهاته النقطة اقترح رئيس الجلسة السيد عمر بوفيم تأجيلها الى دورة لاحقة، وتم عرض هذا الإقتراح على انظار عموم المجلس قصد التصويت .

مقرر عدد: 20 بتاريخ: 08 فبراير 2022

انتخاب نائب كاتب المجلس .

إن مجلس جماعة سيدي افني المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2022 خلال الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ 08 فبراير 2022 .

- طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم : 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ب: انتخاب نائب كاتب المجلس .

وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني

- وحيث ان عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين : 21 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها : 19عضوا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين : 19 عضوا.

وهم السادة:– عمر بوفيم – احمد بوفايم – محمد المزدوغي – رشيد زكى – رقية بوعبيد – احسان كاكا – اشو بوبكر - مينة همام – ادريس اشنيض – الزهرة العود – عزيز بزايو – مولاي عبد الوحداني – علي بابرياش - كلثومة ابو المصالح – محند لاشكر - اشواق الوادي – محمد بهوش – عمار بهزش – فتيحة بنران .

- عدد الأعضاء الرافضين : 00

- عدد الممتنعين عن التصويت : 00

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي باجماع اعضائه الحاضرين على تاجيل دراسة هاته النقطة الى دورة لاحقة .

رئيس الجلسة

امضاء النائب الأول

عمر بوفيم

عمر بوفيم

كاتب المجلس

بوبكر اشو

النقطـــة الواحدة والعشرون

عرض تقرير التدقيق للمفتشية العامة لوزارة الداخلية للعمليات المالية والمحاسباتية للجماعة برسم سنة 2019 .

العـرض

الرئيس : وبخصوص هاته النقطة الاخيرة من جدول الاعمال اشار رئيس الجلسة السيد عمر بوفيم ان كافة الاعضاء توصلوا بنسخة من تقرير التدقيق للمفتشية العامة لوزارة الداخلية الذي يتضمن مجموعة من الملاحظات والتوصيات المرتبطة بتسيير شؤون الجماعة، وطلب من اعضاء المجلس إبداء آرائهم وملاحظاتهم حول هذا التقرير ، مذكرا في هذا الصدد ان هاته التقارير يتم التداول في شانها دون اتخاذ مقرر ، وذلك وفقا لمقتضيات القانون رقم 113.14 المتعلق بالميثاق الجماعي المادة 214 منه.

تجدر الاشارة في هذا الصدد الى ان هاته النقطة لم ترد بشأنها اية ملاحظات من طرف أعضاء المجلس التداولي .

برقية مرفوعة إلى السدة العالية بالله

بمناسبة اختتام أشغال الدورة العادية لشهر فبراير 2022،
يشرفني أصالة عن نفسي ونيابة عن إخواني أعضاء المجلس الجماعي لسيدي افني وباسم كافة سكان المدينة أن أرفع إلى السدة العالية بالله جلالة الملك محمد السادس نصره الله أصدق آيات الولاء والإخلاص والتشبث المتين بأهداب العرش العلوي المجيد، مبتهلين الى الله عز وجل أن يحفظ مولانا امير المؤمنين بما حفظ به الذكر الحكيم، وأن يجعله ذخرا وملاذا لشعبه الوفي ، ويحقق ما يصبو اليه من نماء وازدهار، وعزة وفخار ، وأن يقر عين جلالته بولي العهد المحبوب صاحب السمو الملكي مولاي الحسن ، وأن يشد أزره بشقيقه السعيد المولى رشيد وسائر الدوحة العلوية الشريفة.

إنه سميع مجيب و السلام على المقام العالي بالله ورحمته تعالى و بركاته.

سيدي افني في : 08 فبراير 2022 .

خادم الأعتاب الشريفة

رئيس المجلس الجماعي لسيدي افني

إمضاء النائب الأول

عمر بن رفيم

وبعد انتهاء اشعال الجلسة الثانية من الدورة العادية لشهر فبراير 2022 ، وتلاو ة نص البرقية المرفوعة الى الديوان الملكي ، تم الاعلان عن اختتام اشغال هاته الدورة على الساعة الثانية عشرة زوالا من نفس اليوم والشهر والسنة اعلاه .